الكافي

في علم النّحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف، جامعة الملك فيصل بالأحساء



الكافي

في علم النّحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النّحو والصّرف، جامعة الملك فيصل بالأحساء



ح صلاح بن عبدالله بوجليع ، ١٤٤٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوحليع ، صلاح عبدالله

الكافي في علم النحو. / صلاح عبدالله بوحليع - ط١. .- المنطقة الشرقية ، ١٤٤٧هـ

٣١٣ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٣٣٩

ردمك: ٢-٩٤٢٥-٠٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

إضــــــاءة

النَّحو..

سهلٌ، وواضحٌ، وممتعٌ

أ.د. صلاح بوجليع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا كتاب في علم النَّحو، وضعته تذكرةً للمتقدِّمِين في طلب هذا العلم، وسمّيته: **"الكافي في علم النّحو"**.

سائلًا المولى ﷻ أن ينفع به، ويبارك فيه، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

باب الكلمة والكلام

الكلمة: لفظ مفرد وُضِعَ لمعنًى.

نحو: (زيد)، فإنّه لفظ، ومفرد، وله معنى، بخلاف الإشارة إلى الأعلى أو الأسفل فليس بكلمة، لأنها ليست لفظًا، وبخلاف قولنا: "زيد قائم"، فليس بكلمة؛ لأنّه مركب. وبخلاف قولنا: "ديز"، فهو ليس بكلمة؛ لأنّه مهملٌ لا معنى له.

قلتُ: الكلمة هي أصل الكلام؛ لذا بدأت بها قبل الكلام، ووفاقًا لأبي حيان في اللمحة البدرية، وابن هشام في القطر والشذور، **والله أعلم**.

فصل

وأنواعها ثلاثة:

اسمٌ: وهو ما دل على معنى في نفسه، غير مقترن بزمن محصّل. نحو: "مُحَمَّد" و"كتاب".

وفعلٌ: وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمن محصَّل. نحو: "ذهب" و"ضرب".

وحرفٌ: وهو ما دل على معنى في غيره. نحو: "هل" و"في" و"لم".

قلتُ: تقييد الزّمن بالمحصّل هو صنيع ابن السّراج فيما رُوِّينا عنه -إجازةً- في كتابه: "الأصول في النّحو"، ومعنى الزمن المحصّل أي: ما دلّ على زمن محدّدٍ بصيغته كالفعل الماضي، والأمر، والمضارع، فخرج به ما دلّ على زمن غير محدّد

نحو: "يوم"، أو على زمن محدّد لكن ليس بصيغته، **نحو**: "الآنَ"، فإنهما اسمان لما ذكرتُ، **والله أعلم**.

فصل

وعلامات الاسم خمسٌ:

ـ الجرُّ:

والمراد به: الكسرة التي يحدثها عامل الجر، أو ما ناب عنها، سواء كان العامل حرفًا، أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت في البسملة.

وليس المراد به: حرف الجر؛ لأنّه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، **نحو**: "عجبت من أن قمت".

ـ والتنوين:

وهو أربعة أنواع:

أحدها: تنوين التمكين:

وهو: اللاحق للأسماء المعربة، كـ"زيدٍ" و"رجلٍ".

والثاني: تنوين التنكير:

وهو: اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير، تقول: (صهْ) إذا أردت السكوت عن حديث معيّن، وتقول: (صهٍ) إذا أردت السكوت عن أيّ حديث.

والثالث: تنوين المقابلة:

وهو: اللاحق لنحو: "مسلمات"، جعلوه في مقابلة النون في **نحو**: "مسلمين".

والرابع: تنوين التعويض:

وهو ثلاثة أنواع:

تعويض عن حرف: وهو: اللاحق لنحو: "جوارٍ" عوضًا عن الياء، وذلك في حالتي الرفع والجر.

قلتُ: أصل (جوارٍ): (جواريٌ) فحذف التنوين لامتناع الكلمة من الصّرف؛ لأنّها على صيغة منتهى الجموع كـ"مساجد"، ثم حذفت الياء تخفيفًا، وعُوّض عنها التنوين لتحافظ الكلمة على بنيتها - بنية صيغة منتهى الجموع -، وهي: أن يأتي بعد ألف الجمع حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وقيل: حذفت الياء أولًا لالتقاء الساكنين: (التنوين والياء)، ثم حذف التنوين لامتناع الكلمة من الصرف؛ لأنّها حينئذ على صيغة منتهى الجموع تقديرًا؛ إذ المحذوف لسبب كالموجود، **والله أعلم**.

وتعويض عن كلمة: وهو: اللاحق لنحو: (كُل). **نحو**: "كلٌّ مجتهدٌ". أي: "كلُّ طالبٍ مجتهدٌ".

وتعويض عن جملة: وهو: اللاحق لنحو: (إذ) في **نحو**: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾﴾[الروم:٤]. عوضًا عن الجملة التي تضاف إليها "إذ"، وتقدير الجملة: "ويومئذ يغلب الروم فارسًا".

ـ والنداء:

والمراد به: كون الكلمة مناداة، **نحو**: "يا أيها الرجل".

وليس المراد به: دخول حرف النداء؛ لأنّ (يا) تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي﴾[يس:٢٦]، و"أَلَا يَا اسْجُدُوا" في قراءة الكسائي، فتكون حينئذ أداة تنبيه، وقيل: المنادى في الآيتين محذوف، تقديره: يا هؤلاء.

ـ و(أل):

والمراد بها: أل غير الموصولة، كالفرس والغلام.

فأمّا الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع، فليست من خصائص الاسم، ومنه قول الشاعر: "ما أنت بالحكم التُّرْضَى حُكُومتُهُ".

ـ والإسناد إليه:

وهو: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة، وهو نوعان:

أحدهما: الفاعل في الجملة الفعلية، نحو: (التاء) في قولك: "قمتُ".

والثاني: المبتدأ في الجملة الاسميّة، نحو: (أنا) في قولك: "أنا مؤمن".

فصل

وعلامات الفعل أربعٌ:

إحداها: تاء الفاعل: نحو: "قمتُ" للمتكلم. و"قمتَ" للمخاطب. و"قمتِ" للمخاطبة.

الثانية: تاء التأنيث الساكنة: كـ"قامت، وقعدت".

الثالثة: ياء المخاطبة: كـ"قومي".

الرابعة: نون التوكيد شديدة أو خفيفة. نحو: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾[يوسف:٣٢].

قلتُ: **رُدَّ بالعلامة الأولى والثانية** على من زعم حرفية (ليس) و(عسى).

وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية (نِعْم) و(بِئْس).

وبالعلامة الثالثة على من قال إنّ (هاتِ) و(تعالَ) اسما فعلين.

وقد كتبت بحثًا -في الكلمات المختلف في نوعها- منشورًا بعنوان: "الكلمات المختلف في نوعها عند النّحويين جمعًا ودراسة"، **والله أعلم**.

فصل

ويُعرف الحرف بأنّه: لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع، كـ"هل، وفي، ولم".

فصل

والحروف ثلاثة أنواع:

أحدها: **ما يختص بالأسماء**، كحروف الجر، فتعمل فيها. كـ(في)، **نحو**: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾[الذاريات:٢٠]، ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ﴾[الذاريات:٢٢].

والثاني: **ما يختص بالأفعال**، كأحرف الجزم، فتعمل فيها كـ(لم)، **نحو**: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾[الإخلاص:٣].

والثالث: **ما لا يختصُّ بالأسماء ولا بالأفعال**، فلا يعمل شيئًا، كـ(هل)، تقول: "هل زيد أخوك؟ وهل يقوم؟".

فصل

والفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: الفعل المضارع، وعلامته: أن يصلح لأن يلي (لم) **نحو**: "لم يقم".

والثاني: الفعل الماضي، وعلامته قبول:

- **تاء الفاعل**. **نحو**: "عسيت ولست".

- **أو تاء التأنيث الساكنة**. **نحو**: "نعْمت المرأة"، و"بئست الخصلة".

والثالث: فعل الأمر: وعلامته: أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، **نحو**: "قومَنَّ".

فإن دلَّت الكلمة على زمن فعل ولم تقبل علامته، فهي اسم لذلك الفعل.

نحو: (أفّ) اسم فعل مضارع بمعنى: "أتضجر".

و**نحو**: (هيهات) اسم فعل ماض بمعنى: "بَعُدَ".

و**نحو**: (صه) اسم فعل أمر بمعنى: "اسكت".

وسيأتي الحديث عن أسماء الأفعال بالتفصيل في باب الأسماء العاملة عمل الفعل.

فصل

والكلام في اصطلاح النّحويين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران:

الأول: اللَّفظ:

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا.

والثاني: الإفادة:

والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

وأقلُّ ما يتألف الكلام منه كلمتان:

إمّا من اسمين: فيكون الكلامُ جملةً اسميّة. **نحو**: "زيد قائمٌ".

أو من فعلٍ واسم: فيكون الكلام جملة فعلية. **نحو**: "قام زيدٌ". ومنه: "استقم"؛ فإنّه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدَّر بـ"أنت".

والكلم: هو: ما تكوّن من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد أم لم يفد. **نحو**: "ذاكر محمدٌ الدّرس"، و"ذهب محمدٌ إلى".

والجملة على الأصح: لفظ مركب من كلمتين فأكثر، سواء أفاد أم لم يفد.

فقولنا: "مُحَمَّد مجتهد" جملة، وقولنا: "إن قام زيد" جملة أيضًا.

قلتُ: ويرى بعض النّحاة: أنّ مفهوم الجملة هو مفهوم الكلام، فمعناهما واحد، وعلى هذا القول لا نحتاج إلى إفراد الجملة بالتعريف، ولا إلى بيان الفرق بينها وبين الكلام والكلِم، **والله أعلم**.

فصل في الفرق بين الجملة والكلام والكلِم

الجملة تتفق مع الكلام في التركيب، فكلاهما مركب من كلمتين فأكثر.

وتختلف معه في الإفادة، فالجملة: تطلق على المفيد وغير المفيد، وأما الكلام: فلا يطلق إلا على المفيد.

وتتفق الجملة مع الكلِم في الإفادة، فكل منهما يطلق على المفيد وغير المفيد.

وتختلف معه في التركيب، فالجملة: مركبة من كلمتين فأكثر، وأما الكلِم: فمركب من ثلاث كلمات فأكثر.

فقولنا: "مُحَمَّد مجتهد" كلام، وجملة.

وقولنا: "إن قام زيدٌ" كلم، وجملة.

وقولنا: "ذاكر مُحَمَّد النحو" كلام، وكلم، وجملة.

فصل

القول: هو اللفظ الدال على معنى، سواء أفاد أم لم يفد.

وعلى هذا فهو يشمل الكلمة، والكلام، والكلِم، والجملة.

ومن الأمثلة عليه: "زيدٌ": قولٌ وكلمةٌ، و"محمدٌ قائمٌ": قولٌ وكلامٌ وجملةٌ، و"إنْ قام محمدٌ" قولٌ وكَلِمٌ وجملةٌ.

قلتُ: المعنى يتعلّق بالمعنى المعجمي للّفظ، والإفادة تتعلّق بالتركيب، فما دام الملفوظ له معنى في المعجم فهو قول، سواء كان مفردًا أم مركبًا، وسواء أفاد بعد التركيب أم لم يفد، وبالتالي هو يصدق على الكلمة، والكلام، والكلِم، **والله أعلم**.

وخلاصة الفرق بين المصطلحات السابقة:

الكلمة: لفظٌ مفردٌ وضع لمعنى. **نحو**: "إلى" و"زيد" و"ذهب".

والكلام: ما تركّب من كلمتين فأكثر مع الإفادة. **نحو**: "ذهب محمدٌ إلى المسجد".

والكلِم: ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، أفاد أم لم يفد. **نحو**: "ذهب مُحَمَّد إلى المسجد"، و"ذهب مُحَمَّد إلى".

والجملة: لفظ مركب من كلمتين فأكثر، سواء أفاد أم لم يفد. فقولنا: "مُحَمَّد مجتهد" جملة، وقولنا: "إن قام زيد" جملة أيضًا.

والقول: لفظٌ دال على معنى، أفاد أم لم يفد. فيشمل الكلمة، والكلام، والكلم، والجملة.

بـاب المعـرب والمبنـي

الإعراب:

هو: تغيّرُ آخر الكلمة؛ لاختلاف العواملِ الدَّاخلةِ عليها لفظًا أو تقديرًا.

وأنواعه أربعة:

رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ.

فللأسماء من ذلك: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ، ولا جزمَ فيها، **نحو**: "يذهبُ محمدٌ"، و"أكرمت محمدًا"، و"سلّمتُ على محمدٍ".

وللأفعال من ذلك: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجزمُ، ولا جرَّ فيها، **نحو**: "يذهبُ"، و"لن يذهبَ"، و"لم يذهبْ".

والبناء:

هو: لزومُ آخرِ الكلمةِ حركةً أو سكونًا، مع اختلاف العوامل الداخلة عليها.

وأنواعه أربعة:

أحدها: **السكون**. وهو الأصل، ويسمَّى أيضًا وقفًا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث. **نحو**: "هلْ، وقمْ، وكمْ".

والثاني: **الفتح**. وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلذا دخل أيضًا في الكلم الثلاث. **نحو**: "سوفَ، وقامَ، وأينَ".

والثالث والرابع: **هما**: **الكسر والضم**. ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه. ودخلا في الحرف والاسم. **نحو**: "لام الجر" و"أمسِ".

فصلٌ في المعرب والمبني من الأسماء

أولًا: الأسماء المبنية:

إنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف.

وأنواع الشبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوضعي.

وضابطه: أن يكون الاسم على حرف أو حرفين:

فالأول: كـ(تاء) (قمتُ)، فإنها شبيهة بنحو باء الجر.

والثاني: كـ(نا) (قمنا) فإنها شبيهة بنحو قد.

والثاني: الشبه المعنوي:

وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

فالأول: كأسماء الاستفهام، وأسماء الشّرط، ويستثنى منهما: (أيّ) فإنّها معربة.

والثاني: أسماء الإشارة، فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفًا، ويستثنى منها: المثنّى، فإنّه معربٌ بإعرابه.

والثالث: الشبه الاستعمالي:

وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف.

وهو نوعان:

الأول: أن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، كأسماء الأفعال.

والثاني: أن يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة:

- **نحو**: **بعض الظروف** كـ(إذ) و(إذا) و(حيث).

- **وكذلك الأسماء الموصولة**، ويستثنى منها: المثنّى، فإنّه معربٌ بإعرابه، و(أيّ) الموصولة في **نحو**: "اضرب أيَّهم أساء".

قلتُ: احترُز بذكر الأصالة من **نحو**: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة:١١٩]، فيوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا ترى أنك تقول: "صمت يومًا"، و"سرت يومًا"، فلا يحتاج إلى شيء. واحترُز بذكر الجملة من **نحو**: "سبحان"، و"عند"، فإنهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: "سبحان الله"، و"جلست عند زيد"، **والله أعلم**.

فالحاصل مما سبق: أنّ الأسماء المبنية سبعة أنواع:

- الضمائر.
- أسماء الإشارة إلا المثنّى.

– الأسماء الموصولة إلا المثنّى، و(أيًّا).

– أسماء الاستفهام إلا (أيًّا).

– أسماء الشّرط إلا (أيًّا).

– أسماء الأفعال.

– بعض الظّروف، **نحو**: (إذ) و(إذا) و(حيث).

قلتُ: الأسماء المبنية ثلاثة أنواع:

أحدها: أسماء مبنية دائمًا باتّفاق، وهي الأنواع السبعة المذكورة.

والثاني: أسماء مبنيّة بناءً عارضًا، كالمنادى المفرد العلم، واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا، فهما مبنيّان ما داما كذلك، فإذا استعملا في غير الموضعين أعربا.

والثالث: أسماء مختلفٌ في بنائها، **نحو**: "أمسِ"، مبنية عند الحجازيين، وممنوعة من الصرف في لغة تميم، وحذامِ مبنية عند الحجازيين، وممنوعة من الصرف في لغة تميم، وقد كتبت بحثًا في الكلمات المختلف في بنائها منشورًا بعنوان: "الكلمات المختلف فيها من حيث الإعراب والبناء عند النحويين، دراسة ومناقشة"، **والله أعلم**.

ثانيًا: الأسماء المعربة:

والمعرب من الأسماء: ما سلم من مشابهة الحرف.

وهو ستة أنواع:

- المفرد.
- جمع التّكسير.
- جمع المؤنّث السالم.
- الأسماء السّتة.
- المثنّى.
- جمع المذكر السالم.

فصل

وهي من حيث علامات الإعراب قسمان:

القسم الأول: أسماء معربة بالحركات:

وهي ثلاثة أنواع:

• **النوع الأول: المفرد:**

وهو في هذا الباب: ما يقابل المثنى والجمع. **نحو**: "مُحَمَّد"، و"عبدالله".

فيرفع بالضّمة. **نحو**: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾[الفتح:٢٩].

وينصب بالفتحة. **نحو**: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾[البقرة:١٨٩].

ويجر بالكسرة. **نحو**: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾[البقرة:٤٥].

إلا إذا منع من الصّرف فيُجرّ بالفتحة. **نحو**: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾[النساء:١٦٣].

• والنوع الثاني: جمع التكسير:

وهو: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغيير صورة مفرده. **نحو**: "أطباء"، و"مساجد".

فيرفع بالضّمة. **نحو**: ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾[الشعراء:٦١].

وينصب بالفتحة. **نحو**: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ﴾[النمل:٨٨].

ويجر بالكسرة. **نحو**: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ﴾[النساء:٧].

إلا إذا منع من الصّرف، فيُجرّ بالفتحة. **نحو**: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾[سبأ:١٣].

فصل

يجر الممنوع من الصرف بالفتحة بشرطين:

أحدهما: تجرّدُه من "أل"، فإذا اقترن بـ"أل" جُرَّ بالكسرة على الأصل. **نحو**: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[البقرة:١٨٧].

والثاني: تجرّدُه من الإضافة، فإذا أُضيف جُرَّ بالكسرة على الأصل. **نحو**: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ٤﴾[التين:٤].

• والنوع الثالث: جمع المؤنث السالم:

وهو: ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره، **نحو**: "مسلمات"، و"معلمات".

فيرفع بالضمة. **نحو**: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[الممتحنة:١٠].

وينصب بالكسرة. **نحو**: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[العنكبوت:٤٤].

ويجر أيضًا بالكسرة. **نحو**: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[النور:٣١].

ويلحق به في الإعراب أمران:

الأول: ما سُمّي به. **نحو**: "عرفات".

والثاني: "أولات" بمعنى: صاحبات.

القسم الثاني: الأسماء المعربة بالحروف:

وهي ثلاثة أنواع:

• النوع الأول: الأسماء السّتة:

وهي: أبٌ - وأخٌ - وحمٌ - وذو - وفم - وهنٌ(١).

فترفع بالواو. **نحو**: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم﴾[يوسف:٦٨].

وتنصب بالألف. **نحو**: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٨﴾[يوسف:٨].

وتجرّ بالياء. **نحو**: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾[يوسف:٤].

---

(١) معناه: شيء، أو شيء يسير، أو تافهٌ، ويكنى به عن كل ما يستقبح ذكره.

فصل

وشروط إعرابها بالحروف خمسة:

الأول: الإضافة لغير ياء المتكلّم.

نحو: "أبوك"، و"أبوه"، و"أبو محمَّد".

فإن لم تضف، **نحو**: "أبٌ"، أو أضيفت لياء المتكلم، **نحو**: "أبي"، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة والمقدرة.

فالظاهرة نحو المثال الأول: "جاء أبٌ".

والمقدرة نحو المثال الثاني: "جاء أبي".

والثاني: حذف الميم من "فم".

فإن لم تحذف أعربت بالحركات، **نحو**: "هذا فمٌ"، و"رأيت فمًا"، و"نظرت إلى فمٍ".

والثالث: أن تكون "ذو" بمعنى صاحب.

فإن كانت بمعنى (الذي) فإنها تكون مبنية. فتقول: "جاء ذو قام"، و"أكرمت ذو قام"، و"سلمت على ذو قام".

والرابع: أن تكون مفردة.

فإن جمعت أعربت إعراب الجمع، وإن ثنيت أعربت إعراب المثنّى.

والخامس: أن تكون مُكبَّرة.

فإن صُغرت أعربت بالحركات، **نحو**: أُبيٌّ.

فصل

واللغات الجائزة في الأسماء السّتة ثلاث:

ـ الأولى: الإتمام.

وهو: إعرابها بالحروف، وهو الأصل فيها، **نحو:** "هذا أبوك"، و"أكرمت أباك"، و"سلّمت على أبيك".

ـ والثانية: القصر.

وهو: لزومها الألف في جميع الحالات الإعرابية، **نحو:** "هذا أباك"، و"أكرمت أباك"، و"سلّمت على أباك".

ـ والثالثة: النقص.

وهو: إعرابها بالحركات، **نحو:** "هذا أبُك"، و"أكرمت أبَك"، و"سلّمت على أبِك".

فصل

وتنقسم الأسماء الستة من حيث هذه اللغات إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يلزم الإتمام.

وهما اسمان: "ذو" و"الفم" بشرطهما.

والثاني: ما يجوز فيه لغتان.

النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل، وذلك في كلمة: "هَنٌ".

والثالث: ما يجوز فيه اللغات الثلاث.

وإتمامها أحسن. وهي: "أبٌ" و"أخٌ" و"حمٌ".

• والنوع الثاني: المثنّى:

وهو: ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره.

نحو: "معلمانِ" و"معلمَينِ"، "معلمتانِ" و"معلمَتَينِ".

فيرفع بالألف. **نحو**: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾[يوسف:٣٦].

وينصب بالياء. **نحو**: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ﴾[الرعد:٣].

ويجرّ كذلك بالياء. **نحو**: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[البقرة:٨٣].

ويلحق بالمثنى في الإعراب أربعة ألفاظ:

- **الأول والثاني**: (اثنان)، و(اثنتان)، مطلقًا، أي: سواء أفردا: **نحو**: "هذان اثنان"، أو رُكّبا مع العشرة: **نحو**: "هذان اثنا عشر"، أو أضيفا إلى ظاهرٍ، أو إلى مضمر.

- **الثالث والرابع**: **(كلا)، و(كلتا) مضافين لمضمر**، **نحو**: "جاء الرجلان كلاهما"، و"أكرمت الرجلين كليهما"، و"سلمت على الرجلين كليهما".

فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف: "جاء كلا الرجلين"، و"أكرمت كلا الرجلين"، و"سلمت على كلا الرجلين".

قلتُ: كلا وكلتا لفظهما مفرد ومعناهما مثنى، فيجوز في الضمير العائد عليهما الإفراد، مراعاة للّفظ، والتثنية مراعاة للمعنى. تقول: "كلا الرجلين سافر أو سافرا"، و"كلا الطالبين نبيه أو نبيهان"، **والله أعلم**.

• **والنوع الثالث: جمع المذكر السالم:**

وهو: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره.

نحو: "معلمونَ"، و"معلمِينَ".

فيرفع بالواو. **نحو**: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[المؤمنون:١].

وينصب بالياء. **نحو**: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۝١٩٠﴾[البقرة:١٩٠].

ويُجرّ بالياء كذلك. **نحو**: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ۝١٤٧﴾[البقرة:١٤٧].

فصل

ويشترط فيما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون واحدًا من أمرين:

أحدهما: العلم.

غير المركب تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا، **نحو**: "مُحَمَّد"، و"زيد"، فلا يجمع **نحو**: "برق نحره"، و"معدي كرب".

والثاني: الصفة.

التي تقبل التاء، أو تدل على التفضيل، **نحو**: "قائم"، و"مذنب"، و"أفضل"، فلا يجمع **نحو**: "جريح وصبور"، و"سكران وأحمر".

فصل

ويشترط في العلم والصفة اللّذين يجمعان جمع المذكّر السالم ثلاثة شروط:

أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يُجمع **نحو**: "طلحة" و"علّامة".

والثاني: أن يكون لذكر، فلا يجمع **نحو**: "زينب" و"حائض".

والثالث: أن يكون لعاقل، فلا يجمع **نحو**: "واشق" علمًا لكلب، و"سابق" صفة لفرس.

فصل

ويلحق بجمع المذكر السالم في الإعراب أربعة أشياء:

أحدها: أسماء جموع، وهي: (أولو)، و(عالمون)، و(عشرون وبابُهُ).

والثاني: جموع تكسير، وهي: (بَنون)، و(أرَضون)، و(سِنون وبابُهُ).

والثالث: جموع تصحيح لم تستوفِ الشّروط، **نحو**: (أهلون) و(وابلون)؛ لأنّ (أهلًا) و(وابلًا) ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأنّ (وابلًا) لغير عاقل.

والرابع: ما سُمّي به من هذا الجمع، **نحو**: (زيدون)، أو ما ألحق به، **نحو**: (عِلّيّون) اسم لمكان في أعلى الجنّة.

فصل

والفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر:

أنّ نون المثنى: مكسورة مفتوح ما قبل الياء. **نحو**: "معلمَينِ"، و"مهندسَينِ"، و"مسلمَينِ".

ونون الجمع: مفتوحة مكسور ما قبل الياء. **نحو**: "معلمِينَ"، و"مهندسِينَ"، و"مسلمِينَ".

فصلٌ في المعرب والمبني من الأفعال

الأصل في الأفعال البناء، فالماضي والأمر مبنيان، وأما المضارع فمعرب، إلا إذا اتصل بإحدى النونين: نون النسوة، ونون التوكيد المباشرة، فيكون مبنيًا.

فالفعل الماضي مبنيٌّ دائمًا.

وله ثلاث حالات:

- **الأولى**: مبنيٌّ على الفتح، وهو الأصل. **نحو**: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾[القصص:٢٠].

- **والثانية**: مبنيٌّ على الضّم، إذا اتّصل بواو الجماعة، **نحو**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[النساء:١٣٦].

- **والثالثة**: مبنيٌّ على السّكون، إذا اتّصل بضمير رفع متحرك.

قلتُ: وضمائر الرفع المتحركة ثلاثة: (تاء الفاعل). **نحو**: ﴿ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ﴾[النصر:٢]، و(نون النّسوة). **نحو**: ﴿فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا﴾[الأحزاب:٧٢]، و(نا الفاعلين). **نحو**: ﴿ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ﴾[الأحزاب:٧٢]، **والله أعلم**.

وفعلُ الأمر مبنيٌّ دائمًا.

وله أربع حالات:

- **الأولى**: مبنيٌّ على السكون، وهو الأصل، **نحو**: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا﴾[يوسف:٩٧].

- **والثانية**: مبنيٌّ على حذف حرف العلة، إذا كان معتلَّ الآخر. **نحو**: ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾[يوسف:٨٨].

- **والثالثة**: مبني على حذف النون، إذا اتّصل بضمير رفع ساكن.

قلتُ: وضمائر الرفع الساكنة ثلاثة: (واو الجماعة). **نحو**: ﴿ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟﴾[آل عمران:٢٠٠]، و (ألف الاثنين). **نحو**: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[الفرقان:٣٦]، و(ياء المخاطبة). **نحو**: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾[مريم:٢٦]. **والله أعلم**.

- **والرابعة**: مبنيٌّ على الفتح، إذا اتّصل بنون التوكيد المباشرة، **نحو**: "اذهبَنَّ".

فصل

والفعل المضارع نوعان:

أحدهما: المبنيّ:

وذلك إذا اتّصل بإحدى النّونين:

الأولى: نون النّسوة.

فيبنى على السّكون، **نحو**: ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾[البقرة:٢٣٣].

والثانية: نون التوكيد المباشرة.

فيبنى على الفتح، **نحو**: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾[آل عمران:١٩٥].

فإن قيل: ما معنى اتصال نون التوكيد بالفعل اتصالًا مباشرًا؟

قلتُ: أي: لا يوجد فاصل بين آخر الفعل ونون التوكيد، **نحو**: "ليذهبَنَّ زيد".

فإن قيل: ما الفواصل التي تفصل بين النون والفعل المضارع؟

قلتُ: ثلاثة: واو الجماعة – وألف الاثنين – وياء المخاطبة.

فإن قيل: ما صورة الفاصل؟

قلتُ: له صورتان:

الأولى: فاصل ظاهرٌ، **نحو**: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾[آل عمران:١٨٦]، و﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[يونس:٨٩]، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[مريم:٢٦].

والثانية: فاصل مقدّر.

فإن قيل: كيف يُعرف المقدّر؟

قلتُ: يعرف بالحركة التي قبل النّون.

فالحركة التي قبل النّون:

إن كانت ضمة: فالفاصل مقدر، وهو الواو، **نحو**: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[العنكبوت:٦١].

وإن كانت كسرة: فالفاصل مقدر، وهو الياء، **نحو**: "لتقولِنَّ يا هند".

وإن كانت فتحة: فالاتصال مباشر، **نحو**: "ليعلمَنّ زيد".

والنوع الثاني: المعرب:

وذلك إذا لم يتصل الفعل المضارع بإحدى النّونين السابقتين.

والمضارع المعرب نوعان:

- **أولًا: معربٌ بالحرف:**

وهو: كل مضارع معرب اتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة. **نحو:** "يدرسون"، و"يدرسان"، و"تدرسين".

وإعرابه: يرفع بثبوت النون. **نحو:** ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[الصف:١١]، وينصب بحذفها، **نحو:** ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[العنكبوت:٢]، ويجزم بحذفها كذلك، **نحو:** ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾[المجادلة:١٢].

تنبيه: إذا كان اتصال الفعل بنون التوكيد اتصالًا غير مباشر، فالفعل معرب كما تقدم، ويعرب بالحرف. **نحو:** ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾[يونس:٨٩]، و﴿لَيَقُولُنَّ﴾[هود:٨].

- **ثانيًا: معرب بالحركات:**

وهو: كل مضارع معرب لم يتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة. **نحو:** "يدرس".

وإعرابه: يرفع بالضّمة. **نحو:** ﴿۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴿٩﴾﴾[العاديات:٩]، وينصب بالفتحة. **نحو:** ﴿لَن نَّدْعُوَا مِن دُونِهِ إِلَٰهًا﴾[الكهف:١٤]، ويجزم بالسكون. **نحو:** ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[الإخلاص:٣]، إلا إذا كان معتلّ الآخر، فيجزم بحذف حرف العلة. **نحو:** ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[الإسراء:٣٧].

فصلٌ في بناء الحروف

الحروف كلها مبنية لا محل لها من الإعراب.

فصلٌ

الأصل في الإعراب أن يكون ظاهرًا، وقد يكون مقدّرًا:

وتقدر الحركات في ثلاثة أنواع من الأسماء:

الأول: الاسم المقصور، نحو موسى، فتقدر فيه جميع الحركات، **نحو**: "جاء موسى"، و"أكرمت موسى"، و"سلمت على موسى".

والثاني: المضاف إلى ياء المتكلم، **نحو**: "مُعلمِي"، وتقدر فيه جميع الحركات، **نحو**: "جاء معلمي"، و"أكرمت معلمي"، و"سلمت على معلمي".

والثالث: الاسم المنقوص، **نحو**: "القاضي"، وتقدر فيه الضمة والكسرة، وتظهر عليه الفتحة، **نحو**: "جاء القاضي"، و"سلمت على القاضي"، و"أكرمت القاضيَ".

وتقدر الحركات في ثلاثة أنواع من الأفعال:

الأول: المختوم بالألف، **نحو**: "يسعى"، فتقدر فيه حركة الرفع الضمة، وحركة النصب الفتحة، وتحذف الألف في الجزم، **نحو**: "يسعى مُحَمَّد في الخير"، و"لن يسعى مُحَمَّد إلا في الخير"، و "لم يسعَ مُحَمَّد إلا في الخير".

والثاني: المختوم بالواو، **نحو**: "يدعو"، وتقدر فيه حركة الرفع الضمة، وتظهر عليه حركة النصب الفتحة، وتحذف الواو في الجزم، **نحو**: "يدعو مُحَمَّد ربه"، و"لن يدعوَ مُحَمَّد إلا ربه"، و"لم يدعُ مُحَمَّد إلا ربه".

والثالث: المختوم بالياء، **نحو**: "يرمي"، وتقدر فيه حركة الرفع الضمة، وتظهر عليه حركة النصب الفتحة، وتحذف الياء في الجزم، **نحو**: "يرمي مُحَمَّد"، و"لن يرميَ مُحَمَّد"، و"لم يرمِ مُحَمَّد".

باب النّكرة والمعرفة

الاسم نوعان:

• أولًا: النكرة:

وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتّعريف، **نحو:** "رجل"، و"فرس"، و"دار"، و"كتاب".

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، **نحو:** (ذي)، و(مَن)، و(ما)، في قولك: "مررت برجل ذي مال"، و"بمَن معجِب لك"، و"بما معجِب لك"، فإنّها واقعة موقع: "صاحب"، و"إنسان"، و"شيء".

• ثانيًا: المعرفة:

وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها، **نحو:** "زيد"، و"عمرو".

والثاني: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف، **نحو:** "حارث"، و"عباس"، و"ضحاك"، فإنّ (أل) الداخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها.

وأقسام المعارف ستة:

الضّمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد مما سبق.

قلتُ: هذا التقسيم هو ما عليه جمهور النّحاة، ويشكل عليه ما ذكره سيبويه فيما رُوِّينا عنه في كتابه: "الكتاب"، حيث قال: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"(١)، ولم يذكر الأسماء الموصولة.

فاختلف النّحاة في تحديد الأسماء الموصولة في كلام سيبويه على قولين:

أحدهما: أنّها داخلة في الأسماء المبهمة، وهو الظّاهر من كلام سيبويه، عندما تحدث عن تصغير الأسماء المبهمة، ذكرها في باب "تحقير الأسماء المبهمة"، وذكر منها الأسماء الموصولة(٢).

والثاني: أنّها داخلة في المعرّف بالألف واللام، وبه قال أبو حيّان فيما رُوِّينا عنه في كتابه "اللمحة البدريّة في علم العربية"، فقد تابع سيبويه في التقسيم، وقال بعد ذكر المعرف بالألف واللام: "ومنه الموصولات..."(٣).

والأول هو الأقرب عندي، وصرّح به أبو العبّاس المبرد فيما رُوِّينا عنه سماعًا- في كتابه "المقتضب"، فقال: "واعلم أنّ الصلة موضحة للاسم؛ فلذلك كانت هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى..."(٤)، ومع ذلك فالأفضل

---

(١) الكتاب (٢/٥).

(٢) الكتاب (٣/٤٨٧).

(٣) اللمحة البدرية (٣٨).

(٤) المقتضب (٢/١٤٤).

عندي إفراد الموصولات بباب مستقل كما فعل الجمهور؛ لما فيه من القضايا الخاصة به، **والله أعلم**.

أولًا
الضّمير

وهو نوعان:

النوع الأول: المستتر:

وهو ما ليس له صورةٌ في اللّفظ.

وله حكمان:

أحدهما: مستتر وجوبًا:

وضابطه هو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل.

ويكون ذلك في ثمانية مواضع:

- المرفوع بأمر الواحد. **نحو:** "قُم".
- أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد. **نحو:** "أنت تقوم".
- أو بمضارع مبدوء بالهمزة. **نحو:** "أقوم".
- أو بمضارع مبدوء بالنون. **نحو:** "نقوم".
- أو بـ(ما أفعل) في التعجب. **نحو:** "ما أحسن زيدًا".
- أو بـ(أفعل) التفضيل. **نحو:** ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[مريم:٧٤].

- أو بفعل استثناء. كـ: "خلا"، و"عدا"، و"لا يكون"، نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدًا"، و"قاموا ما عدا زيدًا"، "قاموا لا يكون زيدًا".

- أو باسم فعل غير ماضٍ. كـ: "أوه"، و"نزال".

قلتُ: فلا يجوز في الكلمات السابقة أن ترفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا منفصلًا، وأما قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[البقرة:٣٥]، فأنت تأكيد للضمير المستتر وليس فاعلًا، **والله أعلم**.

والثاني: مستتر جوازًا:

وضابطه: هو ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل.

ويكون ذلك في خمسة مواضع:

- المرفوع بالفعل الماضي. **نحو:** "زيدٌ قام".

- أو بالفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحدة. **نحو:** "هند تقوم الليل".

- أو بالفعل المضارع المبدوء بياء. **نحو:** "مُحَمَّد يصلي".

- أو بالصفات المحضة. **نحو:** "زيد قائم"، أو "مضروب"، أو "حسن".

- أو باسم الفعل الماضي. **نحو:** "هيهات".

قلتُ: فيجوز أن تقول في: "زيد قام": "زيد قام أبوه"، أو: "ما قام إلا هو"، وكذا الباقي، **والله أعلم**.

والنّوع الثاني: الضمير البارز:

وهو: ما له صورةٌ في اللّفظ.

وهو قسمان:

أحدهما: متّصلٌ. وهو: الذي لا يأتي في أول الكلام.

والثاني: منفصلٌ. وهو: الذي يأتي في أول الكلام.

فصل

وينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ضمائر في محل رفع، وهي خمسة:

- اثنان متحركان: تاء الفاعل، ونون النسوة.

- وثلاثة ساكنة: (واو) الجماعة، و(ألف) الاثنين، و(ياء) المخاطبة.

والثاني: ضمائر في محل نصب وجر. وهي ثلاثة:

(كاف) الخطاب، و(هاء) الغائب، و(ياء) المتكلم.

والثالث: ضمير يصلح أن يكون في محل رفع، أو نصب، أو جرّ.

وهو (نا) المتكلّمِين.

فصل

وينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين:

الأول: ضمائر رفع، وهي:

للتّكلم: أنا، ونحن.

وللخطاب: أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ.

وللغَيبَة: هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ.

والثاني: ضمائر نصب، وهي:

للتّكلم: إياي، إيانا.

وللخطاب: إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنّ.

وللغَيبَة: إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهنّ.

فصل

متى تأتَّى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، **نحو**: "قمت" و"أكرمتك"، لا يقال فيهما: "قام أنا"، ولا "أكرمت إياك".

ولا يتأتَّى اتّصال الضّمير في حالتين:

الأولى: أن يتقدم الضمير على عامله. **نحو**: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[الفاتحة:٥].

والثانية: أن يلي إلا. **نحو**: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾[يوسف:٤٠].

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

المسألة الأولى: أن يكون عامل الضّمير[١] عاملًا في ضمير آخر، أعرف منه[٢]، مقدم عليه، وليس مرفوعًا، فيجوز حينئذٍ في الضّمير الثاني الوجهان، **نحو**:

---

(١) أي: عامل الضمير الثاني.

(٢) الأعرف هو: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغَيبة.

"سلنيه"، و"سلني إياه"، و"عجبت من حبي إياه"، و"حبّيه"، و"خلتنيه"، و"خلتني إياه".

فلو كان الضّمير السابق مرفوعًا وجب الوصل، **نحو**: "ضربته".

أو كان غير أعرف وجب الفصل، **نحو**: "أعطاه إياك"، أو: "أعطاك إياي".

المسألة الثانية: أن يكون منصوبًا بـ"كان" أو إحدى أخواتها، **نحو**: "الصديق كنته"، و"كنت إياه"، أو: "الصديقُ كانه زيدٌ".

فصل في نون الوقاية

هي: نون مكسورة تسبق ياء المتكلّم، وياء المتكلم تأتي مع الفعل، ومع الاسم، ومع الحرف.

ـ فمع الفعل: واجبة مطلقًا:

نحو: "دعاني ويكرمني وأعطني". وأما **نحو**: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[الزمر:٦٤] فالصحيح أنّ المحذوف نون الإعراب.

قلتُ: الأصل فيها: "تأمرونني" بنونين: نون الإعراب ونون الوقاية، ويجوز إدغام النونين فيقال: تأمرونّي، ويجوز تأمروني بنون واحدة، فأمّا الأول والثاني فلا إشكال فيهما، وأما الثالث فقد اختلف النحاة في النون المحذوفة، هل هي نون الإعراب أم نون الوقاية، والصحيح المختار عندي ما ذكرته، وهي مسألة خلافية ذكرتها بالتفصيل والترجيح في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي"، **والله أعلم**.

- **ومع الاسم: لها ثلاثة أحكام:**

الأول: واجبة: مع اسم الفعل. **نحو**: "دراكِني" بمعنى: "أدركني"، و"تراكِني" بمعنى: "اتركني".

والثاني: جائزة: مع (لدن) و(قط) و(قد)[1]، فتقول: "لدُني ولدُنّي"، و"قطي، وقطني"، و"قدي وقدني".

والثالث: ممتنعة: فيما عدا ذلك. **نحو**: "أبي، وأخي".

- **ومع الحرف: تدخل على نوعين من الحروف:**

أحدهما: إنّ وأخواتها، فيجوز فيها الوجهان، إلا (ليت) فيلزم اتصالها بنون الوقاية، **نحو**: "إنّي، وإنّني، وليتني".

والثاني: حروف الجر، فإن كان (من) أو (عن) وجبت النون، فتقول: "منّي، وعنّي"، وإن كان غيرهما امتنعت، **نحو**: "لي، وبي، وفيّ".

ثانيًا

العَلَم

والعلم نوعان:

- **النوع الأول: العلم الشّخصي:**

وهو: اسم يعين مسمّاه تعيينًا مطلقًا.

(١) "قد" و"قط" اسمان بمعنى: حسب، أي: كاف.

وأقسامه من حيث المعنى ثلاثة:

اسم، وهو: ما ليس كنية ولا لقبًا. **نحو**: "مُحَمَّد"، و"أحمد".

وكنية، وهو: المبدوء بـ"أب" أو "أم". **نحو**: "أبو مُحَمَّد"، و"أم مُحَمَّد".

ولقب، وهو: ما أشعر بمدح أو ذم، فما أشعر بمدح. **نحو**: "الفاروق"، وما أشعر بذم. **نحو**: "السّفّاح".

فصل

وهذه الثلاثة من حيث الترتيب لها حكمان:

أحدهما: واجب:

وذلك في اللقب مع الاسم، فيجب تأخير اللقب، فتقول: "جاء عمر الفاروق"، إلا إذا اشتهر اللقب أكثر من الاسم فيجوز تقديمه، **نحو**: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[النساء: ١٧١].

والثاني: جائز:

وذلك في الكنية مع اللقب ومع الاسم، فتقول: "جاء أبو حفص الفاروق"، أو "الفاروق أبو حفص"، و"جاء مُحَمَّد أبو عبدالله"، أو "أبو عبدالله مُحَمَّد".

قلت: هذا التقسيم هو الظاهر من كلام ابن هشام في الأوضح، معتمدًا على ما في بعض نسخ الألفية:

وذا اجعل آخرًا إن اسمًا صحِبا

فهو نص في أنّه إنّما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنّه لا يجب ذلك مع الكنية، فلا ترتيب بينها وبين غيرها.

وغالب شراح الألفية على أنّه يجب تأخير اللقب عن الكنية وعن الاسم، معتمدين على الرواية المشهورة للألفية:

وأخرن ذا إن سواه صحبا

على أنّ الهاء في "سواه" تعود على اللقب، فيشمل الحكم ما سوى اللقب وهما الاسم والكنية، وهذا الفهم أشار إليه ابن هشام في الأوضح، وضعّف هذه الرواية المشهورة.

والأقرب عندي: أنّه لا ترتيب بين الثلاثة مطلقًا، وهو المستعمل في كثير من كتب التراجم، **والله أعلم**.

فصل

الاسم مع اللقب لهما ثلاث حالات:

الأُولى: أن يكونا مفردين: فيجوز الإتباع والإضافة. **نحو**: "جاء عمرُ الفاروقُ"، أو "الفاروقِ".

والثانية: أن يكونا مركبين: فيجوز الإتباع دون الإضافة. **نحو**: "أكرمت عبدَالله زينَ العابدين".

والثالثة: أن يكونا مختلفين: فيجوز أيضًا الإتباع دون الإضافة. **نحو**: "ذهب عبدُالله الأمينُ"، و"جاء أحمدُ جمالُ الدين".

فصل

في إعراب الكنية مع الاسم ومع اللقب.

يعرب الأول على حسب موقعه من الإعراب، ويكون الثاني تابعًا له على البدلية. نحو: "انطلق محمدٌ أبو عمر"، و"أكرمت أبا حفص الفاروقَ".

قاعدة: كل ما جاز فيه الإتباع مما سبق، جاز قطعه عن الإتباع إلى أمرين:

الأول: الرفع؛ ليكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: "هو".

الثاني: النصب؛ ليكون مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: "أعني".

فنحو: "مررت بمحمدٍ الفاروق"، يجوز في "الفاروق" ثلاثة أوجه:

الأول: الجر على الإتباع، فتقول: "مررت بمحمد الفاروقِ".

الثاني: الرفع على القطع، فتقول: "مررت بمحمدٍ الفاروقُ".

الثالث: النصب على القطع، فتقول: "مررت بمحمدٍ الفاروقَ".

فصل

العلم من حيث اللفظ قسمان:

مركّبٌ، ومفرد، وهو ما عدا المركّب.

والمركّب ثلاثة أنواع:

الأول: المركّب الإضافي: وهو: المضاف والمضاف إليه، نحو: "عبدالله".

فـ"عبد" مضاف، و"الله" مضاف إليه.

فيعرب المضاف على حسب موقعه من الإعراب، وأما المضاف إليه فيكون دائمًا مجرورًا بالإضافة، فتقول: "جاء عبدُاللهِ"، "وأكرمت عبدَ اللهِ"، و"سلمت على عبدِاللهِ".

والثاني: المركّب المزجي: وهو: كل كلمتين أصبحتا كالكلمة الواحدة، **نحو**: "بعلبكّ"، و"حضرموت"، و"سيبويه".

فإذا كان مختومًا بـ"ويه" فإنه يكون مبنيًا على الكسر، فتقول: "جاء سيبويهِ"، و"رأيت سيبويهِ"، و"سلمت على سيبويهِ".

وإذا لم يكن مختومًا بـ"ويه" فإنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف، فيرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة. فتقول: "هذه بعلبكُّ"، و"رأيت بعلبكَّ"، و"مررت ببعلبكَّ".

والثالث: المركّب الإسنادي: وهو: جملة فعلية تحكى، فيسمى بها شخصًا معينًا، **نحو**: "تأبط شرًا"، اسم لشاعر، وأصله جملة فعلية. ونحوه: "شاب قرناها".

فيعرب بحركات مقدرة، فتقول: "جاء تأبّطَ شرًا"، و"أكرمت تأبّطَ شرًا"، و"سلمت على تأبّطَ شرًا".

- **والنوع الثاني: العلم الجنسي:**

هو: العلم الموضوع لجنس محدد فيشمل جميع أفراده، **نحو**: "فرعون"، علم لكلّ مَن ملك مصر، و"كسرى"، علم لكلّ مَن ملك الفرس، و"قيصر"، علم لكلّ مَن ملك الروم.

و"أسامة" علم لكل أسد، و"ثعالة" علم لكل ثعلب، تقول: أسامة أجرأ من ثعالة، فيكون بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب، أي: هذا الجنس أجرأ من هذا الجنس.

فالعلم الجنسيّ:

- **يشبه المعرفة في اللفظ**، فيُمنَع من "أل"، ومن الإضافة، ويبتدأ به، ويأتي الحال منه.

- **ويشبه النّكرة في المعنى**؛ لأنّه شائع لا يختص به واحد دون آخر.

والعلم الشخصيّ:

معرفة لفظًا ومعنى.

وهذا هو الفرق بينهما.

ثالثًا

اسم الإشارة

وهو: ما وضع لمشار إليه.

وله قسمان:

الأول: اسم إشارة للشخص:

وله ثلاثة أنواع:

الأول: اسم إشارة للمفرد:

فللمفرد المذكر: "ذا".

وللمفردة المؤنثة عشر: "ذي، وتي، وذهي، وتهي، وذهِ، وتهِ، وذهْ، وتهْ، وذاتُ، وتا".

والثاني: اسم إشارة للمثنى.

"ذان وتان" رفعًا، و"ذين وتين" جرًا ونصبًا.

والثالث: اسم إشارة لجمع المذكر والمؤنّث.

"أولاء"، ممدودًا عند الحجازيين. ومقصورًا عند تميم.

النوع الثاني: اسم الإشارة للمكان:

وهو نوعان:

الأول: للمكان القريب.

"هنا"، و"ههنا".

والثاني: للمكان البعيد.

"هناك"، و"هنالك"، و"هِنّا"، و"هَنّا"، و"ثَمّ".

فصل

اسم الإشارة من حيث الإعراب والبناء قسمان:

الأول: معرب.

وهو: المثنى من أسماء الإشارة، فيعرب إعراب المثنى، **نحو**: "جاء هذان"، و"أكرمت هذين"، و"سلمت على هذين".

والثاني: مبنيّ.

وهو: المفرد والجمع من أسماء الإشارة، فيبنى ويكون له محل من الإعراب بحسب موقعه، **نحو**: "جاء هذا"، و"أكرمت هذا"، و"سلمت على هذا".

فصل

اسم الإشارة له ثلاثة أحكام:

الأول: **يتصل بـ(هاء) التنبيه**، وذلك إذا لم يقترن باللام، فتقول: "هذا"، و"هذان"، و"هؤلاء".

والثاني: **يتصل بـ(كاف) الخطاب**، وذلك إذا كان المشار إليه بعيدًا، فتقول: "ذاك"، و"هذاك".

والثالث: **يتصل بـ(اللام)**، وذلك إذا اتصل اسم الإشارة بالكاف، فيجوز أن تزيد قبلها لامًا، فتقول: "ذلك"، و"ذالكما".

ويستثنى من ذلك ثلاثة مواضع:

المفرد المقترن بهاء التنبيه، والمثنى، والجمع، فلا تدخل اللام في: هذا، وذانك، وأولئك.

رابعًا
الاسم الموصول

وهو: ما افتقر إلى صلة وعائد.

والاسم الموصول نوعان:

أولًا: النص.

وهو الاسم الموصول المختص بنوع معين، إما بالمفرد، أو بالمثنى، أو بالجمع، كـ"الذي" فإنّها مختصة بالمفرد المذكر، ولا يستعمل مع غيره.

وهو ثمانية:

أحدها: للمفرد المذكر: الذي: للعالم وغيره، **نحو**: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[الزمر:٧٤]، ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾[الأنبياء:١٠٣].

والثاني: للمفرد المؤنّث: التي: للعاقلة وغيرها، **نحو**: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[المجادلة:١]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا﴾[البقرة:١٤٢].

الثالث والرابع: للمثنّى: "اللّذان واللتان" رفعًا، و"اللّذين واللّتين" جرًا ونصبًا.

الخامس والسادس: لجمع المذكّر:

الأُلى: مقصورًا وقد يمد.

والذين: بالياء مطلقًا.

السابع والثامن: لجمع المؤنث:

اللاتي واللائي، وقد تحذف ياؤهما.

ثانيًا: المشترك.

ومفهومه: هو ما يطلق على المفرد، والمثنى، والمجموع، المذكر منها والمؤنث، **نحو**: "جاء مَن قام"، و"جاء مَن قامت"، و"جاء مَن قاما"، و"جاء مَن قاموا"، و"جاء مَن قمن".

وهي ستة:

مَن، وما، وأل، وأيّ، وذو، وذا.

وهي من حيث الاستعمال ثلاثة أقسام:

الأول: للعاقل غالبًا (مَن).

- فمن الغالب: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴿٤٣﴾﴾[الرعد:٤٣].

- ومن غير الغالب: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل:١٧]لشموله الآدميين والملائكة والأصنام.

والثاني: لغير العاقل غالبًا (ما).

- فمن الغالب: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[النحل:٩٦].

- ومن غير الغالب: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[النساء:٣].

والثالث: للعاقل وغيره.

وهي الأربعة الباقية.

فصل

وبعض الموصولات المشتركة لها شرائط خاصة بها:

• أولًا: (ذا):

فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

الأول: ألا تكون للإشارة، **نحو:** من ذا الذاهب؟ وماذا التَّواني؟

والثاني: ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع "ما"، في **نحو:** "ماذا صنعت؟" فتكون حينئذ اسم استفهام.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما).

• ثانيًا: (أل):

تكون اسمًا موصولًا إذا دخلت على اسم فاعل أو اسم مفعول.

نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ﴾[الحديد:١٨]، **ونحو:** ﴿وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ ۝٥ وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ ۝٦﴾[الطور:٥-٦]، **ونحو:** "جاء الضارب"، و"جاء المضروب".

• ثالثًا: (ذو):

تكون موصولة في لغة طيِّئ، تقول: "جاء ذو قام"، أي: الذي قام.

فصل في صلة الموصول

وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها، يسمى العائد.

وصلة الموصول نوعان:

الأول: الجملة.

وهي نوعان:

- **جملة فعلية**، **نحو**: "جاء الذي نجح أخوه".
- **وجملة اسمية**، **نحو**: "جاء الذي أخوه ناجح".

والثاني: شبه الجملة.

وهي ثلاثة أنواع:

- **الظّرف**، **نحو**: "جاء الذي عندك".
- **والجار والمجرور**، **نحو**: "أكرمت الذي في المسجد".
- **والصّفة الصريحة**، والمراد بها: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل، وينطبق على: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وهي خاصة بـ(أل)، كـ: جاء "الضارب، والمضروب، والحسن الوجه".

فصل في العائد

هو: ضمير في الصلة مطابق للموصول، في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. تقول: "جاء الذي أكرمته"، و"جاء اللذان أكرمتهما"، و"جاء الذين أكرمتهم"، و"جاء اللاتي أكرمتهنّ".

والعائد له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون في محل رفع. **نحو**: "جاء الذي هو قائم".

والثانية: أن يكون في محل نصب. **نحو**: "ذهب الذين أكرمتهم".

والثالثة: أن يكون في محل جر. **نحو**: "سلّمتُ على الذي مررتُ به".

فصل في حكم حذف العائد

العائد إما أن يكون ضميرًا مستترًا، **نحو**: "جاء الذي ذهب"، أو مذكورًا، **نحو**: "جاء الذين قاموا".

والأصل في العائد المذكور ذكره، ويجوز حذفه في ثلاث حالات:

الأولى: إذا كان مرفوعًا.

فيحذف: إذا كان مبتدأ وخبره مفرد، **نحو**: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف:٨٤]، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها.

والثانية: إذا كان منصوبًا.

فيحذف: إذا كان متصلًا بفعل، **نحو**: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[التغابن:٤]، أي: تسرونه وتعلنونه.

- أو وصف يعمل عمله. **نحو**: "جاء الذي أنا مكرم"، أي: مكرمه.

والثالثة: إذا كان مجرورًا.

فيحذف: إذا كان مجرورًا بحرف مماثل لما جُرَّ به الموصول، فيحذف مع الحرف. **نحو**: "مررتُ بالذي مررتَ"، أي: به.

فصل

الاسم الموصول من حيث الإعراب والبناء ثلاثة أنواع:

الأول: مبنيٌّ:

وهو جميع الموصولات النّصية ما عدا المثنّى.

وجميع الموصولات المشتركة ما عدا (أي) و(أل).

والثاني: معربٌ:

- وهو المثنى من الأسماء الموصولة النّصيّة.

فيعرب إعراب المثنى، تقول: "جاء اللذان قاما"، و"أكرمت اللذين قاما"، و"مررت باللذين قاما".

- و"أيّ"، **من الموصولات المشتركة**، فتعرب بالحركات، تقول: "جاء أيٌّ قام"، و"أكرمت أيًّا قام"، و"مررت بأيّ قام".

وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، **نحو:** ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩].

والثالث: مهملٌ.

وهو "أل".

ومعنى الإهمال: أي: أنها ليست مبنية ولا معربة، بل يُجعل الإعراب على الاسم الداخلة عليه، وهي فقط لها معنى الموصول، وليس في لفظها بناء ولا إعراب؛ لأنها أصبحت مع ما دخلت عليه اسمًا واحدًا، فصارت في اللفظ مثل "أل" التعريف مع ما دخلت عليه.

فصل

وإعراب صلة الموصول كالتالي:

الجملة الفعلية:

إعرابها: يبين الفعل والفاعل ومتعلقات الفعل إن وجدت.

الجملة الاسمية:

إعرابها: يبين المبتدأ والخبر.

الظرف والجار والمجرور:

إعرابها: متعلقان بفعل محذوف تقديره: استقرّ.

صلة "أل":

إعرابها: ستكون اسمًا يعرب على حسب موقعه من الإعراب.

وبعد إعراب أجزاء الصلة، يحكم على صلة الموصول بأنواعها المذكورة بأنّها جملة لا محل لها من الإعراب.

خامسًا

المعرّف بـ(أل)

(أل) من حيث المعنى قسمان:

أحدهما: (أل العهدية):

وهي ثلاثة أنواع:

الأول: العهد الذِّكري:

وهو أن يكون لمصاحبها ذكر سابق. **نحو:** ﴿فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[النور:٣٥].

والثاني: العهد الذهني:

وهو أن يكون لمصحوبها عِلمٌ في الذهن. **نحو:** ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[التوبة:٤٠].

والثالث: العهد الحضوري:

وهو أن يكون مصاحبها حاضرًا. **نحو:** ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة:٣].

والثاني من أقسامها: (أل الجنسية):

وهي ثلاثة أنواع:

الأول: لشمول أفراد الجنس.

وذلك إن خلفتها (كل) حقيقةً. **نحو:** ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ﴾[الأنبياء:٣٠].

والثاني: لشمول خصائص الجنس مبالغة.

وذلك إن خلفتها (كل) مجازًا، **نحو**: "أنت الرجل علمًا".

والثالث: لبيان الحقيقة.

وذلك إن لم تخلفها (كل)، **نحو**: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾[النساء:٢٨].

سادسًا

المضاف إلى معرفة

ومن أنواع المعارف: المضاف إلى واحد من المعارف الخمسة السابقة، وهي:

الضمير، **نحو**: "كتابك"، و**العلم**، **نحو**: "كتاب زيد"، **واسم الإشارة**، **نحو**: "كتاب هذا الطالب"، **والاسم الموصول**، **نحو**: "كتاب الذي نجح"، **والمعرف بالأداة**، **نحو**: "كتاب الطالب".

فصلٌ في العلم بالغلبة

من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض مَن يستحقه حتى التحق بالأعلام، فأصبح علمًا بالغلبة.

مثال الأول: ابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، فغلبت على العبادلة رضي الله عنهم دون من عداهم من إخوتهم.

ومثال الثاني: النجم للثريا، والعقبة، والبيت، والمدينة، والأعشى.

وأل هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة، فيجب حذفها، **نحو**: "يا أعشى باهلة"، و"أعشى تغلب".

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ هو: الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية، والعوامل اللفظية ثلاثة: كان وأخواتها، وإنّ وأخوتها، وظن وأخواتها.

وله تقسيمات متعددة:

• التقسيم الأول: من حيث الصراحة والتأويل:

فالمبتدأ قسمان:

أحدهما: اسم صريح:

نحو: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾[الفتح:٢٩]، فـ"مُحَمَّد" مبتدأ، وهو اسم صريح غير مؤول.

والثاني: اسم مؤول:

وهو عبارة عن: (أنْ) المصدرية والفعل المضارع، فينتج عنهما اسم مأخوذ من مصدر الفعل المذكور، **نحو**: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾[البقرة:١٨٤]، فـ"أن تصوموا" في تأويل مصدر مرفوع على أنه مبتدأ، وتأويله: صيامُكم.

• والتقسيم الثاني: من حيث الإعراب والبناء:

فالمبتدأ قسمان:

أحدهما: معرب:

ويكون مرفوعًا وعلامة رفعه تختلف على حسب نوعية الاسم.

• **وأنواع الاسم المعرب ستة.**

أحدها: المفرد.

والثاني: جمع التكسير.

والثالث: جمع المؤنث السالم.

فترفع الثلاثة بالضّمة، **نحو**: "زيدٌ مجتهدٌ"، و"العلماءُ عظماء"، و"الطالباتُ مبدعات".

والرابع: جمع المذكر السالم.

والخامس: الأسماء الستة.

فيرفعان بالواو، **نحو**: "المعلمون محترمون"، و"أبوك كريم".

والسادس: المثنى.

فيرفع بالألف، **نحو**: "المهندسان بارعان".

والثاني: مبني:

ويكون مبنيًّا في محلّ رفع مبتدأ، **نحو**: "هذا مجتهدٌ"، و"أنا متميّزٌ".

"**هذا**" اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، و"**مجتهد**" خبر.

و"**أنا**" ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ، و"**متميّز**" خبر.

• التقسيم الثالث: باعتبار خبره:

فالمبتدأ قسمان:

أحدهما: مبتدأ له خبر:

وهو الأصل، نحو: "النّحو ممتعٌ"، فـ(النحو) مبتدأ، و(ممتع) خبر.

والثاني: مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر:

وله شرطان:

الأول: أن يكون المبتدأ وصفًا كاسم الفاعل واسم المفعول.

الثاني: أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام.

مثال: "أقائم الزيدان"، و"ما قائمٌ الزيدان"، فـ(قائم) مبتدأ و(الزيدان) فاعل أغنى عن الخبر.

وللوصف مع مرفوعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يختلفا في الإفراد والتثنية والجمع:

نحو: "أقائم الزيدان"، فيجب أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده مرفوعًا أغنى عن الخبر.

والثانية: أن يتفقا في التثنية أو الجمع:

نحو: "أقائمان الزيدان"، "أقائمون الزيدون"، فيجب أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخر.

والثالثة: أن يتفقا في الإفراد:

نحو: "أقائمٌ زيدٌ"، فيجوز الأمران:

الأول: الوصف مبتدأ، وما بعده مرفوع أغنى عن الخبر.

والثاني: الوصف خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر.

فصل في الابتداء بالنكرة

لا يصح الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ.

والمسوغات كثيرة، منها:

- **أن تكون النّكرة بعد نفي أو استفهام**، **نحو**: "ما صديق لنا"، و"هل طالبٌ في الفصل".

- **وأن تكون موصوفة**، **نحو**: "معلّمٌ مبدعٌ خيرٌ".

- **وأن تكون مضافة**، **نحو**: "طالبُ علمٍ في الدار".

- **وأن يكون الخبر شبه جملة مقدمًا على النّكرة**، **نحو**: "لدينا مهندس"، و"في المعمل عاملٌ".

فصل في حكم حذف المبتدأ

إذا عُلم المبتدأ جاز حذفه، يقال: كيف زيدٌ؟ فتقول: بخيرٍ، أي: هو بخير.

ويجب الحذف في أربعة مواضع:

أحدها: **إذا كان الخبر مخصوصًا لـ(نعم وبئس)**، **نحو**: "نعم القائد خالدٌ"، أي: هو خالدٌ.

الثاني: إذا كان الخبر مشعرًا بالقسم، نحو: "في ذمتي لأفعلنّ"، أي: في ذمتي قسمٌ.

الثالث: إذا كان الخبر مقطوعًا عن النعت بالرفع، نحو: "رحم اللّٰه عمرَ العادلُ"، أي: هو العادل.

الرابع: إذا كان الخبر مصدرًا نائبًا عن فعله، نحو: "سمعٌ وطاعةٌ"، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

فصل في تعريف الخبر

هو: الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف.

نحو: "مُحَمَّد شجاع".

فـ(شجاع) خبر؛ لأنه الجزء الذي تمت به الفائدة بعد مبتدأ غير الوصف.

بخلاف نحو: "قام زيدٌ"، و"أقائمٌ زيدٌ".

فإنّ (زيدًا) قد حصلت به الفائدة، إلا أنه جاء في الأول بعد فعل، وفي الثاني بعد وصف يعمل عمل الفعل، فيعرب فاعلًا.

فصل

والخبر ثلاثة أنواع:

الأول: المفرد.

وهو الذي ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: "زيد قائم"، و"الزيدان قائمان"، و"الزيدون قائمون".

والثاني: الجملة.

وهي نوعان:

الأول: جملة فعلية، **نحو:** ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾[الزمر:٤٢].

الثاني: جملة اسمية، **نحو:** ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[الإخلاص:١].

والثالث: شبه الجملة.

وهو نوعان:

الأول: الظرف، **نحو:** ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[الأنفال:٤٢].

الثاني: الجار والمجرور، **نحو:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة:٢].

وهما متعلقان بخبر محذوف تقديره: "استقرّ" أو "مستقر".

قلتُ: وقد يكون تقديره: كان أو كائن، أو حصل أو حاصل، وغيرها من الألفاظ العامة، فإن أريد لفظ خاص وجب ذكره، **نحو:** "محمدٌ يصرخ فوق الجبل"، والله أعلم.

فصل

والخبر من حيث رتبته مع المبتدأ له ثلاث حالات:

الأولى: يجب التأخر.

وذلك في أربع مسائل:

الأولى: أن يُخاف التباسه بالمبتدأ. كأن يكونا معرفتين، **نحو:** "زيد أخوك".

الثانية: أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل. **نحو:** "زيد قام".

الثالثة: أن يكون محصورًا بـ(إنما). **نحو**: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾[هود:١٢]، أو بـ(إلا).

نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤].

الرابعة: أن يكون المبتدأ له الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام أو شرط، **نحو**: "مَن في الدار؟"، و"مَن يقم أقم معه".

قلتُ: "وقد يتأخر الخبر وجوبًا شرعًا كما في تكبيرة الإحرام "الله أكبر" ومثلها في الأذان؛ فقد أوجب أصحابنا الشافعية الترتيب فيهما للاتّباع"، **والله أعلم**.

والثانية: يجب التقدم.

وذلك في أربع مسائل:

الأولى: أن يؤدي تأخيره إلى التباسه بالصفة. **نحو**: "في الدار رجل".

قلتُ: فتأخير الخبر هنا يوقع في إلباس الخبر بالصفة؛ لأنّ المبتدأ هنا نكرة تحتاج إلى وصف، فإذا تقدم تعيّن الخبر وانتفت الوصفية؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف، **والله أعلم**.

الثانية: أن يكون المبتدأ محصورًا بـ(إنما). **نحو**: "إنما عندك زيد". أو بـ(إلا).

نحو: "ما في الدار إلا محمدٌ".

الثالثة: أن يكون الخبر له الصدارة في الكلام. كأن يكون اسم استفهام.

نحو: "أين زيدٌ؟"

الرابعة: أن يتصل المبتدأ بضمير يعود على الخبر. **نحو**: "في الدار صاحبها".

والثالثة: يجوز التقديم والتأخير:

وذلك إذا فُقِد فيه موجبهما، نحو: "زيد قائم"، فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع.

فصل

والأصل في الخبر أن يكون نكرة، ويجوز تعريفه، وقد يمتنع شرعًا كما في تكبيرة الإحرام، فقد نقل الإمام الرافعي عن بعض أصحابنا: أنّه لا يجزئ في القديم، فلا يقال: الله الأكبر؛ للاتباع.

قلتُ: والمعتمد في المذهب ما رُوِّينا -سماعًا- عن الإمام النّووي في المنهاج: أنّه يجزئ، فيقال: الله الأكبر، **والله أعلم**.

فصل في حكم حذف الخبر

إذا علم الخبر جاز حذفه، يقال: من عندك؟ فتقول: "زيدٌ"، أي: "زيد عندي"، وقد يجب.

ومواضع حذف الخبر وجوبًا أربعة:

الأول: بعد (لولا)، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[سبأ:٣١]، أي: لولا أنتم موجودون.

والثاني: بعد القسم الصريح. نحو: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾[الحجر:٧٢]، أي: لعمرك قسمي.

والثالث: بعد واو المعية، نحو: "كل صانع وصنعتُه"، أي: مقرونان.

الرابع: قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا، **نحو**: "ضربي زيدًا قائمًا"، **أي**: إذا كان قائمًا.

قلتُ: فـ(قائمًا) حال لا تصلح أن تكون خبرًا للمبتدأ (ضربي)، فتعين أن يكون الخبر محذوفًا تقديره: "إذا كان قائمًا"، و(كان) هنا تامة، **والله أعلم**.

فصل في حكم تعدد الخبر

الأصح جواز تعدد الخبر، **نحو**: زيد شاعر كاتب.

والمانع من التعدد يدّعي تقدير (هو) للثاني.

ومن التعدد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤-١٦].

باب كان وأخواتها

أخوات كان اثنا عشر فعلًا: أمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، وزال، وفتئ، وبرح، وانفكّ، ودام.

وكلها أفعالٌ تعرب إعراب الفعل.

وعملها: ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

فإن قيل: إذا كانت هذه العوامل أفعالًا، فلماذا يعرب ما بعدها اسمًا لها ولا يعرب فاعلًا لها؟

قلتُ: الأصل في الفعل أن يدل على حدث وزمن، وبما أنّه يدل على حدث فهو يحتاج إلى محدِث (فاعل)، فلابدّ لكل فعلٍ من فاعل.

فإذا تأملنا "كان وأخواتها"، نجدها تدل على زمن فقط، ولا تدل على حدث، وإنما يستفاد الحدث من خبرها، وبما أنّها لا تدل على حدث فهي لا تحتاج إلى محدِث (فاعل)، فصار ما بعدها اسمًا لها وليس فاعلًا.

فإن قيل: هل الجملة المبدوءة بهذه الأفعال الناسخة تكون اسمية أم فعلية؟

قلت: هي جملة فعلية، والقاعدة: أن الناسخ إذا دخل على الجملة الاسمية ينظر فيه.

فإن كان فعلًا فالجملة فعلية، وإن كان حرفًا فالجملة اسمية. **والله أعلم.**

فصل

وأقسامها من حيث العمل ثلاثة:

الأول: ما يعمل هذا العمل من غير شرط. وهي ثمانية أفعال:

- **كان:** ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ٩٦﴾[النساء:٩٦].
- **أمسى:** «وأمسى الملك لله».
- **أصبح:** ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[آل عمران:١٠٣].
- **أضحى:** "أضحى محمدٌ مصلّيًا".
- **ظلّ:** ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[النحل:٥٨].
- **بات:** «من بات آمنًا في سربه».
- **صار:** صار محمدٌ مميّزًا.
- **ليس:** ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾[الرعد:٤٣].

الثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفيٌ أو نهيٌ، ولو تقديرًا. وهي أربعة أفعال:

- **زال:** ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ١١٨﴾[هود:١١٨].
- **فتئ:** ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥].
- **بَرِح:** ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[طه:٩١].
- **انفكّ:** كقول الشاعر:

الدهرُ كالبحر لا ينفكُّ ذا كدرٍ ... وإنما صفوه بين الورى لُمَع

الثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية.

وهو فعلٌ واحد:

- **دام:** نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم: ٣١].

قلتُ: **وسميت (ما) مصدرية**؛ لأنها تقدر مع الفعل بعدها بمصدر، وهو الدوام.

وسميت ظرفيةً، لنيابتها عن الظرف في النصب على الظرفية الزمانية.

فقولنا: "لا أعاقبك ما دمت مجتهدًا"، تقديره: مدة ما دمت مجتهدًا.

فحذف المضاف (ظرف الزمان) وهو (المدة)، وناب المضاف إليه وهو (ما)، وصلتها عنه في الانتصاب على الظرفية، وعليه فـ(ما) وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية، **والله أعلم**.

فصل

وهذه الأفعال من حيث التصرف ثلاثة أقسام:

الأول: تامة التصرف.

وهي التي يأتي منها الماضي والمضارع والأمر، وهي سبعة أفعال: "كان، أصبح، أمسى، صار، بات، أضحى، ظل".

والثاني: ناقصة التصرف.

وهي التي يأتي منها الماضي والمضارع فقط، وهي أربعة أفعال: "زال، وبرح، وفتئ، وانفكّ".

والثالث: جامدة.

وهي التي تلزم صيغة واحدة وهي الماضي، وهما فعلان: "ليس، ودام".

وهي تعمل هذا العمل في جميع تصرفاتها.

فتقول: "كان زيدٌ مجتهدًا"، و"يكون زيدٌ مجتهدًا"، و"كن مجتهدًا".

فصل في أحكام متفرقة

• الحكم الأول: توسط خبر كان وأخواتها:

يجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾[الروم:٤٧]، وقول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

تنبيه:

خبر هذه الأفعال حكمه حكم خبر المبتدأ، من حيث التقديم والتأخير، فله ثلاث حالات[(١)]:

الأولى: الجواز.

إذا لم يوجد سبب لوجوب التأخير أو التقديم. **نحو:** "كان مُحَمَّد في الجامعة"، ويجوز: "كان في الجامعة محمدٌ".

الثانية: وجوب التقديم.

كأن يتصل الاسم بضمير يعود على الخبر. **نحو:** "كان في الدار صاحبها".

---

(١) سبق بيان مواضع وجوب تأخير الخبر ومواضع وجوب تقديمه عند حديثي عن الخبر.

الثالثة: وجوب التأخير.

كأن يستوي الاسم والخبر في التعريف. **نحو**: "كان أخي صديقي".

• الحكم الثاني: تقدم خبر كان وأخواتها عليها:

يجوز أن يتقدم أخبار هذه الأفعال عليها إلا (ليس) و(دام).

فتقول: "عالمًا كان زيدٌ"، ولا يقال: "مخطئًا ليس زيدٌ"، و"لا مجتهدًا ما دام محمدٌ".

وإذا جاز تقدم الخبر على الفعل فله حالتان:

الأولى: وجوب التقدم.

إذا كان له الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام، **نحو**: "أين كان محمدٌ؟"

الثانية: جواز التقدم.

وهو الأصل: إذا لم يوجد موجب التقدم، **نحو**: "كان مُحَمَّد مجتهدًا"، ويجوز: "مجتهدًا كان زيدٌ".

• الحكم الثالث: مجيء كان وأخواتها تامة:

الأصل في "كان وأخواتها" أن تستعمل ناقصة، فتحتاج إلى اسم وخبر.

وقد تستعمل تامة فتستغني بمرفوعها عن الخبر.

ومنه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠]. أي: وإن حصل ذو عسرة.

فـ(ذو) فاعل.

ويستثنى من ذلك ثلاثة أفعال فإنها تلزم النقص:

وهي: "فتئ، وزال، وليس".

فإن قيل: ما معنى ناقصة؟ وما معنى تامة؟

قلتُ: تقدم أنّ الأصل في الفعل أنّه يدل على حدث وزمن، وأنّ "كان وأخواتها" تدل على الزمن فقط دون الحدث، فأحد مدلولي الفعل قد نقص وهو الحدث، ولذلك سميت الأفعال الناقصة، فتحتاج حينئذٍ للاسم والخبر.

فإذا دلّت على حدث، بأن ضُمّنت معنى فعل يدل على حدث -كما في الآية- فقد تمّ مدلولا الفعل، وهما: الحدث والزمن، وتسمى حينئذٍ تامة، وتكون كبقية الأفعال، فتستغني بمرفوعها عن الخبر، ويكون المرفوع بعدها فاعلًا لها.

فالنّاقصة: هي التي تدل على الزمن دون الحدث.

وحكمها: تحتاج للاسم والخبر.

نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[النساء:٩٦].

والتامة: هي التي تدل على الزمن والحدث.

وحكمها: تستغني بمرفوعها عن الخبر، ويكون المرفوع بعدها فاعلًا لها.

نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠] فـ(كان) هنا دلّت على زمن وحدث لأنها بمعنى: (حصل) فهي تامة، و(ذو) فاعل لها، ولا تحتاج هنا لخبر.

• الحكم الرابع: ما يختص به الفعل (كان):

تختص (كان) بأربعة أمور:

- الأول: زيادتها. وذلك بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون بلفظ الماضي.

الشرط الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين.

نحو: "ما كان أحسن زيدًا".

- والثاني: حذفها، ويقع ذلك على أربعة أوجه:

أحدها: وهو الأكثر، أن تحذف مع اسمها ويبقى خبرها.

وذلك كثير بعد (لو) و(إن) الشرطيتين، **نحو: «التمس ولو خاتمًا من حديد»**، وقولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ".

والثاني: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم.

قلتُ: وهذا الوجه ضعيفٌ، ولهذا ضُعّف (ولو حديدٌ)، و(إن خيرٌ)، **والله أعلم.**

والثالث: أن تحذف وحدها.

وكثر ذلك بعد (أن) المصدرية في **نحو:** "أما أنت منطلقًا انطلقت".

وأصله: انطلقت لأن كنت منطلقًا.

ثم قدمت **اللام** وما بعدها على **انطلقت** للاختصاص.

ثم حذفت **اللام** للاختصار.

ثم حذفت **كان** لذلك فانفصل الضمير.

ثم زيدت **ما** للتعويض.

ثم أدغمت **النون في الميم** للتقارب.

وعليه قوله:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر　　فإن قومي لم تأكلهم الضبع

أي: لأن كنت ذا نفر فَخَرْتَ، ثم حذف متعلق الجار.

والرابع: أن تحذف مع معموليها.

وذلك بعد (إنْ) في قولهم: "افعل هذا إمّا لا"، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فـ(ما) عوض، ولا النافية للخبر.

الحكم الخامس: حذف نونها.

وذلك بأربعة شروط:

الأول: أن يكون الفعل مضارعًا.

الثاني: أن يكون المضارع مجزومًا.

الثالث: ألا يليه ساكن.

الرابع: ألا يليه ضمير نصب متصل.

نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾ [مريم: ٢٠].

فصل في الحروف العاملة عمل (كان)

وهي أربعة، وكلها حروف نفي:

الحرف الأول: (ما):

تعمل (ما) عمل (كان) بأربعة شروط:

الأول: ألا تقترن بـ(إن).

والثاني: ألا يقترن خبرها بـ(إلا).

والثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها.

والرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، إلا إذا كان المعمول شبه جملة.

فمثال المستوفية للشروط:

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة:٢].

فإذا اختلّ شرط من الشروط السابقة بطل عملها، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر، **نحو**: "ما إن زيدٌ قائمٌ"، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، "ما قائمٌ محمدٌ"، "ما الدرسَ مُحَمَّد مهملٌ".

والحرف الثاني: (لا):

تعمل (لا) عمل (كان) بالشروط الأربعة المتقدمة في (ما)، وتزيد بشرط آخر، وهو: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، **نحو**: "لا رجلٌ قائمًا".

والحرف الثالث: (إنْ):

تعمل (إنْ) عمل (كان) في لغة العالية، وبالشروط الأربعة المتقدمة في (ما)، وسمع من كلامهم: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية".

والحرف الرابع: (لات):

تعمل (لات) عمل (كان) بشرطين:

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين.

والثاني: أن يحذف اسمها أو خبرها.

مثال المستوفية للشرطين: ﴿فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص:٣].

قرئت بنصب (حينَ): على أنه خبر لات، واسمها محذوف تقديره: ليس الحينُ حينَ فرار.

وقرئت برفع (حينُ): على أنه اسم لات، وخبرها محذوف تقديره: ليس حينُ فرار حينًا لهم.

باب أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع:

أحدها: أفعال المقاربة: وهي ثلاثة: "كاد، وكرب، وأوشك".

والثاني: أفعال الرجاء: وهي ثلاثة: "عسى، واخلولق، وحرى".

والثالث: أفعال الشروع: وهي كثيرة منها: "طفق، وأنشأ، وجعل، وأخذ".

وسُمّيت بأفعال المقاربة من باب التغليب.

تنبيه:

قال ابن أبي الربيع في شرحه المختصر على جمل الزّجّاجي:

"اعلم أنّ "كاد" إذا لم تقترن بالنفي، دلّت على أنّ الفعل لم يقع، فتقول: "كاد زيدٌ يقوم"، فيفهم من هذا أنّه قارب ولم يفعل.

فإن دخل عليها النّفي دلّ ذلك على نفي المقاربة، وهل وقع الفعل بعد ذلك أو لم يقع، فأمرٌ آخر:

إن كان في الكلام ما يدلّ على الوقوع حُمل عليه، قال الله سبحانه: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾[البقرة:٧١].

وإن كان في الكلام ما يدلّ على نفي الوقوع حمل على ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور:٤٠].

فإن لم يكن في الكلام ما يقتضي واحدًا منهما، كان الأظهر أنّ الفعل قد وقع".

قلت: وقد فصلت القول في دلالة الفعل (كاد) وحال خبرها في بحث مستقل بعنوان: "دلالة الفعل (كاد) وحال خبرها بين النحاة والمفسرين"، فلتراجع فيه. **والله أعلم**.

فصل في عملها

تعمل عمل "كان"، إلا أنّ خبرها يجب كونه جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع، لذا أفردت بباب مستقل، ولم تذكر في باب (كان).

فصل في نوعها وتصرفها

كلها أفعال، وتلزم صيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي:

- (**كاد**): ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[النور:٣٥].
- و(**أوشك**): «يوشك أن تتداعى عليكم الأمم».
- و(**طفق**): حكى الأخفش: "طَفِقَ يَطْفَقُ".
- و(**جعل**): حكى الكسائي: "إنّ البعير ليهرم حتى يجعلُ إذا شرب الماءَ مجّه".

فصل في حكم اقتران خبرها بـ(أن)

له أربعة أحكام:

الأول: يجب الاقتران.

وذلك بعد: (حرى) و(اخلولق)، **نحو**: "اخلولقت السماء أن تمطر".

والثاني: يجب التجرد.

وذلك بعد: أفعال الشروع، **نحو**: "أخذ مُحَمَّد يذاكر".

والثالث: الأكثر الاقتران.

وذلك بعد: (عسى)، و(أوشك)، **نحو**: "عسى زيد أن يقوم".

والرابع: الأكثر التجرد.

وذلك بعد: (كاد) و(كرب)، **نحو**: "كاد الطالب يقوم".

وإعراب خبر هذه الأفعال يكون كالتالي:

أولًا: المجرد من (أن). **نحو**: "كاد زيدٌ يقوم".

(يقوم) فعل، وفاعلٌ مستتر، والجملة في محل نصب خبر (كاد).

ثانيًا: المقترن بـ(أن). **نحو**: "عسى زيدٌ أن يقوم".

(أن يقوم) فعل، وفاعلٌ مستتر، و(أن وما بعدها) في تأويل مصدر منصوب على أنّه خبر لـ(عسى)، تقديره: القيامَ، وأصله: "عسى زيدٌ ذا القيامِ"، أي: صاحب القيام، فحذف المضاف (ذا) وأقام المضاف إليه (القيام) مقامه في الانتصاب على الخبرية.

فصل في مجيء هذه الأفعال تامةً

الأصل في (كاد) وأخواتها أن تكون ناقصة، فتحتاج لاسم وخبر.

ويجوز في ثلاثة أفعال، منها: أن تكون تامة، فتسند إلى (أن والفعل) وتستغني عن الخبر، فيكون (أن والفعل) في تأويل مصدر مرفوع على أنّه فاعل.

والأفعال الثلاثة هي:

- **(عسى)**: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة:٢١٦].

- (**اخلولق**): "اخلولق أن تقوموا".
- (**أوشك**): "أوشك أن تذهبوا".

فصل

ويجوز في الأفعال الثلاثة (عسى، واخلولق، وأوشك) ثلاث صور:

الصورة الأولى:

أن يليها الاسم ثم (أن والفعل)، **نحو**: "عسى زيدٌ أن يقوم"، فـ(عسى) فعل، و(زيد) اسمها، و(أن والفعل) خبرها.

الصورة الثانية:

أن يتقدم عليها الاسم ويليها (أن والفعل)، **نحو**: "زيد عسى أن يقوم".

فيجوز فيها وجهان:

الأول: (**زيد**): مبتدأ، و(**عسى**): فعل، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على (**زيد**)، و(**أن والفعل**) خبرها، و(**عسى**) مع معموليها: خبر للمبتدأ (**زيد**)، وعلى هذا الوجه يكون الفعل ناقصًا.

والثاني: (**زيد**): مبتدأ، و(**عسى**): فعل، و(**أن والفعل**) فاعل لـ(**عسى**)، و(**عسى**) مع فاعلها: خبر للمبتدأ (**زيد**)، وعلى هذا الوجه يكون الفعل تامًا.

والفرق بين الوجهين:

في الوجه الأول: الفعل (عسى) أسند إلى الضمير المستتر، ففيه ضمير مقدر.

وفي الوجه الثاني: الفعل (عسى) أسند إلى (أن والفعل)، فليس فيه ضمير مقدر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع:

- فعلى الوجه الأول تقول:

في التأنيث: "هند عست أن تقوم".

وفي التثنية: "الزيدان عسيا أن يقوما".

وفي الجمع: "الزيدون عسوا أن يقوموا".

- وعلى الوجه الثاني تقول:

في التأنيث: "هند عسى أن تقوم".

وفي التثنية: "الزيدان عسى أن يقوما".

وفي الجمع: "الزيدون عسى أن يقوموا".

الصورة الثالثة:

أن يليها (أن والفعل) ويتأخر الاسم. **نحو**: "عسى أن يقوم زيد".

فيجوز فيها وجهان:

الأول: **(عسى)**: فعل، و**(أن والفعل)** خبرها مقدم، و**(زيدٌ)** اسمها مؤخر. وعلى هذا الوجه يكون الفعل ناقصًا.

والثاني: **(عسى)**: فعل، و**(أن والفعل)** فاعل لـ**(عسى)**، و**(زيد)** فاعل للفعل **(يقوم)**، وعلى هذا الوجه يكون الفعل تامًا.

والفرق بين الوجهين:

في الوجه الأول: الفعل (يقوم) أسند إلى الضمير المستتر، ففيه ضمير مقدر.

وفي الوجه الثاني: الفعل (يقوم) أسند إلى (زيد) فليس فيه ضمير مقدر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع:

- فعلى الوجه الأول تقول:

في التأنيث: "عسى أن تطلع الشمس".

وفي التثنية: "عسى أن يقوما الزيدان".

وفي الجمع: "عسى أن يقوموا الزيدون".

- وعلى الوجه الثاني تقول:

في التأنيث: "عسى أن تطلع الشمس"، و"عسى أن يطلع الشمس".

وفي التثنية: "عسى أن يقوم الزيدان".

وفي الجمع: "عسى أن يقوم الزيدون".

باب إنّ وأخواتها

أخوات (إنّ) خمسة، وهي: "أنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ".

وكلها حروف مبنية لا محلّ لها من الإعراب، تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

فصل

أمّا معانيها:

فإنّ وأنّ: لتوكيد النسبة. "إنّ أحمدَ عالمٌ".

وكأنّ: للتشبيه المؤكد. "كأنّ محمدًا أسدٌ".

ولكنّ: للاستدراك. "زيدٌ شجاعٌ لكنّه بخيلٌ".

وليت: للتمني. "ليت الشبابَ عائدٌ".

ولعل: للترجي في المحبوب. نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ١﴾[الطلاق:١].

أو الإشفاق في المكروه. نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾[الكهف:٦].

وذهب بعض النّحاة إلى أن (لعل) للتوقع مطلقًا.

ولها أحكام متفرقة:

• الحكم الأول: في رتبة خبرها:

- لا يتقدم خبرها عليها مطلقًا، فلا يصح: "قائمًا إنّ زيدًا".

- ولا يتوسط خبرها بينها وبين اسمها إلا في موضع واحد:

وذلك إذا كان الخبر شبه جملة، فيصح: "إنّ في الدار زيدًا"، ولا يصح: "إنّ قائمٌ زيدًا".

• والحكم الثاني: في همزة (إنّ) بين الكسر والفتح:

لها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وجوب الكسر، إذا لم يصح تأويلها بمصدر:

وذلك في مواضع منها:

- **الابتداء. نحو:** ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١﴾[القدر: ١].

- **بعد (حيث). نحو:** "جلستُ حيث إنّ زيدًا جالسٌ".

- **بعد القسم. نحو:** ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ﴾[الزخرف: ١-٣].

- **بعد القول. نحو:** ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[مريم: ٣٠].

بعد (إذ). نحو: "جئتك إذ إنّ زيدًا أميرٌ".

قلتُ: المشهور عند كثير من النحاة المتأخرين أنّ (إنّ) تكسر إذا لم تقع موقع المفرد، فإذا وقعت موقع المفرد وجب فتحها، وفيه نظرٌ؛ لأنّها قد تقع موقع المفرد ويجب كسرها، كما في **نحو:** "ظننت زيدًا إنّه قائمٌ"، وإنّما وجب كسرها هنا؛ لأنّه لا يصح تأويلها بمصدر هنا؛ إذ لو فتحت لصار التقدير في المثال المذكور: "ظننت زيدًا قيامه"، وهو غير صحيح من جهة المعنى، فدل على أنّ الموجب

لكسر همزة (إنّ) هو عدم صحة تأويلها بمصدر، وليس لأنها لم تقع موقع المفرد، والله أعلم.

تنبيه:

(إنّ) المكسورة مع معموليها في حكم الجملة، فتعرب إعراب الجملة، فقد يكون لها محلّ من الإعراب، وقد لا يكون[(١)].

وبالتالي فإننا نقول في إعراب الأمثلة السابقة بعد إعرابها التفصيلي ما يلي:

المثال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾[القدر:١].

الإعراب: (إنّ) ومعمولاها جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

المثال: "**جلستُ حيث إنّ زيدًا جالسٌ**".

الإعراب: (إنّ) ومعمولاها جملة في محل جرّ بالإضافة.

المثال: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾[الزخرف:١-٣].

الإعراب: (إنّ) ومعمولاها جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب للقسم.

المثال: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[مريم:٣٠].

الإعراب: (إنّ) ومعمولاها جملة في محل نصب مقول القول.

---

(١) بيّنتُ الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب، بتفصيل قواعده وتدريباته في كتابي: "الأصول الثلاثة في النحو العربي".

المثال: "جئتك إذ إنّ زيدًا أميرٌ".

الإعراب: (إنّ) ومعمولاها جملة في محل جرّ بالإضافة.

- الحالة الثانية: وجوب الفتح، إذا صح تأويلها بمصدر:

وذلك في مواضع منها:

– إذا دخلت في محل الفاعل، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[العنكبوت:٥١].

– إذا دخلت في محل النائب عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[الجن:١].

– إذا دخلت في محل المفعول، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[الأنعام:٨١].

– إذا دخلت في محل مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[فصلت:٣٩].

– إذا دخل عليها حرف جر، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[الحج:٦].

تنبيه: (أنّ) المفتوحة مع معموليها في حكم المفرد؛ لأنها في تأويل مصدر مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، بحسب موقعه في الجملة، والمصدرُ مفردٌ.

وبالتالي فإننا نقول في إعراب الأمثلة السابقة بعد إعرابها التفصيلي ما يلي:

المثال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[العنكبوت:٥١].

الإعراب: أنّ ومعمولاها في تأويل مصدر مرفوع على أنّه فاعل، أي: إنزالُنا عليك الكتاب.

المثال: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾[الجن:١].

الإعراب: أنّ ومعمولاها في تأويل مصدر مرفوع على أنّه نائب عن الفاعل، أي: استماعُ نفر من الجنّ.

المثال: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم﴾[الأنعام:٨١].

الإعراب: أنّ ومعمولاها في تأويل مصدر منصوب على أنّه مفعول به، أي: إشراككم بالله.

المثال: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ﴾[فصلت:٣٩].

الإعراب: أنّ ومعمولاها في تأويل مصدر مرفوع على أنّه مبتدأ، أي: رؤيتُك الأرض خاشعة.

المثال: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا ٥﴾[الزلزلة:٤-٥].

الإعراب: أنّ ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بحرف الجر، أي: بإيحاء ربك لها.

- الحالة الثالثة: يجوز الأمران، إذا جاز التأويل وعدمه:

وذلك في مواضع منها:

- **بعد فاء الجزاء**، **نحو**: ﴿مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤﴾[الأنعام:٥٤].

- **بعد إذا الفجائية**، **نحو**: "خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم".

- **إذا وقعت في موقع التعليل، نحو:** ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾[الطور:٢٨].

تنبيه:

إذا جاز الأمران (كسر همزة إنّ وفتحها) في موضع واحد، فسيكون له توجيهان، توجيه باعتبار الكسر، وآخر باعتبار الفتح، وسيكون توجيه الأمثلة السابقة بعد إعرابها التفصيلي كما يلي:

المثال: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[الأنعام:٥٤].

- **بالكسر:** (إنّ) ومعمولاها جملة في محل جزم جواب الشرط.
- **وبالفتح:** (أنّ) ومعمولاها في تأويل مصدر مرفوع على أنّه مبتدأ، والخبر مقدّر، أي: فالغفران والرحمة حاصلان، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

المثال: "خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم".

- **بالكسر:** (إنّ) ومعمولاها جملة لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.
- **وبالفتح:** (أنّ) ومعمولاها في تأويل مصدر مرفوع على أنّه مبتدأ، والخبر مقدّر، أي: فإذا قيامه حاصلٌ.

المثال: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾[الطور:٢٨].

- **بالكسر:** (إنّ) ومعمولاها جملة لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنها جملة تعليلية.

- **وبالفتح:** (أنّ) ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بلام الجر المقدرة، أي: لبَرّه ورحمته.

• والحكم الثالث: دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة:

تدخل لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة فقط على أربعة أشياء:

الأول: خبرها، بشرط كونه مؤخرًا، مثبتًا، غيرَ ماضٍ متصرفٍ. **نحو:** ﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾﴾[الأنعام:١٦٥].

والثاني: اسمها، بشرط أن يتأخر عن الخبر، **نحو:** ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[آل عمران:١٣].

والثالث: ضمير الفصل، **نحو:** ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[آل عمران:٦٢].

والرابع: معمول الخبر، بشرط تقدمه على الخبر، **نحو:** "إنّ زيدًا لعمرًا ضاربٌ".

• الحكم الرابع: اتصالها بـ(ما) الزائدة:

تتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها، فيكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا، **نحو:** ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ

وَٰحِدٌۖ﴾[الأنبياء:١٠٨]، "كأنّما زيدٌ قائمٌ"، "لكنّما زيدٌ قائمٌ"، "لعلّما زيدٌ قائمٌ"، إلا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، **نحو**: "ليتما زيدًا قائمٌ"، و"ليتما زيدٌ قائمٌ".

- **الحكم الخامس: العطف على أسمائها:**

العطف على أسمائها يكون بأمرين:

الأول: العطف بالنصب.

وهو جائز مطلقًا، أي: في جميع الأحرف، وسواء جاء العطف بعد الخبر، أو قبله، **نحو**: "إنّ محمدًا قائمٌ وزيدًا"، و**نحو**: "إنّ محمدًا وزيدًا قائمان".

والثاني: العطف بالرفع.

وهو جائز بشرطين:

الأول: مجيء العطف بعد الخبر.

الثاني: كون العامل (إنّ) أو (أنّ) أو (لكنّ)، **نحو**: "إنّ محمدًا قائمٌ وزيدٌ".

فلا يصح: إنّ محمدًا وزيدٌ قائمٌ، ولا: ليت محمدًا قائم وزيدٌ.

وتوجيه العطفين كالتالي:

أولًا: العطف بالنصب:

وله توجيه واحد، وهو أنّه معطوف على منصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب.

ثانيًا: العطف بالرفع، وله توجيهان:

الأول: أنّه مبتدأ حُذف خبره، أي: وزيدٌ كذلك.

والثاني: أنّه معطوف على الضمير المستتر في الخبر (قائم). إذ التقدير: (قائم هو)، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

- **الحكم السادس: تخفيف النون المشددة في (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ):**

- حكم (إنّ) إذا خففت:

تخفف إنّ المكسورة، ولها حينئذٍ حكمان:

الأول: جواز الإهمال، وذلك إن وليها اسمٌ، ويلزم الخبر حينئذٍ (اللام) الفارقة، **نحو**: "إنْ زيدٌ لقائمٌ".

قلتُ: سميت بالفارقة لأنها تفرق بين "إن" النافية و"إن" المخففة من الثقيلة، فإذا وجدت اللام دلت على أن "إن" هنا مخففة من الثقيلة؛ لأن "إنْ" النافية لا تدخل عليها اللام، فصارت اللام فارقة بين النونين، **والله أعلم**.

ومن إهمالها قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[الطارق:٤]، ومن إعمالها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود:١١١]، في قراءة من خفّف (إن) و(لما) في الآيتين.

والثاني: وجوب الإهمال، إن وليها فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[البقرة:١٤٣].

فائدة:

إعراب الآيتين بتخفيف (إن) و(لما):

- **الآية الأولى**: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[الطارق:٤]:

إنْ: مخففة من الثقيلة، مبنية لا محل لها من الإعراب.

كل نفس: (كل) مبتدأ وهو مضاف، و(نفس) مضاف إليه.

لما: اللام فارقة مبنية لا محل لها من الإعراب، و(ما) صلة (زائدة للتأكيد).

عليها حافظ: (عليها) خبر مقدم، و(حافظ) مبتدأ مؤخر، وجملة (عليها حافظ) خبر للمبتدأ.

قلتُ: وقراءة حفص عن عاصم بتخفيف (إن) وتشديد (لما) وتوجيهها: (إنْ): نافية، وما بعدها مبتدأ، و(لما): حرف بمعنى إلا، وما بعدها خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، والجملة خبر للمبتدأ، **والله أعلم**.

• **الآية الثانية:** ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود:١١١]:

إنْ: مخففة من الثقيلة، مبنية لا محل لها من الإعراب.

كلًّا: اسم (إنْ) المخففة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

لما: اللام فارقة مبنية لا محل لها من الإعراب، و(ما) اسم موصول بمعنى الذين، مبني في محل رفع خبر إنْ.

ليوفينّهم: جواب قسم مقدر، وجملة القسم وجوابه: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

قلتُ: وقراءة حفص عن عاصم بتشديد (إنّ) و(لـمّا)، وتوجيهها: إنّ: حرف ناسخٌ، و(كلًّا): اسمها، و(لـمّا): فيها وجوه كثيرة من أحسنها - فيما يظهر لي - وجهان:

الأول: وهو أسلمها من النقض، أن تكون جازمة، حُذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، والتقدير: وإنّ كلًا لمّا يَنقُص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ﴾[هود:١١١].

والثاني: وهو أسهلها، أن تكون بمعنى إلا، و"ليوفينهم": خبر، **والله أعلم**.

- حكم (أنّ) إذا خففت:

إذا خففت أنّ المفتوحة، بقي إعمالها بشرطين:

الأول: أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا.

والثاني: أن يكون خبرها جملة.

نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[المزمل:٢٠].

فصل

لا يجوز الفصل بين (أنْ) المخففة وبين خبرها الجملة في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا كانت الجملة اسميّة: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾[يونس:١٠].

والثاني: إذا كانت الجملة فعليةً وفعلُها جامد: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩﴾[النجم:٣٩].

والثالث: إذا كانت الجملة فعلية وفعلُها دعاء: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَن غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[النور:٩] في قراءة من قرأ بتخفيف (أن) وجعل (غضب) فعلًا ماضيًا بفتح الأول وكسر الثاني.

فصل

يجب الفصل في غير المواضع الثلاثة بواحد من الفواصل التالية:

أحدها: قد: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة:١١٣].

والثاني: حرفا التنفيس (السين وسوف): ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[المزمل:٢٠].

والثالث: "لو": ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[الأعراف:١٠٠].

والرابع: النفي بـ(لا)، أو (لن) أو (لم):

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة:٧١].

﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾[البلد:٥].

﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[البلد:٧].

ـ حكم (كأنّ) إذا خففت:

إذا خففت (كأنّ) بقي إعمالها كـ(أن) المخففة، إلا أنّ (كأن) يجوز في اسمها الإثبات، وفي خبرها الإفراد، ويدلّ على ذلك:

قول الشاعر:

كأنْ وريديه رشاءٌ خُلُب

(وريديه) اسم، (كأن) وهو اسم ظاهر، و(رشاء) خبر، (كأن) وهو مفرد.

وأما قول الشاعر:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلم

فقد رُوي البيت بنصب (ظبية) ورفعها.

وتوجيه الروايتين كما يلي:

رواية النصب.

التوجيه: (ظبية) اسم (كأن) وخبرها محذوف تقديره: كأن مكانها ظبية، فهذه الرواية دلت على جواز إثبات اسم (كأن) المخففة.

رواية الرفع.

التوجيه: اسم (كأن) ضمير محذوف تقديره: كأنْها، و(ظبية) خبر (كأن)، وهذه الرواية دلت على جواز حذف اسم (كأن) وإفراد خبرها.

وجملة: "تعطو إلى وارق السَّلم":

على رواية النصب: تكون في محل نصب صفة لـ"ظبية".

وعلى رواية الرفع: تكون في محل رفع صفة لـ"ظبية".

فصل

يجب الفصل بين (كأن) المخففة -إذا حذف اسمها- وبين خبرها الجملة إذا كانت الجملة فعليةً بواحدٍ من اثنين:

أحدهما: (لم)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾[يونس:٢٤].

والثاني: (قد)، ومثاله: قول الشاعر:

فمحـــذورها كـــأن قـــد ألـــمّا

ولا يجب الفصل فيما عدا ذلك.

ـ حكم (لكنّ) إذا خففت:

إذا خفّفت (لكنّ) وجب إهمالها، نحو: ﴿لَٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمۡۚ﴾[الأنفال:١٧]، في قراءة من قرأ بتخفيف (لكن)، ورفع لفظ الجلالة (الله).

باب (لا) النافية للجنس

معناها:

(لا) التي لنفي الجنس هي: التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص.

قلتُ: ومعنى "على سبيل التنصيص":

أي: أنها إذا نصبت ما بعدها كانت نصًا في نفي الجنس، فلا تحتمل الوَحْدَة، فقولنا: "لا رجلَ في الدار"، نفيٌ لوجود أيّ رجل في الدار.

بخلاف ما إذا رفعَتْ ما بعدها -وهي التي تعمل عمل كان- فإنها لا تكون نصًا في نفي الجنس، بل تحتمل أن تكون لنفيه، وتحتمل أن تكون لنفي الوَحْدَة، فقولنا: "لا رجلٌ في الدار"، يحتمل أن يكون نفيًا للجنس، أي: لا يوجد أيّ رجل في الدار، ويحتمل أن يكون نفيًا للوَحْدَة، أي: لا يوجد رجلٌ واحد، بل رجلان أو أكثر.

الخلاصة: الفرق بين (لا) التي تعمل عمل (إنّ)، و(لا) التي تعمل عمل (كان) يكون في المعنى والإعراب:

فـ(لا): التي تعمل عمل إنّ.

من حيث المعنى: هي نصٌّ في نفي الجنس.

ومن حيث الإعراب: تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

ومثالها: "لا رجلَ حاضرٌ".

و(لا): التي تعمل عمل (كان).

من حيث المعنى: تحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوَحْدة.

ومن حيث الإعراب: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

نحو: "لا رجلٌ حاضرًا"، **والله أعلم.**

فصل

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ): تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وإنما خُصّت بباب مستقل ولم تذكر في باب إنّ؛ لانفرادها بكثير من الأحكام.

وشرط عملها أمران:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

والثاني: أن يكون اسمها متصلًا بها.

نحو: "لا رجلَ حاضرٌ".

فإن دخلت (لا) على معرفة، أو فصل بينها وبين اسمها، وجب أمران:

الأول: إهمالها، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبر.

والثاني: تكرار (لا).

مثال الداخلة على معرفة: "لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ".

ومثال ما فُصل بينها وبين اسمها: "لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ".

- ولها أحكام متفرقة:

• الحكم الأول: اسمها من حيث البناء والإعراب، له حكمان:

الأول: معربٌ منصوبٌ، وله موضعان:

الأول: أن يكون مضافًا. **نحو**: "لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ".

والثاني: أن يكون شبيهًا بالمضاف. **نحو**: "لا طالعًا جبلًا حاضرٌ".

قلتُ: **ومعنى الشبيه بالمضاف**: **هو**: ما اتصل به شيء من تمام معناه.

ومعنى من تمام معناه: أي أن يكون معمولًا له، سواء كان مرفوعًا **نحو**: "لا كريمًا أخوه حاضرٌ"، أو منصوبًا **نحو**: "لا طالبًا علمًا حاضرٌ"، أو مجرورًا بحرف الجر، **نحو**: "لا طالبًا للعلم حاضرٌ"، لا مجرورًا بالإضافة، **نحو**: "لا طالبَ علمٍ حاضرٌ"؛ فإنّه يكون حينئذٍ من قبيل المضاف.

والثاني: مبنيٌّ على ما ينصب به، وله موضع واحد:

وهو: أن يكون اسمها مفردًا.

قلتُ: **المراد بالمفرد هنا، وكذلك في باب النداء**: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وإن كان مثنى أو مجموعًا في اللفظ، **نحو**: "لا رجلَ حاضرٌ"، و"لا رجالَ حاضرون"، و"لا رجلَين في الدار"، و"لا قائمِين في السّوق"، و"لا مسلماتِ حاضراتٌ.

وفي باب المعرب والمبني: ما ليس مثنًّى ولا جمعًا.

وفي باب الخبر والنعت والحال: ما ليس جملة ولا شبه جملة.

وفي باب العَلَم: ما ليس مركّبًا، **والله أعلم**.

• الحكم الثاني: اسم (لا) إذا عطف عليه له حالتان:

- الحالة الأولى: إذا عُطف عليه وتكررت (لا).

نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله".

فيجوز في النكرة الأولى وجهان:

الأول: **الفتح**، على أنّها اسم (لا) مبنيّ على الفتح في محل نصب.

والثاني: **الرفع**، على أنّها مبتدأ، و(لا) مهملة.

فإذا فُتحت النكرة الأولى جاز في الثانية ثلاثة أوجه:

الأول: **الفتح** على أنّها اسم (لا) مبنيّ على الفتح في محل نصب.

ويقدر لكلٍّ خبرٌ، فيكون الكلام عطف جملة على جملة، والتقدير: لا حول لنا ولا قوة لنا إلا بالله.

والثاني: **النصب**، على أنّ (لا) مهملة، والنكرة معطوفة على محل اسم (لا) الأولى.

ويقدر حينئذٍ خبرٌ واحدٌ، والتقدير: لا حولَ ولا قوةً لنا، فيكون الكلام جملة واحدة.

والثالث: **الرفع**، على أنّ (لا) مهملة، والنكرة معطوفة على محل (لا) واسمها؛ لأنّ محلهما رفع بالابتداء.

ويقدر حينئذٍ خبرٌ واحدٌ، والتقدير: لا حولَ ولا قوةٌ لنا، فيكون الكلام جملة واحدة.

وإذا رفعت النكرة الأولى جاز في الثانية وجهان:

الأول: الفتح، على أنّها اسم (لا) مبنيّ على الفتح في محل نصب.

ويقدر لكلٍّ خبر، فيكون الكلام عطف جملة على جملة، والتقدير: لا حولٌ لنا ولا قوةَ لنا إلا بالله.

والثاني: الرفع، على أنّ (لا) مهملة، والنكرة معطوفة على اسم (لا) الأولى.

ويقدر حينئذٍ خبرٌ واحدٌ، والتقدير: لا حولٌ ولا قوةٌ لنا.

فيكون الكلام جملة واحدة.

ويمتنع النصب في النكرة الثانية هنا؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا ومحلًا.

- الحالة الثانية: إذا عُطف عليه ولم تتكرر (لا).

نحو: "لا حول وقوة إلا بالله".

وجب في النكرة الأولى الفتح على البناء، وجاز في الثانية وجهان:

الأول: الرفع، على أنّها معطوفة على محل (لا) واسمها؛ لأنّ محلهما رفع بالابتداء. ويقدر حينئذٍ خبرٌ واحدٌ، والتقدير: لا حولَ وقوةٌ لنا، فيكون الكلام جملة واحدة.

والثاني: النصب، على أنّها معطوفة على محل اسم (لا).

ويقدر حينئذٍ خبرٌ واحدٌ، والتقدير: لا حولَ وقوةً لنا، فيكون الكلام جملة واحدة.

وإعراب "إلا بالله" في جميع ما مضى:

(إلا): أداة استثناء مبنية لا محل لها من الإعراب.

و**(بالله)**: الباء حرف جر، ولفظ الجلالة اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة.

• الحكم الثالث: في نعت اسم (لا):

إذا نعت اسم (لا) فلا يخلو من حالتين:

- الحالة الأولى: أن يكون مفردًا:

فيجوز في النعت ثلاثة أوجه بشرطين:

الأول: أن يكون النعت مفردًا.

الثاني: أن يكون متصلًا بالاسم.

نحو: "لا رجلَ ظريف جالسٌ".

والأوجه الثلاثة الجائزة هي:

- **الفتح**، على تقدير أنّ النعت والمنعوت رُكّبا تركيب خمسة عشر، فصارا كاسم واحد، فيعرب إعراب "خمسة عشر".

فتقول في إعراب: "رجلَ ظريفَ" اسم (لا) مبني على فتح الجزأين.

والثاني: **النصب**، على أنّه نعت لمحل اسم (لا).

والثالث: **الرفع**، على أنّه نعت لمحل (لا) واسمها.

فإن انتفى الشرط الأول (كون النعت مفردًا)، جاز في النعت وجهان فقط:

- **الرفع**، على أنّه نعت لمحل (لا) واسمها، ومثاله: "لا رجلَ قبيحٌ فعله عندنا".

والثاني: النصب، على أنّه نعت لمحل اسم (لا)، ومثاله: "لا رجلَ قبيحًا فعله عندنا".

فإن انتفى الشّرط الثاني (كون النعت متصلًا بالاسم) جاز في النعت وجهان فقط:

- **الرفع**، على أنّه نعت لمحل (لا) واسمها، **نحو**: "لا رجلَ في الدار ظريفٌ".
- **والنّصب**، على أنّه نعت لمحل اسم (لا)، **نحو**: "لا رجلَ في الدار ظريفًا".

- الحالة الثانية: أن يكون الاسم غير مفرد:

فيجب في النعت وجهٌ واحد فقط:

وهو: **النصب**، على أنّه نعت لاسم (لا)، **نحو**: "لا طالبًا للعلمٍ مهملًا عندنا".

• الحكم الرابع: في خبر (لا) النافية للجنس:

خبر (لا) النافية للجنس له حالتان، ولكل حالة حكم:

- **الحالة الأولى**: إذا عُلِم الخبر بأن يكون كونًا أو وجودًا عامًا، فيجوز حذفه، **نحو**: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[الشعراء:٥٠] أي: كائنٌ أو موجودٌ علينا.

- **الحالة الثانية**: إذا جُهِل الخبر بأن يكون خاصًا معيّنًا، فيجب ذكره.

نحو: "لا أحدَ أغيرُ من الله ﷻ".

مسألة: في معنى وإعراب: «لا إله إلا الله»(١):

المعنى: لا معبودَ حقٌّ إلا الله.

لا: نافية للجنس، مبنية لا محل لها من الإعراب.

إله: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، وخبر (لا) محذوف تقديره: لا إله حقٌّ إلا الله.

إلا: حرف استثناء، مبني لا محل له من الإعراب.

اللهُ: مرفوع على أنّه بدل من الضمير المستتر في الخبر (حقٌّ)، والضمير المستتر تقديره: هو، مبنيّ في محل رفعٍ فاعل، والبدل من المرفوع مرفوع.

مسألة: في معنى وإعراب: «لا سيّما»:

فأمّا المعنى: فتفيد تفضيل ما بعدها على ما قبلها في المعنى والحكم:

نحو: "أحب الناس لا سيّما الصالحون".

أي: أحب الناس عامة، وأحب الصالحين منهم أكثر.

---

(١) تكلمت بالتفصيل عن معنى وإعراب كلمة التوحيد: "لا إله إلا الله" وفق المنهج السلفي، وذلك في مقدمة تحقيقي لكتابين في هذا الموضوع، الأول: "التجريد في إعراب كلمة التوحيد" لملا علي قاري، والثاني: "رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في "لا إله إلا الله" للشرقاوي، وكلاهما مطبوعان.

وأمّا الإعراب: فلها حالتان:

- **الحالة الأولى: أن يأتي بعدها نكرة، فيجوز في النكرة ثلاثة أوجه:**

الأول: الرفع:

نحو: "قرأت كتبًا كثيرة لا سيّما كتابٌ".

سيّ: اسم (لا) النافية للجنس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف.

ما: اسم موصول بمعنى "الذي"، مبني في محل جر مضاف إليه.

كتابٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، والجملة الاسمية (هو كتاب) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود.

والثاني: النصب:

نحو: "قرأت كتبًا كثيرة لا سيّما كتابًا".

سيّ: اسم (لا) النافية للجنس، مبني على الفتح في محل نصب.

ما: زائدة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

كتابًا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود.

والثالث: الجر:

نحو: "قرأت كتبًا كثيرة لا سيّما كتابٍ".

ســيّ: اسـم (لا) النافيـة للجـنس منصـوب، وعلامـة نصـبه الفتحـة، وهـو مضاف.

ما: زائدة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

كتابٍ: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود.

- **الحالة الثانية: أن يأتي بعدها معرفة، فيجوز في المعرفة ثلاثة أوجه:**

الأول: الرفع:

نحو: "أحبّ علوم اللغة لا سيما النّحْوُ".

ســيّ: اسـم (لا) النافيـة للجـنس منصـوب، وعلامـة نصـبه الفتحـة، وهـو مضاف.

ما: اسم موصول بمعنى "الذي"، مبني في محل جر مضاف إليه.

النّحوُ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، والجملة الاسمية (هو النحو) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود.

والثاني: النصب:

نحو: "أحبّ علوم اللغة لا سيما النّحْوَ".

سيّ: اسم (لا) النافية للجنس، مبني على الفتح في محل نصب.

ما: زائدة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

النحوَ: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أخصّ.

وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود.

والثالث: **الجر**:

نحو: "أحبّ علوم اللغة لا سيّما النّحْوِ".

سيّ: اسم (لا) النافية للجنس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف.

ما: زائدة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

النّحوِ: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود.

فائدة:

يجوز مجيء حرف العطف "الواو" قبل "لا سيّما"، ويكون ذلك غالبًا بعد النّفي والنّهي، وعدم المجيء بحرف العطف هو الأكثر استعمالًا مطلقًا.

باب ظنّ وأخواتها

عملها:

تدخل -بعد استيفاء فاعلها- على المبتدأ والخبر، فتنصبهما على أنهما مفعولان لها.

وهي نوعان:

الأول: أفعال القلوب.

وهي التي تدل على معانٍ قلبيّة.

والثاني: أفعال التصيير.

وهي التي تفيد التحويل.

أولًا: أفعال القلوب:

وهي -من حيث المعنى- أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهي:

- **وَجَد:** ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا﴾[المزمل: ٢٠].
- **وألَفى:** ﴿إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ ٦٩﴾[الصافات: ٦٩].
- **وتَعلَّمْ** بمعنى: اعلم: "تعلّم شفاءَ القلب ذكرَ الله".
- **ودَرَى:** "دريتُ الطالب مجتهدًا".

والثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا، وهي:

- **جَعَلَ:** ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾[الزخرف:١٩].
- **وحَجَا:** "حجوت خالدًا ثقةً".
- **وعَدّ:** "عددت محمدًا أخي".
- **وهَبْ:** "هبْ زيدًا فاضلًا".
- **وزَعَمَ:** "زعمتُ زيدًا عالمًا".

والثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهي:

- **رأى:** ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾﴾[المعارج:٦].
- **وعَلِم:** ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ﴾[الممتحنة:١٠].

والرابع: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان، وهي:

- **ظنّ:** "ظننت أحمدَ نحويًا".
- **وحَسِب:** "حسبت زيدًا فقيهًا".
- **وخال:** "خلت محمدًا فاضلًا".

ثانيًا: أفعال التصيير، وهي:

- **جعل:** ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[الفرقان:٢٣].
- **ردّ:** ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[البقرة:١٠٩].
- **اتّخذ:** ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾[النساء:١٢٥].

- **صيّر**: "صيّرت الطين خزفًا".

- **وَهَبَ**: "وهبني الله فداك".

وأقسام أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: جامدة، وهي ثلاثة أفعال:

- **(تعلّمْ) بمعنى اعلم**، ملازم لصيغة الأمر.

- و**(هَبْ)**، ملازم أيضًا لصيغة الأمر.

- و**(وَهَبَ)**، ملازم لصيغة الماضي.

والثاني: متصرفة، وهي بقية الأفعال.

فصل في أحكامها

لها ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال.

وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

والثاني: الإلغاء.

وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا توسط العامل، **نحو**: "زيدٌ ظننت قائمٌ".

والثانية: إذا تأخر، **نحو**: "زيدٌ قائمٌ ظننت".

فيكون "**زيد**" مبتدأ، و"**قائم**" خبر، و"**ظننت**" فعلٌ وفاعل.

والثالث: التعليق.

وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا، وذلك إذا جاء بعده ما له صدر الكلام، وهو:

- **لام الابتداء**، **نحو**: "ظننت لزيدٌ قائمٌ".
- **وما النافية**، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾[الأنبياء:٦٥].
- **ولا النافية**، **نحو**: "علمت لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ".
- **وإنْ النافية**، **نحو**: "علمت إنْ زيدٌ قائمٌ".
- **وهمزة الاستفهام**، **نحو**: "ظننتُ أزيدٌ قائم أم عمروٌ؟".

- **والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:**

الوجه الأول: (من حيث الإعراب).

- **العامل الملغى لا عمل له البتة**. فجملة "زيدٌ قائمٌ" في قولنا: "زيدٌ قائمٌ ظننت" لا محلّ لها من الإعراب.

- **والعامل المعلّق له عمل في المحل**. فجملة: "لزيدٌ قائمٌ" في قولنا: "علمتُ لزيدٌ قائمٌ" في محل نصب، سادّة مسد مفعولي "علم".

الوجه الثاني: (من حيث السّبب).

- **سبب التّعليق مُوجِبٌ.**

فلا يجوز الإعمال، فلا يقال: "ظننت ما زيدًا قائمًا".

- **وسبب الإلغاء مُجَوِّز.**

فيجوز الإعمال، **نحو:** "زيدًا ظننت قائمًا"، و"زيدًا قائمًا ظننت".

فصل في حكم حذف المفعولين أو أحدهما

حذف المفعولين أو أحدهما جائز لدليل.

مثال حذف المفعولين: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[الأنعام:٢٢].

أي: تزعمونهم شركائي.

ومثال حذف أحدهما: إذا قيل لك: من ظننته قائمًا؟ فتقول: "ظننت زيدًا".

أي: "ظننت زيدًا قائمًا".

فصل في إجراء القول مُجرى الظنّ

إذا جاء بعد القول جملة اسمية، نحو: "قلتُ محمدٌ مجتهدٌ".

فالأصل فيها أن تحكى، فيكون ما بعد القول مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول.

ويجوز إعمال القول عمل الظنّ، فينصب ما بعده على أنهما مفعولان له.

وذلك بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مضارعًا. فلا يصح: أقلت زيدًا قائمًا.

الثاني: أن يكون مسندًا لمخاطب، فلا يصح: أيقول زيدًا قائمًا.

الثالث: أن يكون مسبوقًا باستفهام متصل به. فلا يصح: تقول زيدًا قائمًا، ولا: أأنت تقول زيدًا قائمًا؟

مثال ما اكتملت فيه الشّروط: "أتقول زيدًا قائمًا".

تنبيه:

اكتمال الشروط لا يوجب الإعمال، بل يُجوِّزه.

فلك أن تقول:

- أتقول زيدًا قائمًا، على الإعمال.
- وأتقول زيدٌ قائمٌ، على الحكاية.

مسألة: في إعمال "سَمع" عمل ظنّ:

للنّحاة في عمل "سمع" عمل "ظنّ" قولان:

الأول: أنّها تعمل عمل ظن فتنصب مفعولين.

الثاني: أنها تنصب مفعولًا واحدًا فقط.

والفرق بين القولين يظهر في الإعراب:

فنقول في: "سمعت زيدًا يذكرك بخير"، و"سمعت رجلًا يذكرك بخير".

على القول الأول:

"**زيدًا**" مفعول به أول، وجملة "**يذكرك بخير**" في محل نصب مفعول به ثانٍ.

ومثله يقال في الجملة الثانية.

وعلى القول الثاني:

"**زيدًا**" مفعول به، وجملة "**يذكرك بخير**" في محل نصب حال، لأنّها جاءت بعد معرفة.

فإن جاءت بعد نكرة كالجملة الثانية، فجملة "**يذكرك بخير**" في محل نصب صفة لزيد؛ لأنّ الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات.

باب الفاعل

الفاعل هو: اسمٌ، مسندٌ إليه فعلٌ، **نحو**: "قام زيدٌ"، أو ما في تأويله، **نحو**: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾[النحل:٦٩].

وله تقسيمان:

التقسيم الأول: من حيث الصراحة والتأويل:

• **فهو إمّا اسم صريح**: **نحو**: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ١﴾[المؤمنون:١]، فـ"المؤمنون" فاعل، وهو اسم صريح غير مؤول.

• **أو اسم مؤول: وهو في باب الفاعل عبارة عن:**

جملة مسبوقة بإحدى الحروف المصدرية، وهي: (أنَّ)، و(أنْ)، و(ما).

وينتج عنها اسم مأخوذ من مصدر الفعل المذكور، **نحو**: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[العنكبوت:٥١]، فـ"أنا أنزلنا" في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل، وتأويله: إنزالُنا، و**نحو**: "يعجبني أن تقوم"، أي: قيامُك، و**نحو**: "يعجبني ما صنعت"، أي: صنعُك.

قلتُ: (أنّ) تدخل على الجملة الاسمية، و(أنْ) و(ما) تدخلان على الجملة الفعلية، **والله أعلم**.

والتقسيم الثاني: من حيث الإعراب والبناء:

فهو إمّا معرب:

فيكون مرفوعًا وعلامة رفعه تختلف على حسب نوعية الاسم:

وأنواع الاسم المعرب ستة:

المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم:

فترفع بالضمة، **نحو**: "اجتهد زيدٌ"، و"تميّز الأطباءُ"، و"أبدعت الطالباتُ".

وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة:

فيرفعان بالواو، **نحو**: "أقبل المعلمون"، و"تبسّم أبوك".

والمثنى:

فيرفع بالألف، **نحو**: "برع المهندسان".

وإمّا مبنيٌّ:

فيكون مبنيًّا في محلّ رفع فاعل.

ومن المبنيّات: الضمير، والضمير الفاعل نوعان:

- **أحدهما: المستتر: وهو نوعان:**

- مستتر وجوبًا: وله مواضع منها:

- مع فعل الأمر للواحد. **نحو**: "اذهبْ"، أي: أنت.

- مع الفعل المضارع المبدوء بالهمزة. **نحو**: "أذاكرُ"، أي: أنا.

- مع الفعل المضارع المبدوء بالنون. **نحو**: "نذاكرُ"، أي: نحن.

- مع الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب المذكر. **نحو**: "هل تذاكرُ يا زيد؟" أي: أنت.

- ومستترٌ جوازًا، وله مواضع منها:

- مع الفعل الماضي. **نحو**: "زيدٌ قام"، أي: هو.

- ومع الفعل المضارع المبدوء بالياء. **نحو**: "زيدٌ يذاكرُ"، أي: هو.

• والثاني: البارز، وهو نوعان:

النوع الأول: المتصل، وهو ستة ضمائر:

أحدها: تاء الفاعل. **نحو**: "أكرمتُ".

والثاني: "نا" الفاعلين. **نحو**: "ذاكرنا".

والثالث: نون النسوة. **نحو**: "ذاكرنَ".

والرابع: واو الجماعة. **نحو**: "أبْدعُوا".

والخامس: ألف الاثنين. **نحو**: "أبْدَعَا".

والسادس: ياء المخاطبة. **نحو**: "ذاكري".

والنّوع الثاني: المنفصل: وهو اثنا عشر ضميرًا:

أنا - نحن - أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتم - أنتنّ - هو - هي - هما - هم - هنّ.

نحو: "ما قام إلا أنا"، وعليه قس البقية.

فصل للفاعل سبعة أحكام

أولًا: الرفع:

الأصل في الفاعل المعرب أن يكون مرفوعًا لفظًا، وقد يجر كأن يسبق بـ"مِن" أو "بالباء" الزائدتين، **نحو**: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾[المائدة:١٩]، و**نحو**: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ۝٧٩﴾[النساء:٧٩].

"**من بشير**": مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنّه فاعل.

"**بالله**": الاسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنّه فاعل.

ثانيًا: وقوعه بعد المسند:

فإن وجد ما ظاهره أنّه فاعل تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا.

وأما المتقدم فقد يكون:

- **مبتدأ**. وذلك **نحو**: "زيدٌ قام".
- **أو فاعلًا لفعل محذوف**، وذلك إذا وقع الاسم بعد أداة شرط. **نحو**: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦].

ثالثًا: أنه لا بد منه:

فإن ظهر في اللفظ، **نحو**: "قام زيدٌ"، و"الزيدان قاما"، فذاك.

وإلا فهو ضمير مستتر.

ويرجع الضمير لواحد من ثلاثة:

- **للمذكور**، **نحو**: "زيدٌ قام"، أي: هو.

- **أو لما دل عليه الفعل، نحو: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»**، أي: لا يشرب هو، أي: الشارب.

قلتُ: قوله ﷺ: **«وهو مؤمن»** أي: كامل الإيمان، فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا معتقد السلف الصالح في الإيمان، وبه أقول، **والله أعلم**.

- **أو لما دل عليه الكلام، نحو:** ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦﴾[القيامة:٢٦]، أي: إذا بلغت هي، أي: الروح.

رابعًا: يصح حذف فعله:

حذف فعل الفاعل له حكمان:

الأول: جائز.

إذا دلّ عليه دليل، كقولنا: "نَعم زيدٌ"، جوابًا لمن قال: هل جاءك أحدٌ؟

والثاني: واجب.

إذا فسّره ما بعده، **نحو:** ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦]؛ إذ لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

خامسًا: أنّ فعله يوحّد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع مفرده:

فكما تقول: "قام المعلم"، كذلك تقول: "قام المعلمان"، و"قام المعلمون".

ويجوز على لغة بعض العرب أن تُلحِقَ بالفعل علامة التثنية للفاعل المثنى، وعلامة الجمع للفاعل الجمع، فتقول: "قاما المعلمان"، و"قاموا المعلمون".

وإعراب نحو: **"قاموا المعلمون"، و"قاما المعلمان"، فيه ثلاثة أوجه:**

الأول: أنّ الألف والواو حرفان دالان على التثنية والجمع، وأنّ الفاعل ما بعدهما، وهو الصحيح.

والثاني: أنّ الألف والواو فاعلان للفعل، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم.

والثالث: أنّ الألف والواو فاعلان للفعل، وما بعدهما بدل منهما.

سادسًا: تأنيث الفعل له إن كان مؤنثًا:

تأنيث الفعل له إن كان مؤنثًا، يكون بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: "قامت هند"، و"تقوم هند".

وتأنيث الفعل للفاعل المؤنث له حكمان:

أولًا: يجب التأنيث، وذلك في مسألتين:

الأولى: إذا كان الفاعل المؤنّث ضميرًا متصلًا، مستترًا، نحو: "هند قامت"، و"الشمس طلعت". أو بارزًا، نحو: "الهندان قامتا".

والثاني: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلًا حقيقيّ التأنيث. نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[آل عمران:٣٥].

قلتُ: المؤنث الحقيقي هو ما كان من الإنسان أو الحيوان، والمؤنث المجازي هو ما كان من الجمادات، هذا من باب التقريب، **والله أعلم**.

ثانيًا: يجوز التأنيث، وذلك في مسألتين:

الأولى: إذا كان الفاعل المؤنّث اسمًا ظاهرًا مفصولًا عن الفعل. **نحو**: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾[الممتحنة:١٠].

والثاني: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازيّ التأنيث. **نحو**: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ٩﴾[القيامة:٩].

تنبيه:

يلحق بمجازيّ التأنيث ثلاثة أمور:

الأول: **اسم الجنس**. تقول: "أورقت الشجر"، و"أورق الشجر".

والثاني: **اسم الجمع**. تقول: "جاء قومك"، و"جاءت قومك".

والثالث: **جمع التكسير**. تقول: "أقبل الرجال"، و"أقبلت الرجال".

سابعًا: الأصل أن يتصل الفاعل بفعله ثم يجيء المفعول:

وتقديم الفاعل على المفعول له حكمان:

أولًا: **الجواز**:

وهو الأصل، فالأصل أنّ تقديم الفاعل على المفعول جائز، **نحو**: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ﴾[النمل:١٦].

ثانيًا: **الوجوب، وذلك في ثلاث مسائل**:

الأولى: إذا خيف اللبس. **نحو**: "أكرم موسى عيسى".

والثانية: أن يكون المفعول محصورًا:

بـ"إلا" **نحو**: "ما أكرم خالدٌ إلا محمدًا".

أو بـ"إنما" **نحو**: "إنما أكرم خالدٌ محمدًا".

والثالثة: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا، **نحو**: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾[البقرة:٤٢].

وتقديم المفعول على الفاعل له حكمان:

أولًا: الجواز:

وهو الأصل، فالأصل أنّ تقديم المفعول على الفاعل جائز، **نحو**: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ (٤١)﴾[القمر:٤١].

ثانيًا: الوجوب، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول. **نحو**: ﴿۞ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة:١٢٤].

والثانية: أن يحصر الفاعل.

بـ"إنما" **نحو**: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:٢٨].

أو بـ"إلا" **نحو**: "ما أكرم محمدًا إلا زيدٌ".

والثالثة: أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعلُ اسمًا ظاهرًا. **نحو**: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾[الفتح:١١].

وتقديم المفعول على الفعل له حكمان:

أولًا: الجواز:

وهو الأصل، فالأصل جواز تقديم المفعول على الفعل، **نحو**: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ۝٨٧﴾[البقرة:٨٧].

ثانيًا: الوجوب، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون مما له الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام.

نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ۝٨١﴾[غافر:٨١]، أو اسم شرط، **نحو**: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[الإسراء:١١٠].

والثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدّم عليها.

نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾[المدثر:٣].

النائب عن الفاعل

الفعل نوعان:

الأول: مبني للمعلوم.

وهو ما ذكر معه فاعله، وهو الأصل، **نحو:** "حفظ محمدٌ الدرسَ".

والثاني: مبني للمجهول.

وهو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره، **نحو:** "حُفِظ الدرسُ".

والمبني للمجهول له حكمان:

الأول: تغير صيغته.

والثاني: يناب عن الفاعل المحذوف.

فأمّا تغيير الصيغة: فيبنى للمجهول نوعان من الفعل فقط: الماضي، والمضارع.

فأمّا الفعل الماضي، فله أربع حالات:

الأولى: أن يكون غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة وليست عينه ألفًا، فيُضمّ أوله ويكسر ما قبل آخره، وهو الأصل، **نحو:** "كُتِب"، و"سُمِع".

والثانية: أن يكون مبدوءًا بتاء زائدة، فيُضمّ الثاني مع الأول ويكسر ما قبل آخره، **نحو:** "تُعُلّم الحسابُ"، و"تُقُوتل مع زيد".

والثالثة: أن يكون مبدوءًا بهمزة وصل، فيُضمّ ثالثه مع الأول، ويكسر ما قبل آخره، **نحو**: "أُنطُلِق بزيد"، و"أُستُخرج المعدنُ".

والرابعة: أن تكون عين الماضي ألفًا، فتقلب الألف ياء ويكسر أوله، **نحو**: "قيل"، و"بيع".

وأمّا الفعل المضارع:

فيُضمُّ أوله ويفتح ما قبل آخره، **نحو**: "يُقضَى الأمرُ"، و"يُشرَب الماءُ".

فصل

والنائب عن الفاعل حكمه حكم الفاعل: فيكون مرفوعًا، وعمدة، ومؤخرًا عن فعله، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثًا، ويوحّد إن كان الفاعل مثنى أو جمعًا.

والأشياء التي تنوب عن الفاعل أربعة:

أحدها: **المفعول به**. **نحو**: "أُكرم محمدٌ".

والثاني: **المصدر**. **نحو**: "ضُرب ضربٌ شديدٌ".

والثالث: **الظرف**. **نحو**: "سير يومُ الجمعة".

والرابع: **الجار والمجرور**. **نحو**: "جُلس في المسجد".

أولًا: المفعول به:

لا ينوب غير المفعول به مع وجوده. فتقول في "أكرم أبوك زيدًا يوم الجمعة": "أُكرم زيدٌ يومَ الجمعة"، ولا يصح: "أكرم يومُ الجمعة زيدًا".

فصل

في أنواع المفعول به، وكيفية إنابتها عن الفاعل:

الأول: المفعول الواحد:

فينوب هو عن الفاعل، فتقول في حَفِظ الطالب الدرسَ: "حُفظ الدرسُ".

والثاني: المفعولان:

فيجوز إقامة أحدهما مقام الفاعل ونصب الثاني، سواءً كانا من باب كسا، أو من باب ظنّ.

فتقول في "أعطيت زيدًا درهمًا": "أُعطي زيدٌ درهمًا"، و"أُعطي زيدًا درهمٌ".

وتقول في "ظننت الشمسَ طالعةً": "ظُنّت الشمسُ طالعةً"، و"ظُنّت الشمسَ طالعةٌ".

والثالث: ثلاثة مفاعيل.

فيجب إقامة الأول مقام الفاعل دون الثاني والثالث.

فتقول في "أخبرت المعلّمَ الطلابَ متميزين": "أُخبرَ المعلّمُ الطلابَ متميزين".

ثانيًا: المصدر:

يقام المصدر مقام الفاعل، بشرط أن يكون مختصًا.

واختصاصه بواحد من ثلاثة:

الأول: تعريفه بـ"أل". نحو: "ضُرب الضربُ".

والثاني: إضافته. نحو: "ضُرب ضربُ الأسد".

والثالث: وصفه. **نحو**: "ضُرب ضربٌ شديدٌ".

ثالثًا: الظرف:

يقام الظرف مقام الفاعل بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصرفًا.

والظرف المتصرف: هو الذي يصح أن يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، **نحو**: "يوم"، فيمتنع إنابة "عند" و"معك" و"ثَمّ"؛ لامتناع رفعهنّ.

والثاني: أن يكون مختصًا.

واختصاصه يكون بواحد من ثلاثة:

- **تعريفه بـ"أل"**. **نحو**: "جُلِس اليومُ".
- **إضافته**، **نحو**: "جُلِس يومُ الجمعة".
- **وصفه**، **نحو**: "صيم يومٌ حارٌّ".

رابعًا: الجار والمجرور:

يقام الجار والمجرور مقام الفاعل، بشرط أن يكون مختصًا.

واختصاصه بواحد من ثلاثة:

الأول: **تعريفه بـ"أل"**. **نحو**: "ضُرب في الدار".

والثاني: **إضافته**. **نحو**: "ضُرب في دار زيدٍ".

والثالث: **وصفه**. **نحو**: "ضُرب في دارٍ واسعةٍ".

باب الاشتغال

الاشتغال هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه:

فعلٌ، **نحو**: "زيدًا أكرمته".

أو وصفٌ، **نحو**: "زيدًا أنا مكرمه"، مشتغلٌ بالعمل في ضمير الاسم السابق، أو في ملابسه، عن العمل في الاسم السابق.

ومن التعريف يتبين أنّ الاشتغال يدور حول ثلاثة أشياء:

- **مُشتغِلٌ**. وهو الفعل، أو الوصف.
- **مُشتغَل عنه**. وهو الاسم السابق للفعل أو الوصف.
- **مُشتغَل به**. وهو الضمير. **نحو**: "زيدًا أكرمته"، أو ملابسه، **نحو**: "زيدًا أكرمت أخاه".

فصل في أحكام الاسم المشتغل عنه

الأصل في الاسم المشتغل عنه جواز وجهين فيه:

أحدهما: **الرفع بالابتداء**، والجملة بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، وهو الراجح؛ لسلامته من التقدير.

والثاني: **النصب بعامل مقدرٍ موافقٍ:**

- **للفظ** الفعل المذكور، **نحو**: "زيدًا أكرمته"، التقدير: أكرمت.

- **أو معناه**، **نحو**: "زيدًا مررت به"، التقدير: جاوزت، و"زيدًا ضربت أخاه"، التقدير: أهنت. والجملة بعده تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجملة الكلام حينئذ فعلية، وهو مرجوح لاحتياجه إلى التقدير.

وقد يعرض للاسم المشتغِلِ عنه ما يعطيه واحدًا من الأحكام الثلاثة التالية:

الأول: وجوب النصب.

والثاني: ترجيح النصب.

والثالث: جواز الرفع والنصب على السواء.

أولًا: وجوب النصب:

وذلك إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل.

والمختص بالفعل ثلاثة أمور:

الأول: **أدوات التحضيض**. **نحو**: "هلّا زيدًا أكرمته".

والثاني: **أدوات الاستفهام**. **نحو**: "هل زيدًا أكرمته؟"

والثالث: **أدوات الشرط**. **نحو**: "إن زيدًا لقيته فأكرمه".

ثانيًا: ترجيح النصب:

ويترجح النّصب في مسائل من أشهرها أربع مسائل:

الأولى: كون الفعل طلبًا. **نحو**: "زيدًا اضربه".

والثانية: كون الفعل مقرونًا:

- بلام الأمر. **نحو**: "محمدًا ليكرمه بكرٌ".

- أو "لا" الناهية. **نحو**: "خالدًا لا تهنه".

والثالثة: كون الاسم بعد أداة يغلب مجيء الفعل بعدها:

كهمزة الاستفهام. **نحو**: "أزيدًا أكرمته؟"

والنفي بـ"ما، ولا". **نحو**: "ما زيدًا رأيته".

والرابعة: كون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، **نحو**: "قام زيد ومحمدًا أكرمته".

ثالثًا: استواء الرفع والنصب:

إذا كان الاسم بعد عاطف على جملة اسمية، **نحو**: "زيدٌ قام ومحمدٌ أكرمته لأجله"، ويجوز "ومحمدًا".

فتحصّل مما سبق أنّ الاسم المشتغل عنه له أربعة أحكام:

الأول: جواز الرفع والنصب مع ترجيح الرفع.

والثاني: وجوب النّصب.

والثالث: ترجيح النّصب.

والرابع: جواز الرفع والنصب على السواء.

باب التنازع

التنازع هو: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر.

نحو: "ضربني وأكرمتُ محمدًا".

ف"ضربني" يطلب **"محمدًا"** فاعلًا، و**"أكرمت"** يطلب **"محمدًا"** مفعولًا، فإذا أعملت الأول قلت: **"محمدٌ"**، وإذا أعملت الثاني قلت: **"محمدًا"**.

ولا خلاف في جواز إعمال واحد من العاملين، وإنما الخلاف في الأولى، وذلك على قولين:

أحدهما: **إعمال الأول لسبقه**، وهو اختيار الكوفيين.

والثاني: **إعمال الثاني لقربه**، وهو اختيار البصريين.

فإذا أعملت الأول: أضمرت في الثاني ما يحتاجه من مرفوع أو منصوب أو مجرور، فتقول: "قام وقعدا أخواك"، و"ضربني وأكرمته زيد"، و"مرّ بي ومررت بهما أخواك".

قلتُ: والضّمير يكون موافقًا للاسم المتنازع فيه من حيث الإفراد والتثنية والجمع، تقول: "أكرمني وأكرمته زيد"، و"أكرمني وأكرمتهما الزيدان"، و"أكرمني وأكرمتهم الطلاب"، **والله أعلم**.

وإذا أعملت الثاني: أضمرت في الأول ما يحتاجه من مرفوع، فتقول: "قاما وقعد أخواك"، بخلاف المنصوب والمجرور فيحذفان، **نحو**: "ضربت وضربني أخواك"، و"مررت ومربي أخواك".

باب التَّعدّي واللُّزوم

الفعل ثلاثة أنواع:

• أولًا: المتعدي:

وهو: ما يتجاوز الفاعل إلى مفعوله بنفسه، **نحو**: "حفظ مُحَمَّد الدرس".

وأنواعه ثلاثة:

الأول: متعد إلى مفعول به واحد.

نحو: "حفظ مُحَمَّد الدرس".

والثاني: متعد إلى مفعولين.

نحو: "ظننت زيدًا قائمًا"، و"أعطيت محمدًا درهمًا".

والثالث: متعد إلى ثلاثة مفاعيل.

نحو: "أعلمت محمدًا زيدًا قائمًا".

والمتعدي إلى مفعولين نوعان:

الأول: متعد إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وهو ظنّ وأخواتها، وقد تقدم ذكرها.

والثاني: متعد إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

نحو: "أعطى"، و"كسى".

فصل في ترتيب المفعولين

الأصل أن يتقدم ما كان مبتدأ في الأصل، **نحو**: "ظننت زيدًا قائمًا"، أو فاعلًا في المعنى، **نحو**: "أعطيت زيدًا درهمًا"، فيكون هو المفعول الأول.

وتقدم المفعول الأول له ثلاثة أحكام:

أحدها: الجواز:

وهو الأصل، **نحو**: "ظننت زيدًا قائمًا"، و"ظننت قائمًا زيدًا".

والثاني: الوجوب:

وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا خيف اللبس.

نحو: "أعطيت زيدًا عَمرًا".

والثاني: إذا كان الثاني محصورًا.

نحو: "ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا".

والثالث: إذا كان الأول ضميرًا والثاني ظاهرًا.

نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾[الكوثر: ١].

والثالث من الأحكام: المنع:

وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا اتصل الأول بضمير الثاني. نحو: "أعطيت المال مالكه".

والثاني: إذا كان الأول محصورًا. نحو: "ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا".

والثالث: إذا كان الأول ظاهرًا والثاني مضمرًا. **نحو:** "الدرهم أعطيته زيدًا".

- **وقد يلزم الفعل المتعدي:**

ومن أسباب ذلك أربعة:

- **التضمين: وهو:** أن تعطي كلمة متعدية معنى كلمة لازمة؛ لتصير مثلها.

نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[النور:٦٣].

فقد ضمّن الفعل "يخالف" معنى الفعل "يخرج"، فصار لازمًا مثله.

- **والتحويل إلى "فَعُل": وهو:** تحويل الفعل المتعدي إلى بنية "فَعُل"؛ لقصد التعجب والمبالغة. **نحو:** "ضَرُب زيدٌ". أي: ما أضربه.

- **وصيرورته مطاوعًا: وهو:** الفعل الموافق لما قبله. **نحو:** "كسرته فانكسر"، و"دفعته فاندفع".

- **وضعف العامل بتأخيره: نحو:** ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾[يوسف:٤٣].

فالفعل "تعبرون" متعدٍّ، لكنه أصبح لازمًا بعد تأخره.

- **ثانيًا: اللازم:**

وهو: ما لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، **نحو:** "قعد مُحَمَّد"، و"خرج خالد".

وقد يتعدّى الفعل اللازم.

ومن أسباب ذلك أربعة:

الأول: الهمزة.

نحو: "أكرم مُحَمَّد خالدًا".

والثاني: التضعيف.

نحو: "فرّحتُ محمدًا".

والثالث: زيادة ألف المفاعلة.

نحو: "جالس زيدٌ العلماء".

والرابع: زيادة حرف الجر.

نحو: "ذهبتُ بزيدٍ".

فصل في تعدي الفعل اللازم بحرف الجر

حكم اللازم: أن يتعدى بالجار، **نحو**: "عجبت منه"، و"مررت به".

وقد يحذف وينصب المجرور، وهو قسمان:

الأول: سماعي:

نحو: "نصحته"، و"شكرته".

والأكثر ذكر اللام، **نحو**: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾[الأعراف:٧٩]و﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾[لقمان:١٤].

والثاني: قياسي:

وذلك في "أنّ" و"أنْ". **نحو**: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران:١٨]، و**نحو**: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[الأعراف:٦٣]. أي: (بأنّه)، و(من أن جاءكم)، فأنّ، وأنْ في محل نصب.

• ثالثًا: ما ليس متعديًا ولا لازمًا:

وهو: كان وأخواتها، وقد تقدمت.

المفعول به

هو: ما يقع عليه فعلُ الفاعل، نحو: "أحبّ الطالبُ النحوَ".

والمفعول به قسمان:

أحدهما: المعرب:

ويكون منصوبًا، وعلامة نصبه تختلف على حسب نوعية الاسم:

وأنواع الاسم المعرب ستة:

- المفرد، وجمع التكسير.

فينصبان بالفتحة، نحو: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة:٣]، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾[الفتح:٢٠].

- وجمع المؤنث السالم.

فينصب بالكسرة: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[العنكبوت:٤٤].

- وجمع المذكر السالم، والمثنى.

فينصبان بالياء، نحو: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٨٨﴾[الأنبياء:٨٨]، ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[البقرة:١٢٨].

- والأسماء الستة.

فتنصب بالألف، نحو: ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾[يوسف:٦٥].

والثاني: المبني:

ويكون مبنيًّا في محلّ نصب، ومن المبنيّات: الضمير.

وفيه تفصيل:

فالضمير المفعول نوعان:

أولًا: المتصل، وهو أربعة ضمائر:

- **الكاف**، **نحو**: "أكرمتك".
- **والهاء**، **نحو**: "أكرمته".
- **وياء المتكلم**، **نحو**: "أكرمني".
- **و"نا" المفعولين**، **نحو**: "أكرمَنا زيدٌ".

ثانيًا: المنفصل، وهو اثنا عشر ضميرًا:

وهي: إيّاي، وإيّاكَ، وإيّاه، وما تفرّع عنها.

فصل

وحذف المفعول به له حكمان:

الأول: الجواز:

لغرض لفظيّ: كتناسب الفواصل في **نحو**: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[الضحى:٣]، و**نحو**: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣﴾[طه:٣].

أو لغرض معنويّ: كاحتقاره في **نحو**: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾[المجادلة:٢١]أي: الكافرين.

والثاني: المنع، إذا كان:

– **محصورًا**، **نحو**: "إنما ضربت زيدًا".

– **أو جوابًا**، **نحو**: "ضربت زيدًا"، جوابًا لمن قال: مَن ضربت؟

فصل

وحذف ناصب المفعول به له حكمان:

الأول: الجواز:

وهو الأصل، وذلك إذا علم، كقولك لمن سدد سهمًا: "البابَ"، ولمن تأهب لسفرٍ: "مكةَ" بإضمار "تصيب" للأول، و"تريد" للثاني.

والثاني: الوجوب:

وذلك في مواضع، منها:

– **الاشتغال:**

"زيدًا أكرمته".

أي: أكرمت زيدًا.

– **أسلوب التحذير:**

"الكذبَ الكذبَ". أي: احذر.

– **أسلوب الإغراء:**

"النّحوَ النّحوَ". أي: الزم.

المفعول المطلق

هو: مصدر يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده.

ويتبين من التّعريف أنّ المفعول المطلق ثلاثة أنواع:

الأول: مؤكد لعامله:

نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤].

والثاني: المبين لنوع عامله:

نحو: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ٤٢﴾ [القمر: ٤٢].

والثالث: المبين للعدد:

نحو: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ١٤﴾ [الحاقة: ١٤].

فصل

والعامل في المفعول المطلق ثلاثة أنواع:

الأول: المصدر:

نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ٦٣﴾ [الإسراء: ٦٣].

والثاني: الفعل:

نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤].

والثالث: الوصف:

نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١﴾[الصافات:١].

فصل

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا لعامله، كما مرّ، وقد ينوب عنه غيره في النصب على المفعول المطلق.

والأشياء التي تنوب عن المصدر في النصب على المفعول المطلق ستة:

- **ضميره:** ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا﴾[المائدة:١١٥].
- **وصفه:** ﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا﴾[التوبة:٨٢].
- **عدده:** ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[النور:٤].
- **"بعض" مضاف إليه:** ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ٤٤﴾[الحاقة:٤٤].
- **"كل" مضافة إليه:** ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[النساء:١٢٩].
- **اسم المصدر:** ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾[نوح:١٧].

تنبيه:

الأشياء التي تنوب عن المصدر إعرابها إعراب المصدر، فتُنصَبُ على أنها مفعول مطلق، فيقال في إعرابها: مفعول مطلق نائب عن المصدر.

فصل

حذف عامل المفعول المطلق له ثلاثة أحكام:

أولًا: الجواز:

يجوز حذف عامل المفعول المطلق إذا كان مبينًا للنوع أو للعدد، ودلّ عليه دليل: كأن يقال: أيّ فهم فهمت؟ فتقول: فهمَ المتقين، وكأن يقال: إصابتين، لمن يقول: "أأصبت الهدف؟"، وقولك: "حجًّا مبرورًا".

ثانيًا: المنع:

يمتنع حذف عامل المفعول المطلق إذا كان مؤكدًا لعامله؛ لأنّه إنما يؤتى بالمفعول المطلق هنا لتأكيد الفعل وتقويته، والحذف يتنافى مع هذا الغرض.

ويستثنى من ذلك حالات يجب فيها الحذف، وسيأتي بيانها في مواضع الوجوب.

ثالثا: الوجوب:

وذلك في حالات، منها:

- أن يكون المفعول المطلق تفصيلاً لما تقدم:

نحو: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[محمد:٤].

- أن يكون مكررًا أو محصورًا، والعامل خبر لمبتدأ اسم عين:

نحو: "زيدٌ سيرًا سيرًا"، و"ما أنت إلا سيرًا".

- أن يكون مؤكدًا لمضمون الجملة قبله:

نحو: "له عليّ ألف اعترافًا".

فقولك: "له عليّ ألف" هذا اعترافٌ منك، وقولك: **"اعترافًا"** تأكيد لمضمون الجملة السابقة.

– مفاعيل مطلقة صارت كالأمثال، في لزومها صيغة واحدة، نحو:

– "سمعًا وطاعة".

– "حمدًا لله وشكرًا".

فهذه يجب حذف ناصبها.

– مفاعيل مطلقة غير متصرفة، أي: لا تستعمل إلا مفاعيل مطلقة، نحو: "سبحان، معاذ، لبيك، ويلك"، فهذه يجب حذف ناصبها.

فصل

المصدر النائب عن فعله هو: المصدر الذي يقع موقع الأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو بعد استفهام توبيخيّ، ويؤدي معناه، نحو: "قيامًا لا قعودًا"، أي: قم، ولا تقعد. وسقيًا، أي: اسقنا، ونحو: "أتوانيًا وقد علاك المشيب"، أي: أتتوانى.

وهو يشبه المفعول المطلق في اللفظ، إلا أنّه لا يعرب مفعولًا مطلقًا، بل مصدرًا منصوبًا نائبًا عن فعله.

وتبين من التّعريف السابق أنّ المصدر النائب عن فعله له أربعة مواقع[(١)]:

الأول: موقع الأمر. **نحو:** "وقوفًا يا طلاب".

والثاني: موقع النهي. **نحو:** "صمتًا لا تكليمًا".

والثالث: موقع الدعاء. **نحو:** "سقيًا يا الله".

والرابع: بعد الاستفهام التوبيخي. **نحو:** "أتوانيًا وقد علاك المشيب".

فصل

أحكام المصدر النائب عن فعله ثلاثة:

الأول: أن يكون طلبيّا أو شبهه:

- **الطلبيّ**: أن يقع موقع الأمر أو النهي أو الدعاء، **نحو:** "قيامًا لا قعودًا، وسقيًا".

- **شبه الطلبي**: أن يقع بعد استفهام توبيخيّ، **نحو:** "أتوانيًا وقد علاك المشيب".

فإن قلت (آمرًا) لشخص: سمعًا، فـ"سمعًا" مصدر نائب عن فعل الأمر، بمعنى: اسمع.

فإن قيل لك: ذاكرْ، فقلتَ: سمعًا، فـ"سمعًا" هنا مفعول مطلق، وليس مصدرًا نائبًا عن فعله؛ لأنّه ليس طلبيًا، لأنّ المعنى: أسمعُ سمعًا.

---

(١) وتسمى أيضًا: أغراض المصدر النائب عن فعله، بمعنى أنّ الغرض من المصدر النائب عن فعله إما أن يكون الدلالة على الأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو التوبيخ.

والثاني: أنه يعمل عمل فعله:

فيأخذ فاعلًا من اللازم، وفاعلًا ومفعولًا به من المتعدي.

فإن قلت (آمرًا) لشخص: "ضربًا زيدًا": فـ"ضربًا" مصدر منصوب نائب عن فعله، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، و"زيدًا" مفعول به للمصدر.

وأما قولنا: "أضرب ضربًا زيدًا"، فـ"زيدًا" مفعول للفعل وليس للمصدر؛ لأنّ "ضربًا" هنا مفعول مطلق، والمفعول المطلق لا يعمل.

والثالث: لا يجتمع مع فعله البتة.

لأنّه نائب عنه، ولا يجمع بين النائب وما ينوب عنه.

المفعـــول لـــه

هو: المصدر المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل.

نحو: "قرأت الكتاب رغبة في الاستفادة".

ويسمى: المفعول لأجله، والمفعول من أجله.

فصل

شروط نصب المفعول له ثلاثة:

الأول: كونه قلبيًا:

فلا يجوز: "جئتك قراءة للعلم"؛ لأنّ القراءة حسيّة وليست قلبية.

والثاني: كونه متحدًا مع عامله في الوقت:

فلا يجوز: "تأهبت السفر"؛ لأنّ وقت التأهب قبل وقت السفر.

والثالث: كونه متحدًا مع عامله في الفاعل:

فلا يجوز: "جئتك محبتك إيّاي"؛ لأنّ فاعل المجيء غير فاعل المحبّة.

فصل

الأصل في المفعول له المستوفي للشروط أن يكون منصوبًا، ويجوز جرّه.

وله حينئذ ثلاث حالات:

الأولى: جواز الجر بكثرة، إن كان بـ"أل"، **نحو**: "جئتك للإكرام".

والثانية: جواز الجر بقلة، إن كان مجردًا من "أل" و"الإضافة"، **نحو**: "جئتك لإكرامٍ لك".

والثالثة: جواز الجر والنصب بالسويّة: إن كان مضافًا، **نحو**: "جئتك لابتغاء كرمك".

فصل

إذا فُقد شرط من شروط نصب المفعول له، وجب جرّه بحرف التعليل، **نحو**: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[الرحمن:١٠] لفقد المصدرية، و**نحو**: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾[الأنعام:١٥١] لفقد القلبية، و**نحو**: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[الإسراء:٧٨] لفقد الاتحادين.

المفعول فيه

المفعول فيه نوعان:

أولاً
ظرف الزمان

وهو: اسم الزمان المنصوب بتقدير "في"، **نحو**: "صمت يوم الاثنين"، أي: في يوم الاثنين.

فإذا لم يصح تقدير "في"، فإنّ اسم الزمان يعرب على حسب موقعه في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[البقرة:٢٨١]، فـ"يومًا" مفعول به، ولا يصح إعرابه ظرفًا؛ لأنّ التقوى لا تكون في هذا اليوم.

فتحصل من ذلك: أنّ اسم الزمان قد يكون ظرفًا، وقد يكون غير ذلك.

فصل في أشهر أسماء الزمان ومعانيها

اليوم: من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس.

قال الفيّوميّ في المصباح المنير: "ولهذا من فعل شيئًا بالنّهار وأخبر به بعد غروب الشمس يقول: "فعلتُه أمسِ"؛ لأنّه فعله في النهار الماضي، واستحسن بعضهم أن يقول: أمسٍ الأقرب".

قلتُ: والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين، نهارًا كان أو ليلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[البقرة:٢٥٤]، أي: وقتٌ، **والله أعلم**.

الليلة: من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني.

نهارًا: النهار في اللغة: من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وهو مرادف لليوم، وفي عرف النّاس من طلوع الشمس إلى غروبها.

قلتُ: فالمفهوم اللغويّ والعرفيّ للنّهار، يتّفقان في تحديد نهاية النّهار، ويختلفان في تحديد البداية، وترتّب على هذا الخلاف خلافٌ في مسائل فقهية منها:

لو استأجر شخص عاملًا على أن يعمل له نهارَ يوم الأحد مثلًا، فهل يحمل على الحقيقة اللغوية فيبدأ العمل من طلوع الفجر، أو على الحقيقة العرفية فيبدأ من طلوع الشمس، وجهان لأصحابنا الشافعية ذكرهما الفيوميّ في المصباح، ورجّح الأول.

والذي يظهر لي أنّ المعنى العرفي في مخاطبات النّاس يقدّم على المعنى اللّغوي، بشرط أن يكون العرف عامًّا ومستقرًّا، ولم يرد دليل شرعي بخلافه، فكلمة "الولد" مثلًا في اللغة تشمل الذكر والأنثى، لكن في العرف غالبًا تطلق على الذكر فقط، فلو أوصى شخص بـ" الولد " فإنّه يحمل على المعنى العُرفي (الذكر فقط)، ما لم يدل السّياق على أنّه قصد الذكور والإناث، **والله أعلم**.

صباحًا: هو أول النهار إلى الظهر.

وقال ابن الجواليقي: "الصباح عند العرب من نصف الليل الآخر إلى الزوال، ثم المساء إلى آخر نصف الليل الأول، هكذا روي عن ثعلب".

مساء: هو من الظهر إلى أول النّهار.

ويقال فيه ما نقله ابن الجواليقي.

وقال ابن القوطيّة: "المساء: ما بين الظهر إلى المغرب".

قلتُ: وما نقله ابن الجواليقي في تحديد الصباح والمساء، هو المعمول به في زمننا المعاصر، **والله أعلم**.

غدوةً وبكرةً: من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

سحرًا: آخر الليل قبيل الفجر.

أبدًا: للزمن المستقبل الذي لا نهاية لمنتهاه.

عامًا: العام: اثنا عشر شهرًا، وهو والسنة بمعنى واحد.

قلت: وعدم التفريق بينهما هو الظاهر من كلام أصحابنا في الفقه؛ فقد ذكروا أن مدة تغريب الزاني غير المحصن: عام، كذا في الغاية والتقريب والمنهاج، وفي عمدة السالك لابن النقيب: سنة، **والله أعلم**.

ونقل الجواليقي عن ثعلب أنّه قال: "السّنة من أيّ يوم عددت إلى مثله، والعام لا يكون إلا شتاء وصيفًا"، أي: متواليين.

قلتُ: والفرق بينهما في المعنى: السّنة تطلق على الجدب والشر، فالعرب تقول: "أصابتنا سنة"، والعام كلمة تستعمل لتدل على الخير والعطاء والنماء، **والله أعلم**.

وأنواع أسماء الزمان ثلاثة:

الأول: المختص.

ما يقع جوابًا لـ"متى"، **نحو**: "صمت يوم الخميس".

والثاني: المعدود.

ما يقع جوابًا لـ"كم"، **نحو**: "اعتكفت أسبوعًا".

والثالث: المبهم.

ما لا يقع جوابًا لشيء، **نحو**: "جلست حينًا، أو وقتًا".

وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظّرفية، لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم.

فصل

واسم الزمان من حيث البناء والإعراب نوعان:

الأول: المبني:

نحو: "إذا، وإذ، ومتى، وأمسِ، والآنَ، ومذْ، ومنذُ، وقطُّ، ولما بمعنى: حين".

فهي مبنية في محل نصب على الظرفية الزمانية.

والثاني: المعرب:

نحو: "يوم، وليلة، وصباح، ومساء".

فهي منصوبة على الظرفية الزمانية.

ثانيًا

ظرف المكان

وهو: اسم المكان المنصوب بتقدير "في"، **نحو**: "جلست أمام المسجد"، أي: في مكانٍ أمام المسجد.

وأسماء المكان ثلاثة أنواع:

الأول: المختص.

وهو الذي لا يفتقر إلى غيره في بيان صورته، **نحو**: "البيت والمسجد".

والثاني: المبهم.

وهو الذي يفتقر إلى غيره في بيان صورته:

- **كأسماء الجهات**، **نحو**: "أمام، وراء، يمين، وشمال، وفوق، وتحت".
- **وما أشبهها**، **نحو**: "جانب، وناحية، ومكان".
- **وأسماء المقادير**، **نحو**: "ميل، وفرسخ".

والثالث: ما كان مشتقًا من عامله(١).

نحو: "جلست مجلس زيد".

والذي يقبل النصب من أسماء المكان نوعان فقط:

- المبهم.

---

(١) كيفية اشتقاق اسم المكان والزمان من الفعل، فيه تفصيل ذكرته في كتبي الصرفية: "أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة"، و"الشافي في علم الصرف"، و"الخلاصة في علم الصرف".

- والمشتق من عامله.

- وأما المختص: فلا يجوز نصبه على الظرفية، فلا تقل: "جلست البيت"، ولا "صليت المسجد"، ولكن تجرّ بـ"في"، فتقول: "جلست في البيت"، و"صليت في المسجد".

وأما قولهم: "دخلت المسجد"، و"سكنت البيت"، فمنصوبان على التوسع بنزع الخافض، لا على الظّرفية.

فصل

واسم المكان من حيث البناء والإعراب نوعان:

الأول: المبني.

نحو: "حيثُ، وهُنا، وثَمَّ، وأينَ".

فهي مبنية في محل نصب على الظرفية الزمانية.

والثاني: المعرب.

نحو: أسماء الجهات.

فهي منصوبة على الظرفية المكانية.

مسألة: في استعمال (قبل) و(بعد):

"قبل" و"بعد" لهما استعمالان:

أولًا: المضافة:

وهو الأصل فيها، وتكون حينئذٍ معربة، نحو: "جئتك من قبلِ زيد".

ثانيًا: المقطوعة عن الإضافة، ولها ثلاث حالات:

الأولى: القطع لفظًا ومعنى.

وهي حينئذٍ معربة بالتنوين. **نحو:** "جئتك من قبلٍ".

فالمضاف إليه هنا غير منوي، فيكون المعنى: "جئتك متقدمًا".

والثانية: القطع لفظًا لا معنى.

مع تقدير وجود المضاف إليه.

وهي حينئذٍ معربة بلا تنوين. **نحو:** "جئتك من قبلِ".

فالإضافة مَنْوِيَّة، والمضاف إليه مقدر، فيكون المعنى: "جئتك من قبلِ زيد"، مثلًا.

والثالثة: القطع لفظًا لا معنى.

مع عدم تقدير وجود المضاف إليه.

وهي حينئذٍ مبنية على الضم. **نحو:** "جئتك من قبلُ".

فالإضافة هنا مَنْوِيَّة، والمضاف إليه غير مقدر، فيكون المعنى: "جئتك من قبل أيّ شخص".

فالخلاصة: (قبل، وبعد): تعربان في ثلاث حالات، وتبنيان في حالة واحدة.

فصل

والظرف من حيث الاختصاص ثلاثة أنواع:

- **ظروف مختصة بالزمان**: تقدمت أمثلتها.
- **وظروف مختصة بالمكان**: تقدمت أمثلتها.
- **وظروف مشتركة بين الزمان والمكان، وهي:**

"عند":

للزمان: "انتهت الندوة عند الغروب".

للمكان: "الطلاب عند باب القاعة".

و"لدى":

للزمان: "سافرت لدى طلوع الشمس".

للمكان: "جلست لدى صديقي".

و"أنى":

للزمان: "أنّى جئت؟" أي: متى.

للمكان: "أنّى تذاكر أذاكر"، أي: أين.

و"بين":

للزمان: "المخضرم من يعيش بين عصرين".

للمكان: "سرت بين الأبنية".

و"ذات":

للزمان: "رأيتك ذات ليلة".

للمكان: ﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[الكهف:١٧].

و"مع":

للزمان: "سافرت مع الفجر".

للمكان: "سرت مع الوادي".

و"قبل":

للزمان: "جئت قبل العصر".

للمكان: "داري قبل دارك".

و"بعد":

للزمان: "جئت بعد العصر".

للمكان: "داري بعد دارك".

فصل

والألفاظ التي تنوب عن الظرف في النصب على الظَّرفية أربعة:

الأول: المضاف إلى الظرف. نحو: "انتظرتك أكثرَ الليل".

والثاني: صفة الظرف. نحو: "انتظرتك طويلًا".

والثالث: الإشارة إلى الظرف. نحو: "مشيت هذا اليوم كثيرًا".

والرابع: العدد المميز بالظرف. نحو: "سافرت أربعين يومًا".

فـ"أكثر" و"طويلًا" و"هذا" و"أربعين": كلها منصوبة على الظرفية.

فصل

والظرف من حيث التّصرف وعدمه ثلاثة أنواع:

الأول: تام التصرف.

وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها.

كأن يستعمل:

مبتدأ أو خبرًا، **نحو**: "اليومُ يومٌ مبارك".

أو فاعلًا، **نحو**: "أعجبني اليومُ".

أو مفعولًا، **نحو**: "أحببت يومَ قدومك".

والثاني: ناقص التصرف.

وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة تشبهها.

وهي دخول حرف الجر عليها.

نحو: "قبل، وبعد، وعند"، فإنها تجر بـ"من".

والثالث: غير متصرف.

وهو ما لا يفارق الظرفية أصلًا. **نحو**: "قطّ"، تقول: ما فعلته قطُّ.

فصل

الأصل في عامل الظرف أن يكون مذكورًا. **نحو**: "امكث هنا اليومَ".

وقد يحذف جوازًا إذا دل عليه دليل، نحو قولك: "يوم الجمعة"، جوابًا لمن قال: "متى صمت؟".

وقد يحذف وجوبًا، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يقع صفة. **نحو:** "مررت بطائر فوق الغصن".

والثاني: أن يقع حالًا. **نحو:** "رأيت الهلال بين السحاب".

والثالث: أن يقع خبرًا. **نحو:** "زيد عندك".

والرابع: أن يقع صلة. **نحو:** "رأيت الذي عندك".

وفي الحالات الثلاث الأول:

يقدر العامل باسم **نحو:** "مستقر"، أو فعل **نحو:** "استقرّ".

وأما الحالة الرابعة:

فيقدر العامل بفعل **نحو:** "استقر"؛ لأنّ صلة الموصول لا تكون إلا جملة.

فالعامل المقدر: يكون هو الصفة، وهو الحال، وهو الخبر، وهو الصلة.

وأما الظرف: فهو منصوب بالعامل المقدر.

المفعول معه

هو: الاسم، الفضلة، الذي يذكر بعد واو بمعنى مع، مسبوقًا بجملة فيها فعل، **نحو**: "سار زيدٌ والبحرَ"، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، **نحو**: "أنا سائر والبحرَ".

والغرض منه: بيان مَن فُعِل معه الفعل.

فالاسم: **خرج به**: **نحو**: "لا تنصح الناس وتهملَ نفسك".

لأنّ ما بعد "الواو" فعل، فلا يكون منصوبًا على أنّه مفعول معه.

والفضلة: **خرج به**: **نحو**: "اشترك زيدٌ وخالدٌ".

لأنّ ما بعد الواو عمدة؛ لأنّ الاشتراك لا يكون إلا من اثنين.

وبعد واو بمعنى مع: **خرج به**: **نحو**: "جئت مع زيد".

فلا ينصب "زيد" على المعية؛ لأنّه لم يأت بعد "الواو".

و"**بمعنى مع**": خرج به، **نحو**: "جاء زيد وخالد قبله".

ومسبوقًا بجملة: **خرج به**: **نحو**: "كلُّ رجلٍ وصفته".

فلا ينصب ما بعد "الواو" على المعية؛ لأنّ ما قبل "الواو" مفرد، وليس جملة.

فصل

العامل في المفعول معه له حالتان:

الأولى: أن يكون مذكورًا.

وهو الأصل. نحو: "سار زيدٌ والبحرَ"، و"أنا سائر والبحرَ".

والثانية: أن يكون مقدرًا.

ومنه: "كيف أنت وزيدًا"، فالعامل هنا مقدر، وتقديره: "كيف تصنع".

وإعراب "أنت": فاعل للفعل المقدر. والأصل أنّ الضمير في "تصنع" مستتر، فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل.

فصل

الاسم بعد الواو له أربعة أحكام:

الأول: وجوب العطف.

إذا امتنع النصب على المعية. نحو: "اشترك زيدٌ وخالدٌ"؛ لأنّ الاشتراك لا يكون إلا من اثنين.

والثاني: رجحان العطف.

إذا أمكن العطف بلا ضعف؛ لأنه الأصل. نحو: "جاء زيد وخالد".

والثالث: وجوب المفعول معه.

إذا امتنع العطف، نحو: "مات زيدٌ وطلوعَ الشمس"؛ لأنّ العطف هنا يقتضي معنًى فاسدًا.

والرابع: رجحان المفعول معه.

إذا كان العطف ضعيفًا، **نحو**: "قمت وزيدًا"، فالعطف هنا ضعيف من حيث الصناعة؛ لأنّه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل.

باب المستثنى

الاستثناء هو: إخراج خاص من عموم سابق، **نحو**: "حضر الطلاب إلا زيدًا".

وأركان الاستثناء ثلاثة:

الأول: أداة استثناء: **نحو**: "إلا".

والثاني: مستثنى منه: وهو ما قبل الأداة.

والثالث: مستثنى: وهو ما بعد الأداة.

مثاله: "حضر الطلاب إلا زيدًا":

"إلا": أداة الاستثناء، و"الطلاب": المستثنى منه، و "زيدًا": المستثنى.

والمقصود في هذا الباب هو بيان إعراب المستثنى، وأداة الاستثناء، وأما المستثنى منه فيعرب على حسب موقعه في الجملة.

فصل

أدوات الاستثناء أربعة أنواع:

حرفٌ، وهو: "إلا".

واسمٌ، وهما: "غير وسوى".

وفعلٌ، وهما: "ليس، ولا يكون".

ومتردد بين الحرفية والفعلية، وهي: "حاشا، وعدا، وخلا".

فصل

وأنواع الاستثناء ستة:

التام: وهو أن يكون المستثنى منه موجود. **نحو**: "جاء الطلاب إلا زيدًا".

الناقص: المستثنى منه غير موجود. **نحو**: "ما جاء إلا زيدٌ".

المثبت: وهو أن يكون الكلام غير مبدوء بأداة نفي. **نحو**: "جاء الطلاب إلا زيدًا".

المنفي: وهو أن يكون الكلام مبدوءًا بأداة نفي. **نحو**: "ما جاء الطلاب إلا زيدًا".

المتصل: وهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. **نحو**: "ما جاء الطلاب إلا زيدٌ".

المنقطع: وهو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه. **نحو**: "ما جاء القوم إلا حصانًا".

قلتُ: والاستثناء المنقطع عند الفقهاء هو المنقطع من حيث الزّمن لا من حيث الجنس، فيشترط في صحة الاستثناء عندهم الاتصال الزّمني، فلو قال قائل نذرًا: (لله عليّ صوم ثلاثة أيام)، ثم قال بعد مدة: "إلا يومًا"، لم يصحّ الاستثناء؛ للانقطاع الزّمني، فيلزمه صوم الثلاثة عند أصحابنا الشّافعية، ومثل النّذر الطلاق وغيره، **والله أعلم**.

فوائد في الاستثناء المنقطع:

الأُولى: الغالب في المنقطع أن يقع بعد النفي، كالمثال المذكور، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾[النجم:٣٢]، فـ"اللمم" عند الجمهور: الصغائر، وهو استثناء من الكبائر، فالاستثناء هنا منقطع؛ لأنّ الصغائر ليست من جنس الكبائر.

والثانية: الغرض من الاستثناء المنقطع هو التأكيد والتنصيص على حفظ العموم السابق، بحيث لا يتطرق إليه استثناء البتة؛ إذ لو تطرق إليه استثناء فرد من أفراده لكان أولى بذكره من العدول عنه إلى الاستثناء المنقطع، فقولنا: "ما قام الرجال إلا فرسًا"، بمنزلة: "ما قام أحد من الرجال" في المعنى.

والثالثة: المستثنى المنقطع له علاقة بالمستثنى منه، وإن لم يكن من جنسه، فقولنا: "ما قام الرجال إلا فرسًا"، الفرس ليس من جنس الرجال، إلا أنّ بينهما مناسبة يندرجان تحتها وهي الحياة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾[مريم:٦٢]، فالسلام ليس من جنس اللغو، إلا أنّ بينهما مناسبة يندرجان تحتها وهي الكلام.

وقد فصلت القول في الاستثناء المنقطع في بحث لي بعنوان: "الاستثناء المنقطع بين النحاة والأصوليين"، **والله أعلم**.

فصل

يختلف إعراب المستثنى باختلاف أداة الاستثناء.

وعليه فالمستثنى أربعة أنواع:

أولًا: المستثنى بـ"إلا":

وله ثلاثة أحكام:

الحكم الأول: وجوب نصبه:

إذا كان الاستثناء تامًّا موجبًا، نحو: "جاء القوم إلا محمدًا".

قلتُ: ورد في التنزيل مجيء المستثنى التام المثبت مرفوعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[البقرة:٨٣]، في قراءة شاذة برفع "قليل"، وهذا لا يدل على جواز الأمرين؛ لأنّ المرفوع هنا ليس على البدلية، وإنما هو مبتدأ لخبر محذوف تقديره: إلا قليل منكم لم يتولّ، ومثله قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[البقرة:٢٤٩]في قراءة الرفع، والله أعلم.

والحكم الثاني: جواز أمرين:

أحدهما: البدل من المستثنى منه.

والثاني: النّصب على الاستثناء.

وذلك إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا.

نحو: "ما جاء القومُ إلا محمدٌ"، و"ما مررت بالقومِ إلا محمدٍ"، و"ما جاء القومُ إلا محمدًا".

هذا إذا كان التامّ المنفيّ متّصلًا كما في الأمثلة.

أمّا إذا كان منقطعًا:

فيجب النصب عند الحجازيين، فتقول: "ما جاء القوم إلا حصانًا".

ويجوز الأمران عند تميم فتقول: "ما جاء القوم إلا حصانًا"، ويجوز: "إلا حصانٌ".

والحكم الثالث: يعرب على حسب ما قبله:

وذلك إذا كان ناقصًا منفيًّا:

فيكون "فاعلًا"، في **نحو**: "ما جاء إلا محمدٌ".

ومفعولًا به، في **نحو**: "ما أكرمت إلا محمدًا".

ومجرورًا، في **نحو**: "ما مررت إلا بمحمدٍ".

ثانيًا: المستثنى بـ"غير وسوى":

يكون مجرورًا بالإضافة دائمًا، **نحو**: "جاء القوم غير محمدٍ"، و"ما جاء القومُ غير محمدٍ".

وتعرب "غير" إعراب المستثنى بـ"إلا"، فلها ثلاثة أحكام:

الأول: يجب نصبها على الاستثناء في **نحو**: "جاء القوم غيرَ محمدٍ".

قلتُ: وعند الفارسي: النصب على الحالية، **والله أعلم**.

والثاني: **يجوز فيها وجهان:**

الأول: البدل من المستثنى منه، **نحو**: "ما جاء القومُ غيرُ محمدٍ"، و"ما مررت بالقومِ غيرِ محمدٍ".

والثاني: النصب على الاستثناء، **نحو**: "ما جاء القومُ غيرَ محمدٍ".

هذا إذا كان التامّ المنفيّ متّصلًا كما في الأمثلة.

أمّا إذا كان منقطعًا:

فيجب النصب عند الحجازيين، فتقول: "ما جاء القوم غيرَ حصانٍ".

ويجوز الأمران عند تميم، فتقول: "ما جاء القوم غيرَ حصانٍ"، ويجوز: "غيرُ حصانٍ".

والثالث: يعرب على حسب ما قبله.

فيكون فاعلًا، في نحو: "ما جاء غيرُ محمدٍ".

ومفعولًا، في نحو: "ما أكرمت غيرَ محمدٍ".

ومجرورًا، في نحو: "ما مررت بغير محمدٍ".

ونحو: "**غير**": "سوى" إلا أنها معربة بحركات مقدرة.

ثالثا: المستثنى بـ"ليس، ولا يكون":

المستثنى بهما: منصوب لأنّه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، فالتقدير في نحو: "قام القوم ليس زيدًا"، و"لا يكون زيدًا"، أي: ليس هو أي: "القائم" زيدًا، ولا يكون هو أي: "القائم" زيدًا.

رابعًا: المستثنى بـ"عدا، وخلا، وحاشا":

يجوز فيه وجهان:

الأول: النّصب على المفعوليّة.

فتكون عدا، وخلا، وحاشا حينئذ أفعال. نحو: "قام القوم عدا محمدًا".

"عدا" فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، فالتقدير: عدا هو، أي: القائم.

والثاني: الجر.

فتكون عدا، وخلا، وحاشا حينئذ من حروف الجرّ، **نحو**: "جاء القوم عدا محمدٍ"، فـ"عدا" حرف جرّ، و"مُحَمَّد" اسم مجرور.

تنبيه:

يشترط في جواز الأمرين في "عدا" و"خلا":

عدم سبقهما بـ"ما" المصدرية، فإن سبقا بها تعينت فعليتهما، ونَصبُ ما بعدهما.

قلتُ: جوّز الجرميّ جرّ ما بعد "خلا وعدا" المسبوقتين بـ"ما" على أنّ "ما" حينئذٍ زائدة وليست مصدرية، وهو ضعيفٌ؛ لأنّ "ما" إذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه، **نحو**: "فبما رحمة من الله"، و"عمّا قليل"، **والله أعلم**.

وأما "حاشا":

فلا تسبق بـ"ما" المصدرية على الأصح، وبالتالي فيجوز فيها الأمران مطلقًا.

باب الحال

هي: وصف، فضلة، مذكور لبيان هيئة صاحبه، **نحو**: "جئت راكبًا"، و"ضربته مكتوفًا"، و"لقيته راكبَين".

وصف: خرج به: **نحو**: القهقرى في: رجعت القهقرى، فإنّه وإن كان مبيّنًا لهيئة الفاعل، إلا أنّه مصدر لا وصف.

قلتُ: والمراد بالوصف ما كان صريحًا، أو مؤولًا به، لتدخل الجملة وشبهها إذا وقعت حالًا، فإنّها في تأويل الوصف، **والله أعلم**.

وفضلة: خرج به: الخبرُ في **نحو**: "زيدٌ ضاحك"؛ لأنّه عمدة لا فضلة.

قلتُ: والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة -أي: بعد أن تستوفي ركنيها: الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية- لا ما يستغني الكلام عنه، ليدخل **نحو**: "كسالى" من قوله تعالى: ﴿قَامُوا كُسَالَىٰ﴾[النساء:١٤٢] فإن "كسالى" حال، ولا يستغني الكلام عنه، **والله أعلم**.

ولبيان هيئة صاحبه: خرج به: التمييز في **نحو**: "لله دره فارسًا"، والنّعت في **نحو**: "جاءني رجل راكب"؛ فإنّ ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا.

فصل

الحال قسمان:

حال مؤسِّسة: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، كـ"جاء زيد راكبًا".

وحال مؤكِّدة: وهي ما يستفاد معناها بدونها، كـ"تبسّم زيدٌ ضاحكًا".

وأنواع الحال المؤسِّسة تختلف بحسب الاعتبار إلى أربعة أقسام:

أولًا: أنواعها باعتبار وصفها:

- **منتقلة**: أي: غير لازمة لصاحبها، وهو الأصل في الحال، **نحو**: "جاء محمدٌ ماشيًا".

- **وثابتة**: أي: لازمة لصاحبها، وهو خلاف الأصل في الحال، **نحو**: "خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها".

ثانيًا: أنواعها باعتبار أصلها:

- **مشتقة**: أي: وصف يدل على معنى وصاحبه، وهو الأصل في الحال، كاسم الفاعل، والمفعول، وأفعل التّفضيل. **نحو**: "جاء محمدٌ ماشيًا".

- **وجامدة**: أي: غير مشتقة، وهو خلاف الأصل في الحال، **نحو**: "بعته مُدًا بكذا".

ثالثًا: أنواعها باعتبار زمانها:

- **مقارِنة**: وهي ما تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد، **نحو**: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[هود:٧٢]، فإنّ الشيخوخة (الحال) مقترنة مع الإشارة (العامل) في زمن واحد.

- **ومُقَدَّرة**: وهي المستقبَلة، **نحو**: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ٧٣﴾[الزمر:٧٣]، إذ الخلود غير مقارن للدخول، فالمعنى: ادخلوها مقدّرين الخلود.

- **ومحكيَّة**: وهي الماضية، **نحو**: "جاء زيدٌ أمسِ راكبًا"، فالمقصود من ذكر "راكبًا" حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن الماضي.

رابعًا: أنواعها باعتبار تعددها:

- **مفردة**: **نحو**: "أقبل محمدٌ مبتسمًا".

- **ومتعدّدة**: **نحو**: "أقبل محمدٌ راكبًا متبسِّمًا".

• **والمتعدّدة نوعان**:

متعددّة لمتعدّد: **نحو**: "لقيتُ محمّدًا مُصعِدًا مُنحدِرًا".

ومتعددّة لواحد: **نحو**: "أقبل محمدٌ راكبًا متبسِّمًا".

• **والمتعددّة لمتعدّد نوعان**:

- **متّحدة**: وهي أن **يتّحد لفظها ومعناها**، فتثنى أو تُجمع، **نحو**: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ﴾[إبراهيم:٣٣]، الأصل دائبة ودائبًا، و**نحو**: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ﴾[الأعراف:٥٤].

- **ومختلفة**: وهي أن **يختلف لفظها ومعناها**، فَتُفرّق بغير عطف، **نحو**: "لقيته مُصْعِدًا منحدرًا"، ويقدر الأول للثاني وبالعكس.

• **والمتعددة لواحد نوعان:**

- **مترادفة**: إذا جعلنا "راكبًا" و"متبسّمًا" في قولنا: "أقبل زيدٌ راكبًا متبسِّمًا"، حالين من "زيد" حالًا بعد حال، فهي المترادفة، أي: المتتابعة.

- **ومتداخلة**: إذا جعلنا "راكبًا" حالًا من "زيد"، و"متبسّمًا" حالًا من فاعل "راكبًا" المستتر فيه، فهي المتداخلة لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى.

ومن أمثلة الحال المتعددة لواحد:

﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾[طه:٨٦].

﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾[القصص:٢١].

﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾[الإسراء:٢٢].

فصل

أنواع الحال المؤكِّدة ثلاثة:

الأول: مؤكّدة لعاملها:

- لفظًا ومعنى، **نحو**: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النساء:٧٩].

- أو معنى فقط، **نحو**: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[النمل:١٩].

والثاني: مؤكّدة لصاحبها:

نحو: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٩٩]، فـ"جميعًا" حال من فاعل "آمن"، وهو "مَن" الموصولة، مؤكدة لها؛ لأنّ "جميعًا" يدل على الإحاطة، فهي مؤكدة للعموم في "مَن" الموصولة.

والثالث: مؤكِّد لمضمون جملة قبلها:

نحو: "زيدٌ أبوك عطوفًا"، فإنّ العطف والحنوّ من شأن الأبوّة.

فصل

أوصاف الحال أربعة:

الأول: منتقلة لا ثابتة.

وهذا غالبًا لا لزومًا، فمن الغالب: "جاء زيد ضاحكًا".

ومن غير الغالب: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾[النساء:٢٨].

والثاني: مشتقة لا جامدة.

وهذا غالبًا لا لزومًا، فمن الغالب: المثال السابق.

ومن غير الغالب: "بعته مُدًّا بكذا".

والثالث: نكرة لا معرفة.

وهذا لزومًا، فإن وردت بلفظ المعرفة أُوّلت بنكرة، **نحو:** "جاء وحده"، أي: منفردًا، و"أرسلها العراك"، أي: معتركة.

والرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنى.

وهذا لزومًا، فتكون وصفًا، لا مصدرًا، فلذلك جاز: "جاء زيد ضاحكًا"، وامتنع: "جاء زيدٌ ضَحِكًا"؛ لأنّ "ضحكًا" مصدر، و"زيد" ذات، والمصدر يباين الذات.

فإن وردت بلفظ المصدر فمؤوّلة بالوصف، **نحو:** "طلع بغتة"، و"جاء ركضًا"، أي: مباغتًا، وراكضًا.

مسألتان تتعلّقان بأوصاف الحال:

المسألة الأولى: في مجيء الحال ثابتة على غير الغالب.

تقع الحال وصفًا ثابتًا في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تكون مؤكِّدة، **نحو:** ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرًا﴾[النمل:١٠]، ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيًّا ٣٣﴾[مريم:٣٣].

الثانية: أن يدل عاملها على الخلق والإيجاد، كالفعل "خلق".

نحو: "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها"، فـ: يديها: بدل بعض، وأطول: حال ملازمة ليديها؛ لأنّ ذلك مقارن للخلق والإيجاد، فهو ثابت لا يتغير، وعامل الحال "خلق".

الثالثة: أن تدل على الثبات بقرائن خارجية.

نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾[آل عمران:١٨]، و**نحو:** ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾[الأنعام:١١٤].

قلتُ: فـ"قائمًا" حال من "الله"، وعاملها "شهد"، و"مفصّلا" حال من "الكتاب"، وعاملها "أنزل"، وهما وصفان ثابتان؛ لأنّ دوام قيامه – تعالى – بالعدل لازم، وكذلك تبيين الكتاب للحق والباطل، وهذا معروف من أمر خارج عن الجملة، وهو صفات الخالق –سبحانه–، **والله أعلم**.

المسألة الثانية: في مجيء الحال جامدة على غير الغالب:

الحال الجامدة نوعان:

النوع الأول: حال جامدة مؤولة بالمشتق، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه، **نحو:** "كر زيد أسدًا"، أي: شجاعًا. و"بدت الجارية قمرًا"، أي: مضيئة.

الثانية: أن تدل على مفاعلة، **نحو:** "بعته يدًا بيد"، أي: متقابضين، و"كلمته فاهُ إلى فيَّ"، أي: متشافهين.

الثالثة: أن تدل على ترتيب، كـ: "ادخلوا رجلًا رجلًا"، أي: مترتبين.

والنوع الثاني: حال جامدة غير مؤولة بالمشتق، وذلك في مواضع، منها:

أولًا: أن تكون موصوفة، وتسمّى حينئذٍ: حال موطِّئة، **نحو:** ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ١٧﴾[مريم:١٧].

قلتُ: تسمّى الحال الجامدة الموصوفة (حالًا موطِّئة) بكسر الطاء؛ لأنّها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق بعدها، فـ"بشرًا" في الآية: حال من فاعل "تمثّل" -وهو المَلك-، و"سويًّا": نعت "بشرًا"، وهو المسوّغ لوقوع الحال جامدة، أي: لأنّه الحال في الحقيقة، وهذا الاسم الجامد وطّأ الطريقَ له بمجيئه قبله موصوفًا به، **والله أعلم**.

ثانيًا: أن تكون دالة على سعر، **نحو:** "بعته مُدًّا بكذا".

ثالثًا: أن تكون فرعًا لصاحبها، **نحو:** "هذا حديدك خاتمًا"، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[الأعراف:٧٤].

فصل

صاحب الحال معرفة، ولا يقع نكرة - في الغالب - إلا بمسوغ.

ومسوّغات مجيء صاحب الحال نكرة ثلاثة:

أولًا: أن يتقدم عليه الحال.

نحو: "في الدار جالسًا رجلٌ"، وقوله:

لِمَيَّة موحِشًا طَلَلُ ... يلوح كأنه خلل

وثانيًا: أن يكون مخصوصًا:

إما بوصف، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾[البقرة:٨٩].

أو بإضافة، **نحو:** ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾[فصلت:١٠].

أو بمعمول، **نحو:** "عجبت من ضربٍ أخوك شديدًا".

وثالثًا: أن يكون مسبوقًا بنفي أو شبهه.

نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾[الحجر:٤].

وشبهُ النّفي:

- النَّهي، **نحو:** "لا يبغِ امرؤ على امرئ مُستسهلًا".

- والاستفهام، كقوله: "يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقيًا".

قلتُ: قد يقع صاحب الحال نكرة بغير مُسوّغ على غير الغالب، ومنه ما رُوِّينا -سماعًا- في صحيح البخاريّ عن عائشة رضي الله عنها قالت: "خرج النبي ﷺ في

مرضه، فصلى بالناس وهو جالس، وصلى وراءه قومٌ قيامًا"، والشاهد فيه: "قومٌ قيامًا"، والله أعلم.

قال الشيخ خالد الأزهري: "وإذا ثبت مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ، هل يقاس عليه أو لا؟ ذهب سيبويه إلى الجواز، والخليل ويونس إلى المنع".

فصل

للحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها: جواز التقديم والتأخير.

وهو الأصل.

نحو: "جاء زيدٌ ضاحكًا"، و: "ضربت اللّصَ مكتوفًا".

فيجوز في: ضاحكًا و: مكتوفًا: أن تقدمهما على المرفوع والمنصوب.

والثانية: وجوب تأخر الحال.

- كأن تكون محصورة، **نحو:** ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[الأنعام:٤٨].

- أو يكون صاحبها مضافًا إليه، **نحو:** "سرني عمل محمدٍ مخلَصًا".

والثالثة: وجوب تقدم الحال.

كما إذا كان صاحبها محصورًا. **نحو:** "ما جاء راكبًا إلا زيدٌ".

مسألة في مجيء الحال من المضاف إليه:

تجيء الحال من المضاف إليه بثلاثة شروط:

الأول: إذا كان المضاف بعضَه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[الحجر:٤٧]، وقوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[الحجرات:١٢].

والثاني: أن يكون المضاف كبعضه، نحو قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[البقرة:١٣٥].

فـ "حنيفًا" حال من "إبراهيم" المضاف إليه الملّة، والملّة كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنّه لو قيل: واتبع إبراهيم، لكان صحيحًا.

والثالث: أن يكون المضاف عاملًا في الحال. نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٤]، و"أعجبني انطلاقك منفردًا"، و"هذا شارب السويق ملتوتًا".

فصل

للحال مع عاملها ثلاث حالات:

إحداها: جواز التقديم والتأخير.

وذلك إذا كان العامل متصرّفًا: كـ: "جاء زيدٌ راكبًا". و"زيد منطلق مسرعًا".

ومنه قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧].

والثانية: تقدم الحال وجوبًا.

كما إذا كان لها صدر الكلام، كاسم الاستفهام، نحو: "كيف جاء زيد؟"

والثالثة: تأخر الحال وجوبًا.

وذلك إذا كان العامل:

- **فعلًا جامدًا**، نحو: "ما أحسنه مقبلًا".

- **أو صفة تشبه الفعل الجامد**، وهو اسم التفضيل، نحو: "هذا أفصح الناس خطيبًا"؛ فإنّه لـمّا لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع، انحطّ عن درجة اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، فجعل موافقًا للجامد.

- **أو اسم فعل**، نحو: "نزال مسرعًا".

- **أو لفظًا مضمَّنًا معنى الفعل دون حروفه**، كاسم الإشارة، فإنّ فيه معنى الفعل، وهو "أشير" دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[النمل:٥٢].

فصل

تقع الحال على ثلاث صور:

الأولى: أن تقع اسمًا مفردًا.

أي: ليس جملة ولا شبه جملة، نحو: "جئت راكبًا"، و"جئنا راكبَينِ"، و"جئنا راكبِينَ".

والثانية: أن تقع شبه جملة.

وهي:

إما ظَرفًا، نحو: "رأيت الهلال بين السحاب".

أو جارًا ومجرورًا، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[القصص:٧٩].

ويتعلقان بحال محذوف تقديره: مستقرًا أو استقرَّ.

والثالثة: أن تقع جملة.

وهي إما فعليّة، نحو: "جاء زيدٌ يمشي".

أو اسميّة، نحو: "جاء زيدٌ وهو يمشي".

وشروط وقوع الحال جملةً ثلاثةٌ:

أحدها: كونها خبرية، فلا يصح مجيئها إنشائية، لذا لم يصح أن تكون الواو في قول الشاعر: "اطلبْ ولا تَضْجَر مِنْ مَطْلَبِ" للحال، بل هي عاطفة.

والثاني: أن تكون غير مُصدَّرة بدليل استقبال. كالسين وسوف، لذا لم يصح إعراب "سَيَهْدِينِ" من قوله تعالى: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾[الصافات:٩٩] حالًا، بل هي جملة استئنافية.

والثالث: أن تكون مرتبطة بصاحبها. نحو: "جاء زيدٌ وهو يمشي"، فالواو والضّمير رابطان للجملة الحالية بصاحبها.

وأنواع رابط الجملة ثلاثة:

الأول: الواو والضّمير معًا. نحو: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[البقرة:٢٤٣].

والثاني: الضمير فقط. **نحو**: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾[البقرة:٣٦]، أي: متعادين.

والثالث: الواو فقط، **نحو**: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾[يوسف:١٤].

وإنّما جعلت الواو في باب الحال رابطة؛ لأنّها تدلّ على الجمع، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها.

قال الشيخ خالد الأزهري: "فجملة: ﴿وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾[يوسف:٨] حال من الذئب، مرتبطة بالواو، ولا دخل لـ"نحن" في الربط؛ لأنّها لم ترجع إلى صاحب الحال"[1].

وقال أبو حيّان: "ولا يقدر ضمير محذوف من هذه الجمل الواقعة أحوالًا، وذهب ابن جنّي في سر صناعة الإعراب إلى أنّه لابدَّ من تقدير الضّمير الرابط مع الواو، فإذا قلت: "جاء زيدٌ والشمس طالعة"، فتقديره: والشمس طالعة وقت مجيئه، ثم حذف الضمير، ودلّت الواو على ذلك"[2].

قلتُ: وعلى رأي ابن جنّي يكون التقدير في الآية: ونحن عصبة وقت أكله، فيكون الرابط هو الضمير العائد على "الذئب"، ثم حذف ودلّت الواو عليه، وهذا أقرب من جهة المعنى، **والله أعلم**.

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٦٧٤/٢).
(٢) التذييل والتكميل (١٧٣/٩).

مسألة: ربط الجملة الحالية بالواو له ثلاثة أحكام:

الأول: **جائز**: وهو الأصل، كما سبق.

والثاني: **واجب**: وذلك قبل (قد) الداخلة على المضارع. **نحو**: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾[الصف:٥].

والثالث: **ممتنع**: وذلك في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف. **نحو**: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾[الأعراف:٤].

والثانية: المؤكدة لمضمون الجملة. **نحو**: "هو الحق لا شك فيه"، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢].

والثالثة: الماضي التالي (إلا). **نحو**: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾﴾[الحجر:١١].

والرابعة: الماضي المتلوّ بـ(أو). **نحو**: "لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ".

قلتُ: لا تقترن بالواو هنا؛ لأنّها في تقدير شرط، أي: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك ما كان في تقديره، **والله أعلم**.

والخامسة: المضارع المنفي بـ(لا). **نحو**: "أقبل محمدٌ لا ينظر إلى السماء"، و**نحو**: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[المائدة:٨٤].

والسادسة: المضارع المنفي بـ(ما). **نحو**: "جاء زيدٌ ما يضمرُ شرًّا".

والسابعة: المضارع المثبت، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ⑥﴾[المدثر:٦].

فصل

حذف عامل الحال له ثلاثة أحكام:

أولًا: الجواز إذا دلَّ عليه دليلٌ، والدليل نوعان:

الأول: دليل حالي. كقولك لقاصد السفر: راشدًا، وللقادم من الحج: مأجورًا، بإضمار: تسافر، ورجعت.

والثاني: دليل مقالي. نحو: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾[القيامة:٤]، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[البقرة:٢٣٩]بإضمار: نجمعها، وصلّوا.

ثانيًا: الوجوب قياسًا في أربع صور:

إحداها: مع الحال السادة مسدّ الخبر. نحو: "ضربي زيدًا قائمًا".

والأصل: حاصلٌ إذا كان قائمًا، فحذف الخبر المتضمن لعامل الحال وهو "كان" التّامة.

والثانية: مع الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها. نحو: "زيدٌ أبوك عطوفًا".

وهذه الحال معمولة لمحذوف وجوبًا تقديره: أحقه.

والثالثة: مع الحال التي يُبَيَّنُ بها ازديادٌ أو نقص بتدريج. نحو: "تصدق بدينار فصاعدًا"، و"اشتره بدينار فسافلًا".

فـ"صاعدًا" و"سافلًا" حالان، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملًا قد حُذف وبقي معموله، من عطف الإخبار على الإنشاء، والأصل: تصدق بدينار فذهب المتصدّق به صاعدًا، واشتره بدينار فانحطّ المشتري به سافلًا.

والرابعة: إذا كانت الحال بدلًا من اللّفظ بالفعل، **نحو**: "أقائمًا وقد قعد الناس". أي: أتوجد.

قلتُ: ظاهر كلام النحاة أنّ الحال يكون بدلًا من اللفظ بالفعل إذا كان القصد منها التوبيخ، كما في المثال، وقيل: هذا النوع سماعيّ لا قياسيّ، والله أعلم.

ثالثا: الوجوب سماعًا:

وذلك في غير ما ذكر، **نحو**: "هنيئًا لك". أي: ثبت لك الخير هنيئًا، أو "أَهْنَأَكَ هنيئًا".

باب التّمييز

هو: اسم نكرة، بمعنى "مِن"، مُبيّنٌ لإبهام اسمٍ أو نسبة.

- "**اسم نكرة**": **خرج به**: **نحو**: "زيد حسن وجهَه"، بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به، لا التمييز؛ لأنّه معرفة بالإضافة.

- "**بمعنى من**": **خرج به**: الحال فإنه بمعنى: في حال كذا، لا بمعنى "من".

- "**مُبيّنٌ لإبهام**": **خرج به**: **نحو**: "لا رجل"، فإنه وإن كان على معنى "من" لكنها ليست للبيان، بل هي للاستغراق.

فصل

التّمييز نوعان:

أحدهما: تمييز الاسم المبهم.

ويسمّى تمييز ذات أو تمييز مفرد.

والأسماء المبهمة أربعة أنواع:

أحدها: العدد. **نحو**: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤].

والثاني: المقدار. وهو:

- إما مساحة: **نحو**: "عندي شبر أرضًا".

- أو كيل: **نحو**: "عندي قفيزٌ بُرًا".

- أو وزن: نحو: "عندي منوان عسلًا".

والثالث: ما يشبه المقدار. **نحو**: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ١٠٩﴾[الكهف:١٠٩]. فـ"المثل" شبيه بالمساحة، و**نحو**: "عندي نِحْيٌ عسلًا"، فـ"النِّحْيُ" شبيه بالكيل، و**نحو**: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ٧﴾[الزلزلة:٧]، فـ"المثقال" شبيه بالوزن.

والرابع: ما كان فرعًا للتمييز، **نحو**: "هذا خاتمٌ حديدًا"، فإن الخاتم فرع الحديد.

والثاني: تمييز النسبة المبهمة.

ويسمّى تمييز جملة.

وهو أربعة أنواع:

أحدها: المنقول عن الفاعل. **نحو**: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤].

أصله: شيبُ الرأس.

وثانيها: المنقول عن المفعول. **نحو**: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢].

أصله: عيونَ الأرض.

وثالثها: المنقول عن المبتدأ. **نحو**: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[الكهف:٣٤].

أصله: **مالي أكثر منك**: فنُقل المضاف وجعل تمييزًا، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه، فارتفع وانفصل.

ورابعها: غير المنقول. **نحو**: "امتلأ الإناء ماءً"، ومنه: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ١٨﴾[الكهف:١٨].

فصل

تمييز الاسم المبهم: يجوز أن تجره بـ"مِن"، **نحو**: "هذا شبرٌ من أرضٍ"، و"هذا رطلٌ من عسلٍ"، إلا إذا كان الاسم عددًا، **نحو**: "عشرين درهمًا"، أو مضافًا، **نحو**: ﴿بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[الكهف:١٠٩]، و﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[آل عمران:٩١].

وتمييز النسبة المبهمة: لا يجوز جرُّه بـ"من"، إلا إذا كان غير منقول فيجوز جرّه، فتقول في **نحو**: "لله دره فارسًا": من فارسٍ، وفي: "امتلأ الإناء ماءً": من ماءٍ.

تنبيه:

ما ذكرته من تقسيم التمييز إلى نوعين، هو ما عليه الجمهور، وذهب أبو حيان في اللمحة البدرية إلى أنّ التمييز هو ما يُبين الذات المبهمة، وجعله شاملًا للنوعين بدليل ما ذكره من الأمثلة، وتبعه في ذلك تلميذه ابن آجروم في الجرومية.

وهو خلاف لفظيّ؛ لأنّ مَن قال إنّ التمييز رفع إبهام عن الذات، قسّم الذات إلى نوعين: ذات مذكورة، وذات مقدرة، قال ابن الحاجب في كافيته: "التمييز: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة".

وأرادوا بالمذكورة تمييز المفرد، وبالمقدرة تمييز النسبة، فرجعوا به إلى النوعين.

وعبارة الجمهور أوضح، كما ذكر ابن هشام في شرح اللمحة البدرية لشيخه أبي حيّان.

فإن قيل: ما معنى الذات المقدّرة في تمييز الجملة؟

قلتُ: معنى ذلك أنّ الفعل في نحو قولنا: "حسن زيد علمًا"، مسند في اللفظ إلى (زيد) وهو في المعنى مسندٌ إلى مقدّر لـ(زيد) به تعلّق، وذلك الإسناد مبهم لاحتماله أشياء كثيرة تتعلّق به، والتقدير: "حسُن علم زيد علمًا"، فقد رفعت الإبهام بقولك: (علمًا) عن ذات مقدرة، أي: إبهام النسبة إلى (عِلم زيد) المقدّر، كما رفعت الإبهام بـ(الدرهم) عن الذات المذكورة وهي العشرون في قولك: "عشرون درهمًا"، **والله أعلم**.

فصل

النَّاصب لتمييز الاسم المبهم: هو الاسم المبهم نفسه، فـ"عندي رطلٌ عسلًا"، "عسلًا" تمييز منصوب، والنّاصبُ له هو الاسم المبهم "رطلٌ".

والنّاصب لتمييز النّسبة: هو الفعل المسند أو ما يشبهه، فـ"طاب زيدٌ نفسًا"، "نفسًا" تمييز منصوب، والنّاصب له هو الفعل "طاب".

و﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[الكهف:٣٤]، "مالًا" تمييز منصوب، والنّاصب له ما يشبه الفعل، وهو أفعل التفضيل "أكثر".

فصل

لا يتقدم التّمييز بنوعيه على عامله.

فلا يقال: "عندي عسلًا رطلٌ"، ولا "رجلًا ما أحسن زيدًا"، وكذا "نفسًا طاب زيدٌ" على الأصح.

قلتُ: قولي: "على الأصح" أي: في تمييز النسبة إذا كان عامله متصرفًا، **نحو:** "طاب" فإنّ فيه خلافًا، المختار عندي عدم الجواز، لذا قلت على الأصح، وقد ذكرت المسألة بالتفصيل والترجيح في كتابي "المغني في مسائل الخلاف النّحوي والصرفيّ"، **والله أعلم**.

باب حروف الجر

حروف الجر قسمان:

أولًا: الحروف التي تجرّ الظاهر والمضمر، وهي سبعة:

(من). نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[الأحزاب:٧].

و(إلى). نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[المائدة:٤٨]، ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[الأنعام:٦٠].

و(عن). نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٖ ١٩﴾[الانشقاق:١٩]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾[المائدة:١١٩].

و(على). نحو: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ٢٢﴾[المؤمنون:٢٢].

و(في). نحو: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾[الذاريات:٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾[الزخرف:٧١].

و(الباء). نحو: ﴿ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ﴾[النساء:٣٩]، ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾[الأحقاف:٣١].

و(اللام). نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[البقرة:٢٨٤]، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[البقرة:١١٦].

ثانيًا: الحروف التي تجرّ الظّاهر، وهي سبعة:

ثلاثة منها لا تختص بظاهر معيّن وهي:

(حتى). نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾[القدر:٥].

و(الكاف). نحو: ﴿وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ٣٧﴾[الرحمن:٣٧].

و(الواو). نحو: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾[الفجر:١-٢].

واثنان منها يختصان بالزمان، وهما:

(مذ). نحو: "ما رأيتك مذ يومين".

و**(منذ).** "ما رأيتك منذ يومين".

وواحد يختص بالنّكرات، وهو:

(رُبَّ). نحو: "رُبَّ عجلةٍ تورث ندمًا".

وواحد يختص بـ(الله) و(رَبّ) مضافًا للكعبة، أو لياء المتكلّم، وهو:

(التّاء). نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء:٥٧]، و"ترب الكعبة"، و"تربي لأفعلن".

معاني الحروف

ـ (مِن)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: التبعيض. نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[آل عمران:٩٢].

والثاني: بيان الجنس. نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[الكهف:٣١].

والثالث: ابتداء الغاية المكانية والزمانية. نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[الإسراء:١]، ونحو: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة:١٠٨].

ـ (اللام)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: الملك. نحو: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾[البقرة:١١٦].

والثاني: انتهاء الغاية. **نحو**: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[الرعد:٢].

والثالث: الاستعلاء. **نحو**: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[الإسراء:١٠٩]، أي: عليها.

- (الباء)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: الإلصاق. **نحو**: "أمسكت بزيد".

والثاني: الاستعانة. **نحو**: "كتبت بالقلم".

والثالث: السببية. **نحو**: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[المائدة:١٣].

- (في)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: الظرفية. **نحو**: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾[الروم:٣]، و**نحو**: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[الروم:٤].

والثاني: السببية. **نحو**: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[النور:١٤].

والثالث: الاستعلاء. **نحو**: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١].

- (على)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: الاستعلاء. **نحو**: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[المؤمنون:٢٢].

والثاني: الظرفية. **نحو**: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[القصص:١٥]، أي: في حين غفلة.

والثالث: المصاحبة. **نحو**: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[الرعد:٦]، أي: مع ظلمهم.

ـ (عن)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: المجاوزة. **نحو:** "سرت عن البلد"، و"رميت عن القوس".

والثاني: الاستعلاء. كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾[محمد:٣٨]، أي: على نفسه.

والثالث: التعليل. **نحو:** ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾[هود:٥٣]أي: لأجله.

ـ (الكاف)، ومن أشهر معانيها ثلاثة:

أحدها: التشبيه. **نحو:** ﴿وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ٣٧﴾[الرحمن:٣٧].

والثاني: التعليل. **نحو:** ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[البقرة:١٩٨]، أي: لهدايته إياكم.

والثالث: التوكيد، وهي الزائدة. **نحو:** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[الشورى:١١]، أي: ليس شيء مثله.

ـ (إلى) و(حتى)، ولهما معنيان:

أحدهما: انتهاء الغاية المكانية، **نحو:** ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[الإسراء:١]، **ونحو:** "أكلت السمكة حتى رأسها".

والثاني: انتهاء الغاية الزمانية، **نحو:** ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾[البقرة:١٨٧]؛ **ونحو:** ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾[القدر:٥].

ـ (الواو) و(التاء)، ولهما معنى واحد وهو:

القسم. **نحو:** ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾[الفجر:١-٢]، و**نحو:** ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[يوسف:٩١].

ـ (مذ) و(منذ)، لهما ثلاثة معانٍ:

أحدها: ابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضيًا. **نحو:** "ما رأيتك منذ سنة".

أي: من سنة ماضية.

والثاني: الظرفية، إن كان الزمان حاضرًا. **نحو:** "ما رأيتك منذ يومنا".

أي: في يومنا هذا.

والثالث: بمعنى من وإلى معًا، إن كان معدودًا. **نحو:** "ما رأيتك مذ يومين".

أي: ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

ـ (رُبَّ)، لها معنيان:

أحدهما: التكثير، وهو كثير في استعمالها، كقوله ﷺ: **«يا رب كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة»**.

والثاني: التقليل، وهو قليل في استعمالها، كقول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلده أبوان

يريد بذلك: آدم وعيسى عليهما السلام.

وقد تحدثت بالتفصيل عن معاني حروف الجر في كتابي: "الوافي في معاني الحروف".

فصل

ثلاث مسائل تتعلّق بحروف الجر:

المسألة الأولى: استعمال بعض حروف الجر أسماء، وهي خمسة:

الأول: (الكاف):

والأصح أنّ اسميتها مخصوصة بالشّعر، كقول الشاعر: "يضحكن عن كالبَرَد المُنْهَمّ"

الثاني والثالث: (عن) و(على):

وذلك، إذا دخلت عليهما (مِن)، كقول الشاعر: "من عن يميني مرة وأمامي"، وقوله: "غدت مِن عليه بعدما تم ظمؤها".

والرابع والخامس: (مذ) و(منذ):

وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوع. **نحو**: "ما رأيته مذ يومان"، أو "منذ يوم الجمعة"؛ وهما حينئذ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس.

والثاني: أن يدخلا على الجملة. **نحو**: "ما رأيتك مذ خرجت"، و"منذ أنا صغيرٌ"، وهما، حينئذ، ظرفان باتفاق.

المسألة الثانية: حروف الجر التي يزاد بعدها (ما) ويبقى عملها خمسة:

(مِن). **نحو**: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[نوح:٢٥].

و(عن). **نحو**: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون:٤٠].

و(**الباء**). **نحو**: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[النساء:١٥٥].

و(**رُبَّ**). **نحو**: "رُبّما ضربةٍ بسيف صقيل".

و(**الكاف**). **نحو**: "كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارم".

المسألة الثالثة: يجوز أن تحذف (رُبَّ) ويبقى عملها.

ولهذا الحذف أربعة أحكام:

أحدها: (**كثير**)، بعد (الفاء)، كقوله: "فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضعِ".

فالفاء: حرف عطف، و(مثلك): مجرور لفظًا بـ"رب" المحذوفة، مرفوع محلًّا على أنّه مبتدأ، و(حبلى): بدل من "مثلك" و"قد طرقت" خبر، و"مرضع" عطف على "حبلى".

والثاني: (**أكثر**)، بعد (الواو)، كقوله: "وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله".

والثالث: (**قليل**)، بعد (بل)، كقول الشاعر: بل مَهمَهٍ قطعت بعد مهمه".

"بل" حرف عطف، و"مهمه" مجرور لفظًا بـ"رب" المحذوفة، مرفوع محلًّا على أنّه مبتدأ، و"قطعت" خبر، ويجوز أن يكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ"قطعت".

والرابع: (**أقل**)، بدون الحروف السابقة، كقول الشاعر: "رسمِ دارٍ وقفت في طلله".

باب الإضافة

الإضافة: تركيب يتكون من أمرين:

الأول: مضاف، ويعرب على حسب موقعه في الجملة.

والثاني: مضاف إليه، ويكون دائمًا مجرورًا بالمضاف على الأصح.

نحو: "هذا كتابُ محمدٍ"، و"اشتريت كتابَ محمدٍ"، و"وضعت القلم على كتابِ محمدٍ"، **فـ(كتاب)** في جميع الأمثلة: مضاف يعرب على حسب موقعه، **و(محمد)** في جميع الأمثلة: مجرور بالمضاف.

فصل

يحذف لأجل الإضافة ثلاثة أمور من المضاف:

أحدها: التنوين. **نحو**: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾[المائدة:٩٦].

والثاني: نون التثنية. **نحو**: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[المسد:١].

والثالث: نون جمع المذكر السالم. **نحو**: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الحج:٣٥].

فصل

الإضافة لها ثلاثة معانٍ:

أحدها: بمعنى اللام، وهو الأصل.

نحو: "كتاب محمدٍ"، و"قفل البابِ"، أي: لمحمد، وللباب.

والثاني: بمعنى (مِن)، وهو كثيرٌ.

وضابطها:

- أن يكون المضاف بعض المضاف إليه.

- وأن يكون المضاف إليه صالحًا للإخبار به. **نحو**: "خاتم فضة".

أي: من فضة.

فإن انتفى الشرطان معًا، **نحو**: "ثوب زيد"، أو الأول فقط، **نحو**: "يوم الخميس"، أو الثاني فقط؛ **نحو**: "يد زيد"؛ فالإضافة بمعنى اللام.

والثالث: بمعنى (في) وهو قليل.

وضابطها:

أن يكون الثاني ظرفًا للأول؛ **نحو**: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[سبأ:٣٣]، و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[يوسف:٣٩]. أي: في الليل، وفي السّجن.

فصل

الإضافة نوعان:

أحدهما: إضافة لفظية غير محضة:

وضابطها أمران:

- أن يكون المضاف صفة مشتقة، وهي: اسم الفاعل، **نحو**: "ضارب زيد". واسم المفعول، **نحو**: "مضروب العبد". والصفة المشبهة، **نحو**: "حسن الوجه".

- وأن يكون المضاف إليه معمولًا لتلك الصّفة.

والثاني: إضافة معنوية محضة:

وضابطها:

- **ما انتفى فيها الأمران**، **نحو**: "غلام زيد".
- **أو الأول: فقط**، **نحو**: "إكرام زيد".
- **أو الثاني: فقط**، **نحو**: "كاتب القاضي".

تنبيه:

تسمى الإضافة باللّفظية؛ لأنها أفادت أمرًا لفظيًا فقط، وهو التخفيف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع.

وتسمّى بغير المحضة؛ لأنها في تقدير الانفصال، فقولنا: "ضارب زيد" في تقدير الانفصال، أي: يصح أن تقول: "ضاربٌ زيدًا"، فتفصل المضاف -فتجعله عاملًا- عن المضاف إليه -فتجعله معمولًا منصوبًا به-.

والإضافة المعنوية لها فائدتان:

الأولى: التعريف، أي: تعرف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ"كتاب زيد".

الثانية: التخصيص: أي: تخصص المضاف بالمضاف إليه، وذلك في موضعين:

الأول: إن كان المضاف إليه نكرة؛ كـ"كتاب امرأة".

الثاني: أن يكون المضاف متوغلًا في الإبهام؛ كـ"غير ومثل"، **نحو**: "مررت برجل مثلك"، أو "غيرك".

قلتُ: (مثل) و(غير) إذا أريد بهما العموم، فإنهما لا يتعرفان بالإضافة كما مثلت، وإن أريد بهما الخصوص، فإنّهما يتعرفان بالإضافة، كأن تقع (غير) بين ضدين معرفتين، **نحو:** رأيت العلم غير الجهل، أو تضاف (مثل) إلى معرفة مشتهرة بصفة، **نحو:** "مُحَّد مثل عنترة"، أي: في الشجاعة، **والله أعلم**.

تنبيه:

تسمى الإضافة بالمعنوية؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًا، وهو التّعريف أو التّخصيص.

وتسمّى الإضافة المعنوية بالمحضة؛ لأنّها خالصة من تقدير الانفصال، فقولنا: "كتاب زيدٍ" ليس على تقدير الانفصال، بمعنى لا يصح أن تقول: "كتابٌ زيدًا" فتفصل المضاف -فتجعله عاملًا- عن المضاف إليه -فتجعله معمولًا-، بخلاف الإضافة اللفظية كما مرّ.

فصل

لا تدخل (أل) على الإضافة المعنوية، وتدخل على الإضافة اللفظية في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بـ(أل)، **نحو:** "وهن الشافياتُ الحوائمِ".

والثانية: أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه (أل). **نحو:** "الضارب رأسِ الجاني".

والثالثة: أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه (أل)، **نحو:** "الودّ أنت المستحقة صفوِهِ".

والرابعة: أن يكون المضاف مثنى، **نحو:** "جاء الضاربا زيدٍ".

والخامسة: أن يكون المضاف جمع مذكر سالم، **نحو**: "جاء الضاربو زيدٍ".

فصل

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس:

مثال الصورة الأولى: "قُطعت بعضُ أصابعه"، وقراءة بعضهم: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[يوسف:١٠].

ومثال الصورة الثانية: "إنارة العقل مكسوف بطوع هوى".

وشرط ذلك في الصورتين: صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

فلا يجوز: "قامت غلام هند"، ولا: "قام امرأة زيد"؛ لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

فصل

الأسماء من حيث الإضافة والإفراد ثلاثة أنواع:

أحدها: أسماء صالحة للإضافة والإفراد، وهو الغالب، كغلام وثوب.

والثاني: أسماء يمتنع إضافتها، كالمضمرات، والإشارات، وكغير (أيّ) من الموصولات، وأسماء الشرط، والاستفهام.

والثالث: أسماء يلزم إضافتها، وهي نوعان:

- **أولًا: ما يلزم إضافته إلى المفرد، وهو نوعان:**

أحدهما: ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، **نحو**: كل، وبعض، وأي، وقبل، وبعد، وغير، وحسب.

والثاني: ما يلزم الإضافة لفظًا ولا يجوز قطعه، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يضاف للظاهر والمضمر، **نحو**: "كلا، وكلتا، وعند، ولدى، وقصارى، وسوى".

والثاني: ما يختص بالظاهر، **نحو**: "أولي، وأولات، وذي، وذات".

والثالث: ما يختص بالمضمر، **نحو**: "وحد" مضافًا لكل مضمر، و**نحو**: "لبيك" مضافًا لضمير المخاطب فقط.

• ثانيًا: ما يلزم إضافته إلى الجملة، وهو نوعان:

أحدهما: ما يضاف إلى الجملة بنوعيها، وهو: "إذ، وحيث".

فأما إذ؛ **نحو**: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾[الأنفال:٢٦]. وأما حيث؛ **نحو**: "جلست حيث جلس زيد"، و"حيث زيد جالس".

والثاني: ما يختص بالجمل الفعلية، وهو (لمّا) بمعنى: حين، وإذا، **نحو**: "لما جاءني أكرمته"، و**نحو**: ﴿إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[الطلاق:١].

فصل

مما يلزم الإضافة (كلا) و(كلتا)، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدها: التّعريف. فلا يجوز "كلا رجلين"، ولا "كلتا امرأتين".

والثاني: الدلالة على اثنين:

– **إما بالنص**، **نحو**: "كلاهما"، و﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[الكهف:٣٣].

– **أو بالاشتراك**، نحو قوله: "كلانا غني عن أخيه"، فإنّ كلمة "نا" مشتركة بين الاثنين والجماعة.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة. فلا يجوز "كلا زيد وعمرو".

فصل

ومما يلزم الإضافة (أيّ): ولها خمسة أنواع:

– **موصولة**: ولا تضاف إلا إلى معرفة. **نحو**: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩].

– **وصفة**: ولا تضاف إلا لنكرة. **نحو**: "مررت بفارسٍ أيِّ فارس".

– **وحال**: ولا تضاف إلا لنكرة. **نحو**: "مررت بزيدٍ أيَّ فارس".

– **واستفهامية**: وتضاف إليهما. **نحو**: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[النمل:٣٨]. و**نحو**: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾[الأعراف:١٨٥].

– **وشرطية**: وتضاف إليهما. **نحو**: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[القصص:٢٨]، وقولك: "أيُّ رجل جاءك فأكرمه".

تنبيه:

تضاف (أيّ) للنكرة مطلقًا، أي: سواء كانت مفردة أو مثنّاة أو جمعًا، **نحو**: "أي رجل"، و"أي رجلين"، و"أي رجال".

وتضاف للمعرفة بشرط كونها مثنّاة، **نحو**: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾[الأنعام:٨١]، أو مجموعة، **نحو**: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[هود:٧].

فصل

ومما يلزم الإضافة (غير):

وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وله استعمالان:

الأول: الإضافة:

وهو الأصل فيه، **نحو**: "أقبل الطلاب غير زيدٍ".

والثاني: جواز الإضافة والإفراد:

وذلك: إذا وقع بعد (ليس)، وعُلِم المضاف إليه، **نحو**: "قبضت عشرةً ليس غيرُها"، فتكون (غيرها) اسم ليس وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غيرها مقبوضًا.

ويجوز حذف المضاف إليه لفظًا، فيضم (غير) بغير تنوين، **نحو**: "قبضت عشرةً ليس غيرُ"، فتكون (غيرُ) اسم ليس مبنيٌّ على الضّم وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غيرُ مقبوضًا.

فصل

ومما يلزم الإضافة (حسب): ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ:

فتستعمل مضافة، وتعرب على حسب موقعها. **نحو**: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[المجادلة:٨]، و**نحو**: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[الطلاق:٣]، و**نحو**: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[الأنفال:٦٢].

والثاني: أن تكون بمنزلة لا غير في المعنى:

فتستعمل مفردة، وتبنى حينئذٍ على الضم، **نحو:** "رأيت رجلًا حسبُ"، و"رأيت زيدًا حسبُ"، و"قبضت عشرة فحسبُ"، أي: فحسبي ذلك.

فـ(حسب) في المثال الأول صفة؛ لأنّها بعد نكرة، وفي الثاني حال؛ لأنّها بعد معرفة، وفي الثالث مبتدأ؛ لأنّها بعد الفاء.

فصل

يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه.

وفيهما تفصيل:

أولًا: إذا حذف المضاف جاز في المضاف إليه أمران:

الأول: أن يخلف المضافَ في إعرابه. **نحو:** ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]، أي: أهل القرية.

قلتُ: مثَّل بعض النّحاة لهذا النوع بقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢] على أنّه بمعنى: أمر ربك، وفيه نظر؛ إذ فيه فرار من إثبات صفة المجيء لله التي أثبتها الله لنفسه، ومذهبُ السّلف في الأسماء والصّفات هو: إثبات ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ على ما يليق بجلاله، من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تكييف، ولا تعطيل، وعليه فلا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف في الآية، **والله أعلم**.

والثاني: أن يبقى على جره، وشرطه أن يكون المحذوف معطوفًا، على مضاف بمعناه، كقولهم: "ما مثلُ عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك" أي: ولا مثل أخيه.

ومنه قول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونارٍ توقد بالليل نارًا

أي: وكل نار.

ثانيًا: إذا حذف المضاف إليه جاز في المضاف ثلاثة أمور:

الأول: البناء على الضم. **نحو**: "ليس غير"، و**نحو**: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[الروم:٤].

والثاني: إعرابه منوّنًا. وهو الغالب؛ **نحو**: ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾[الفرقان:٣٩]، ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾[الإسراء:١١٠].

والثالث: إعرابه من غير تنوين، وشرط ذلك أن يعطف عليه اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف، كقولهم: "خذ ربع ونصف ما حصل".

فصل

الأصل عدم جواز الفصل بين المتضايفين.

ويستثنى من ذلك سبع مسائل:

منها ثلاث جائزة في السّعة:

إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله. كقراءة ابن عامر: ﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[الأنعام:١٣٧].

والثانية: أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني. كقراءة بعضهم: ﴿فلا تحسبنّ اللهَ مخلفَ وعدَه رسلِه﴾[إبراهيم:٤٧].

والثالثة: أن يكون الفاصل قسمًا. كقولك: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ".

والأربع الباقية تختص بالشّعر:

إحداها: الفصل بالأجنبيّ.

كقوله:

"أنجب أيامَ والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا"

ونعني بالأجنبي أي: معمول غير المضاف. فـ"أيام" مضاف، و"إذ" مضاف إليه، فَصَلَ بينهما "والداه" وهو أجنبيّ؛ لأنّه فاعل للفعل "أنجب"، ولا علاقة له بالمضاف.

والثانية: الفصل بفاعل المضاف، كقوله:

"ولا عدمنا قَهْرَ وجْدٌ صبِّ".

والثالثة: الفصل بنعت المضاف، كقوله:

"من ابن أبي شيخ الأباطح طالب".

فـ"أبي" مضاف، و"طالب" مضاف إليه، فصل بينهما نعت المضاف، وهو "شيخ الأباطح".

والرابعة: الفصل بالنداء، كقوله:

"كأنّ برذونَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقّ باللِّجامِ"

فـ"برذون" مضاف، و"زيد" مضاف إليه، فصل بينهما النداء وهو "أبا عصام"، أي: كأنّ برذون زيد يا أبا عصام.

فصل

المضاف لياء المتكلّم له حكمان:

الأول: يجب كسر آخره.

والثاني: يجوز فتح الياء وإسكانها.

مثاله: "غلامِيَ"، و"غلامِيْ".

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي:

١- **المقصور:** نحو: "فتى".

٢- **والمنقوص:** نحو: "قاضٍ".

٣- **والمثنى:** نحو: "ابنين".

٤- **وجمع المذكر السالم.** نحو: "مسلمِينَ".

فهذه الأربعة: آخرها واجبُ السّكون، والياء معها واجبة الفتح.

فتقول فيها: "فَتَايَ"، و"قاضِيَّ"، و"ابنايَ" في المثنّى المرفوع، و"ابنَيَّ" في المثنّى المنصوب والمجرور، و"مسلِمِيَّ" مطلقًا.

فأمّا وجوب السّكون؛ فلأنّ آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب، وجمع المذكر السالم مطلقًا، ياء مدغمة في ياء المتكلّم، والألف والحرف المدغم لا يقبلان التحريك.

وأمّا فتح الياء معها فللتخلّص من التقاء الساكنين، واختير الفتح لخفته.

تنبيه:

"**مُسلِمِيَّ**": **في حالة النصب والجر أصلها**: مُسلِمِينَ، فلمّا أضيفت للياء حُذفت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، فصارت مُسلِمِيَّ.

وفي حالة الرفع أصلها: مسلمون، فلمّا أضيفت للياء حُذفت النون للإضافة، وقلبت الواو ياءً، والضمةُ كسرةً، ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت مسلِمِيَّ.

وقد اختلف المعربون في إعرابها حالة الرفع على قولين:

أحدهما: أنّ الإعراب فيها مقدّر غير لفظيّ، فهي مرفوعة بواو مقدّرة، وهو قول ابن الحاجب في كافيته، وتبعه الشيخ خالد الأزهري في أزهريته.

والثاني: أنّ الإعراب فيها لفظيّ غير مقدّر؛ لأنّ الواو كالموجودة، وإنما قلبت لعارض الاستثقال، وهو قول غالب المعربين.

قلتُ: والثاني أظهر، لأنّا لو سلمنا ذهاب الواو بالكلية، لكنّا نقدر بالضمة لأنّها الأصل، ألا ترى أنّا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة، فـ"أخي"، و"أبي" أصلهما: "أخوي"، و"أبوي"، فحذفت الواو، ولم يقل أحد من النّحاة المتقدمين ولا المتأخرين بأنّ الواو هنا علامة إعراب مقدرة، بل أجمعوا على تقدير الضّمة، **والله أعلم**.

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

الأسماء العاملة عمل الفعل سبعة:

أولًا

المصدر

وهو: الاسم الدال على حدث الفعل دون زمانه. **نحو:** "الضرب"، فهو يدل على حدث، أي: حدوث الفعل، ولا يدل على زمن وقوع الحدث.

وأنواعه، وأوزانه، ذكرتها بالتفصيل في كتابي: "الشّافي في علم الصّرف".

فصل

ويعمل المصدر عمل فعله، فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، إن كان يحل محلَّه "أن" والفعل، أو "ما" والفعل.

مثال الأول: **نحو:** "عجبت من ضربك زيدًا أمسِ"، و"يعجبني ضربك زيدًا غدًا". أي: أن ضربته وأن تضربه.

ومثال الثاني: **نحو:** "يعجبني ضربك زيدًا الآن". أي: ما تضربه.

ولا يجوز في **نحو:** "ضربت ضربًا زيدًا"، كونُ زيدًا منصوبًا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشَّرط.

فصل

وأقسام المصدر ثلاثة:

الأول: المضاف:

وعمله أكثر، **نحو:** ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١].

والثاني: المُنَوَّن:

وعمله أقيس، **نحو:** ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾[البلد:١٤-١٥].

قلتُ: المنوّن هو المجرد من الإضافة و"أل"؛ إذ لا يكون منونًا إلا بهذا التجرد، **والله أعلم**.

والثالث: المقرون بأل:

وعمله ضعيف، كقوله: "ضعيفُ النكايةِ أعداءَه".

فصل

والمصدر المضاف له أربع حالات:

الأولى: أن يضاف المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، **نحو:** "يعجبني شرب زيدٍ العسلَ".

والثانية: أن يضاف المصدر إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله، **نحو:** "يعجبني شرب العسلِ زيدٌ".

والثالثة: أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، **نحو:** ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ٤٠﴾[إبراهيم:٤٠]، ولو ذكر لقيل: دعائي إياك.

والرابعة: أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، **نحو:** ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾[فصلت:٤٩]، ولو ذكر لقيل: من دعائه الخير.

ثانيًا

اسم الفاعل

وهو: ما دل على الحدث والحدوث وفاعله.

فخرج بالحدوث: **نحو:** "أفضل وحسن"؛ فإنهما إنما يدلان على الثبوت.

وخرج بذكر فاعله: **نحو:** "مضروب"؛ لأنّه يدل على المفعول لا على الفاعل.

قلتُ: فإن دلّ اسم الفاعل على الثبوت والاستمرار، فإنّه يقوى شبهه بالإضافة المعنويّة فيتعرف بالإضافة، فيصح أن يكون نعتًا للمعرفة حينئذٍ، ويُحمل عليه -عند بعض المعربين- قولُه تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾[الفاتحة:٤]، و﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾[غافر:٣]، وقد أشار إلى ذلك القاضي الشهاب الخفاجي في حاشيته على أنوار التنزيل، **والله أعلم.**

فصل

اسم الفاعل يعمل عمل فعله، وله حالتان:

الأولى: أن يكون مقترنًا بأل. فيعمل مطلقًا، **نحو:** "هذا الضاربُ زيدًا أمسِ"، أو الآن، أو غدًا.

والثانية: أن يكون مجردًا منها. فيعمل بشرطين:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال.

والثاني: اعتماده على استفهام، **نحو:** "أضاربٌ زيدٌ عمرًا"، أو نفي، **نحو:** "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا"، أو مخبر عنه، **نحو:** "زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا"، أو موصوف، **نحو:** "مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرًا".

فصل

الاسم الفضلة الذي يتلو اسم الفاعل له حالتان:

الأولى: أن يكون تاليًا للعامل.

فيجوز فيه وجهان:

الأول: أن ينصب باسم الفاعل، ويكون اسم الفاعل حينئذٍ منوّنًا.

الثاني: أن يجرّ بإضافته.

وقد قرئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾[الطلاق:٣]، و﴿هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[الزمر:٣٨]؛ بالوجهين:

بَالِغُ أَمْرِهِ، وبَالِغٌ أَمْرَه، وكَاشِفَاتُ ضُرِّهِ، وكَاشِفَاتٌ ضُرَّه.

والثانية: أن يكون غير تالٍ للعامل.

فيجب نصبه. نحو: "خَلِيفَةً" من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةًۖ﴾[البقرة:٣٠].

ثالثًا

صيغ المبالغة

وهي صيغ محوّلة من صيغة "فاعل" –للمبالغة والتكثير– إلى الأوزان الخمسة التالية:

الأول: فَعَّال. **نحو:** "غفّار".

والثاني: فَعُول. **نحو:** "غفور".

والثالث: مِفْعَال. **نحو:** "مِعطاء".

والرابع: فَعِيل. **نحو:** "سميع".

والخامس: فَعِل. **نحو:** "فَرِح".

تنبيه:

الصيغ الثلاث الأولى: تكون للمبالغة بكثرة، وما بعدها يكونان للمبالغة بقلّة.

فصل

تعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل بشروطه.

فما كان مقترنًا بـ(أل) عَمل مطلقًا، **نحو:** "جاء الضّرابُ زيدًا". وإن كان مجردًا منها عمل بالشّرطين، **نحو:** "ما ضرَّابٌ زيدٌ عمرًا الآن أو غدًا".

رابعًا

اسم المفعول

وهو: ما دل على حدث ومفعوله، نحو: "مضروب ومُكرَم".

وصياغة اسم المفعول من الفعل بينتها في كتابي: "الخلاصة في علم الصّرف".

فصل

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمفعول، فيرفع نائبًا عن الفاعل.

وشرط عمله كاسم الفاعل. نحو: "جاء المحبوبُ ذكرُه"، و"محمدٌ محبوبٌ ذكرُه الآن أو غدًا"، فـ"ذكره" نائب عن الفاعل في المثالين.

فصل

اسم المفعول مع مرفوعه له ثلاثُ حالات:

الأولى: رفع ما بعده نائبًا عن الفاعل. نحو: "الورِعُ محمودةٌ مقاصدُه".

والثانية: النصب تشبيهًا بالمفعول به. نحو: "الورِعُ محمودٌ المقاصدَ"، والنائب عن الفاعل حينئذٍ ضمير مستتر يعود على الورع.

والثالثة: الجر بالإضافة. نحو: "الورِعُ محمودُ المقاصدِ".

خامسًا

الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد

وهي: ما اشتق من فعلٍ لازمٍ للدلالة على الثبوت.

وأوزان الصفة المشبهة وكيفية اشتقاقها من الفعل بينتها بالتفصيل في كتبي الثلاثة في علم الصّرف.

ووجه الشبه بين الصفة واسم الفاعل في أمرين:

الأول: أنّها تدل على الحدث وصاحبه كاسم الفاعل.

فـ"حسن" مثلًا معناه: ذو حسن، وضارب معناه: ذو ضرب، ولا فرق بينهما إلا من حيث دلالتها على الثبوت، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث.

والثاني: أنها تقبل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، كاسم الفاعل.

فتقول: حسنٌ، وحسنةٌ، وحسنان، وحسنون، وحسنات، كما تقول في اسم الفاعل: ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربون، وضاربات.

وثمرة التشبيه أمران:

الأول: أنّها تعمل عمله فتنصب ما بعدها تشبيهًا له بالمفعول به. **نحو**: "هذا حسنٌ الوجهَ"، والأصل أنّها لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنّها مشتقة من الفعل اللازم، لذا قلنا في المنصوب بعدها: شبيهٌ بالمفعول به، ولم نقل: مفعولٌ به.

والثاني: أنّه يُشترط في عملها النّصبَ على التشبيه بالمفعول به: الاعتمادُ، كاسم الفاعل.

ولهذه الثمرة سُميت بـ"الصّفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد".

أي: أنّها أشبهت اسم الفاعل، فعملت عمله، فنصبت ما بعدها، مع أنّها لازمة غير متعدّية.

قلتُ: والفرق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل من خمسة أوجه:

أحدها: أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي، **نحو**: "حسن وجميل"، وهو يصاغ منهما، **نحو**: "قائم وضارب".

والثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

والثالث: أنها تكون مجارية للمضارع في تحرّكه وسكونه، **نحو**: "طاهر القلب"، و"مستقيم الرأي"، وتكون غير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي، **نحو**: "حسن، وجميل"، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريًا له.

والرابع: أنّ منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوبه.

والخامس: أنّه يلزم كون معمولها سببيا، أي: متصلًا بضمير موصوفها:

إما لفظًا، **نحو**: "زيد حسن وجهه".

وإما معنى، **نحو**: "زيد حسن الوجه"، أي: منه. **والله أعلم.**

فصل

والصفة المشبهة لها حالتان:

الأولى: مجردة من "أل"، **نحو**: "صالح كريمةٌ أخلاقُه".

والثانية: مقترنة بـ"أل"، **نحو**: "جاء صالح الكريمةُ أخلاقُه".

فصل

ومعمول الصفة المشبهة له ثلاث حالات:

الأولى: الرفع على الفاعلية.

نحو: "جاء رجلٌ حسنٌ وجهُه"، و"جاء زيدٌ الظريفُ لفظُه".

والثانية: النصب، وله توجيهان:

- النّصب على التشبيه بالمفعول، إن كان معرفةً، **نحو**: "أقبل رجلٌ حسنٌ الوجهَ"، و"أقبل زيدٌ الحسنُ الوجهَ".

- والنّصب على التّمييز، إن كان نكرةً، **نحو**: "أقبل رجلٌ حسنٌ وجهًا"، و"أقبل الرجلُ الحسنُ وجهًا".

والثالثة: الجر بالإضافة.

نحو: "مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ"، و"مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ".

تنبيه:

إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ"أل"، فلا يجوز جرُّ معمولها إلا في صورتين:

الأولى: أن يكون المعمول مقترنًا بـ"أل"، **نحو**: "جاء العظيمُ النَّسبِ".

والثانية: أن يكون المعمول مضافًا إلى ما فيه "أل"، **نحو**: "جاء العظيمُ نسبِ الأصلِ".

لذا امتنعت الإضافة في نحو: "زيدٌ الحسنُ وجهه"، أو وجهُ أبيه، أو وجهٍ، أو وجهُ أب.

سادسًا
اسم التّفضيل

وهو: ما صيغ من الفعل على وزن "أفعل" لموصوف بالزيادة على غيره[١].

وصياغة اسم التفضيل لها شروط بينتها بالتفصيل في كتبي الثلاثة في علم الصّرف.

فصل

ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردًا من أل والإضافة. **نحو**: "أفضل".

والثانية: أن يكون بأل. **نحو**: "الأفضل".

والثالثة: أن يكون مضافًا. **نحو**: "أفضل طالبٍ".

وأحكام اسم التفضيل في حالاته الثلاث كالتالي:

أولًا: إذا كان مجردًا من "أل" والإضافة، فيجب له حكمان:

الأول: أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا.

والثاني: أن يؤتى بعده بـ"من" جارة للمفضول، **نحو**: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[يوسف:٨].

---

(١) صياغة اسم التفضيل لها شروط بينتها بالتفصيل في كتابي: "أصول المسائل الصرفية" (ص:٩١).

تنبيه:

قد تحذف "من" مع مجرورها، **نحو:** ﴿وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ١٧﴾[الأعلى:١٧]، وقد جاء الإثبات والحذف في ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ٣٤﴾[الكهف:٣٤]، أي: منك.

ثانيًا: إذا كان بأل فيجب له حكمان:

الأول: أن يكون مطابقًا لموصوفه.

والثاني: ألا يؤتى معه بـ"من". **نحو:** "زيد الأفضل"، و"هند الفضلى"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون"، و"الهندات الفضليات".

ثالثًا: إذا كان مضافًا فله حالتان:

الأولى: أن يكون مضافًا إلى نكرة.

والثانية: أن يكون مضافًا إلى معرفة.

فإن كان مضافًا إلى نكرة فيلزمه أمران:

الأول: التذكير.

والثاني: الإفراد.

نحو: "الزيدان أفضل رجلين"، و"الزيدون أفضل رجال"، و"هند أفضل امرأة".

تنبيه:

يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف كما هو واضح من خلال الأمثلة السابقة.

وإن كان مضافًا إلى معرفة فله حالتان:

الأولى: أن يقصد به التفضيل.

فيجوز فيه حينئذ أمران:

أحدهما: المطابقة؛ كقوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣]، ﴿هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾[هود:٢٧].

والثاني: تركها كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[البقرة:٩٦]، وهذا هو الغالب.

والثاني: ألا يقصد به التفضيل.

فتجب فيه المطابقة، كقولهم: "الناقص والأشج أعدلا بني مروان"، أي: عادلاهم.

فصل

يعمل اسم التفضيل في ثلاثة أشياء:

الأول: الفاعل. **نحو:** "زيد أفضلُ"، و"مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه"، أو أنت.

والثاني: التَمييز. **نحو:** ﴿أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ٣٩﴾[الكهف:٣٩].

والثالث: الظّرف والجار والمجرور. **نحو:** "زيدٌ أفضلُ منك اليومَ".

سابعًا

اسم الفعل

وهو: ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالًا، نحو: "شتَّانَ"، بمعنى: افترق، وصه، بمعنى: اسكت. ووي، بمعنى: أتعجب.

فالمراد بالمعنى: الزمن، والمراد بالاستعمال: كونه عاملًا غير معمول، فخرجت المصادر والصفات في نحو: "ضربًا زيدًا"، و"أقائم الزيدان"؛ فإنّ العوامل تدخل عليها، فـ"ضربًا" منصوب بالفعل الذي ناب عنه وهو (اضرب)، و"أقائم" مرفوع بالابتداء.

وأسهل منه في التعريف أن يقال: اسم الفعل هو: ما دلّ على زمن الفعل ولم يقبل علامته.

فصل

وأنواعه من حيث الزمن ثلاثة:

الأول: اسم فعل أمر، **نحو**: "صه، ومه، وآمين"، بمعنى: "اسكت، وانكفف، واستجب".

والثاني: اسمُ فعل ماضٍ، **نحو**: "شتان، وهيهات"، بمعنى: افترق وبَعُد.

والثالث: اسم فعل مضارعٍ، **نحو**: "أوَّه، وأفّ، ووي"، بمعنى: أتوجع، وأتضجر، وأعجب.

فصل

واسم الفعل من حيث أصله نوعان:

الأول: مرتجل:

وهو ما وضع من أول الأمر كذلك. **نحو**: "شتان، وصه، ووي".

والثاني: منقول:

وهو ما نُقِل من غيره إليه.

والمنقول من غيره إليه نوعان:

الأول: منقول من ظرف أو جار ومجرور، **نحو**: "أمامَك"، بمعنى تَقَدَّمْ، وعليكَ، بمعنى الزم.

والثاني: منقول من مصدر، **نحو**: "رويدَ زيدًا"، بمعنى أمهله، و"بَلْهَ زيدًا"، بمعنى: دَعْه.

فصل

اسم الفعل من حيث السماع والقياس نوعان:

الأول: سماعي:

وهو الأكثر، وكل ما ذكر من الأمثلة فهي من أسماء الفعل السماعية.

والثاني: قياسي:

ويقاس اسم الفعل من الفعل الثلاثي على وزن "فَعالِ"، **نحو**: "تراكِ"، بمعنى: اترك، و"نزال"، بمعنى: انزل.

فصل

ولاسم الفعل أربعة أحكام:

الأول: يعمل عمل فعله، **نحو**: "هيهاتَ الأحساءُ"، و"تراكِ الكسلَ".

والثاني: لا يضاف، فلا يقالُ: "هيهاتَ زيدٍ".

والثالث: لا يتقدم معموله عليه، فلا يقال: "زيدًا تراكِ".

والرابع: ما نوّن منه نكرةٌ، وما لم ينوّن فمعرفة، فـ"صهٍ" نكرة، و"صهْ" معرفة.

باب التّعجّب

للتعجّب صيغتان قياسيّتان:

الأولى: ما أَفْعَلَه.

والثانية: أَفْعِلْ به.

إعراب الصيغة الأولى في نحو: "ما أَحْسَنَ زيدًا":

ما: اسمُ تعجّبٍ، مبنيٌّ في محل رفع مبتدأ.

أحسن: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: هو.

زيدًا: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة.

قلتُ: في حقيقة (ما) أربعة أقوال للنّحاة، ذكرتها بالتفصيل والترجيح في كتابي: "المغني في مسائل الخلاف النّحوي والصرفيّ".

وإعراب الصيغة الثانية في نحو: "أَحْسِنْ بزيدٍ":

في إعرابها قولان مشهوران:

أحدهما: "أحْسِنْ":

فعلُ أمرٍ لفظًا لا معنى.

"**بزيدٍ**": الباء زائدة، وزيد: مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًا على أنّه فاعل.

والثاني: "أحْسِنْ":

فعلُ أمرٍ لفظًا ومعنًى.

والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

"**بزيدٍ**": الباء حرف جر للتعدية، و"زيد" اسم مجرور.

فصل

صيغتا التّعجب لهما أربعة أحكام:

الأول: يجوز حذف المتعجب منه إذا دلّ عليه دليل.

كقوله:

جزى الله عني الجزاء بفضله ربيعة خيرًا ما أعفَّ وأكرما

و**نحو**: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨].

والثاني: أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان.

والثالث: لا يتقدم عليهما معمولهما، فلا يجوز: "ما زيدًا أحسنَ"، و"لا بزيدٍ أحسنْ".

والرابع: لا يفصل بين العامل والمعمول في صيغتي التعجب بغير ظرف وجارّ ومجرور.

فلا يجوز: "ما أحسن يا عبد الله زيدًا"، و"لا أحسنْ لولا بخلُه بزيدٍ".

ويجوز: "ما أحسن بالرجل أن يصدق".

فصل

شروط بناء فِعْلَي التّعجب ثمانية:

أحدها: أن يكون فِعلًا. فلا يبنيان من الجلَف، والحمار، فلا يقال: "ما أجلفَه"، ولا "ما أحمره".

الثاني: أن يكون ثلاثيًا. فلا يبنيان من دَحْرَجَ وضَاربَ، واستخرجَ.

الثالث: أن يكون متصرفًا. فلا يبنيان من **نحو**: "نعم، وبئس".

الرابع: أن يكون معناه قابلًا للتفاضل. فلا يبنيان من **نحو**: "فني، ومات".

الخامس: ألا يكون مبنيًا للمفعول. فلا يبنيان من **نحو**: "ضُرِبَ".

السادس: أن يكون تامًا. فلا يبنيان من **نحو**: "كان، وظل، وبات، وصار، وكاد".

السابع: أن يكون مثبتًا. فلا يبنيان من منفي.

سواء كان ملازمًا للنفي. **نحو**: "ما عاج بالدواء". أي: ما انتفع به.

أم غير ملازم. **نحو**: "ما قام زيد".

الثامن: ألا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء. فلا يبنيان من **نحو**: "عَرِج، وخَضِر الزرع".

فصل

في التَّعجب مما لم يستوف الشروط الثمانية:

فأمّا الزائد على ثلاثة، وما وصفه على "أفعل فعلاء، والفعل الناقص":

فيتوصل إلى التعجب منها بفعل مساعد، وهو واحد من اثنين:

- **بـ"ما أشد"** ونحوه، وينصب مصدرها صريحًا بعده، **نحو**: ما أشدَّ، أو أعظمَ، دحرجتَه، أو حمرتَه، أو كونَه محسنًا.

- **أو بـ"أَشْدِد"** ونحوه، ويجر مصدرها بعده بالباء، **نحو**: أشدِدْ، أو أعظِمْ، بدحرجته، أو بحمرته، أو بكونه محسنًا.

وأمّا المنفي، والمبني للمفعول:

فيتوصل إلى التعجب منهما بفعل مساعد كما مرّ، إلا أن مصدرهما يكون مؤولًا لا صريحًا، **نحو**: "ما أكثر أن لا يقوم"، و"ما أعظم ما ضُرِبَ"، و"أشدد بأن لا يقوم"، و"أشدد بما ضُرب".

وأمّا الجامد، والذي لا يتفاوت معناه، وغير الفعل:

فلا يُتعجب منها البتة.

تنبيه:

قال بعض النّحويين: "والتعجب انفعال يحدث في النفس عند شعورها بأمر خفيٍّ سببُه، بأن خرج عن نظائره أو قلّت نظائره، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، فلا يجوز على الباري سبحانه؛ لأنّه لا يعزب عن علمه شيء".

قلتُ: **إن كان القصدُ** هو نفيَ تفسير صفة العجب من الله بهذا المعنى المذكور، فنعم.

وإن كان القصدُ نفيَ صفة العجب من الله بسبب هذا التفسير فلا؛ فـ"العجب" من صفات الله الثابتة له بالكتاب والسّنة وإجماع السّلف.

ومذهبُ السّلف في الأسماء والصّفات هو: إثبات ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ، على ما يليق بجلاله؛ من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تكييف، ولا تعطيل، **والله أعلم**.

باب نعم وبئس

يتألّفُ أسلوبُ المدح بـ(نعم)، والذم بـ(بئس) من ثلاثة أمور:

أولها: الفعل.

والثاني: الفاعل.

والثالث: المخصوص بالمدح أو الذم.

نحو: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ"، و"بئس الصّفةُ الجهلُ".

ـ أولًا: الفعل:

نعم، وبئس: فِعلان، جامدان، رافعان لفاعلين.

ـ ثانيًا: الفاعل:

فاعل نعم وبئس له أربع حالات:

الأولى: أن يكون معرفًا بـ(أل) الجنسية. **نحو**: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾[ص:٣٠]، و﴿بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ﴾[الكهف:٢٩].

والثانية: أن يكون مضافًا إلى ما قارن (أل). **نحو**: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ٣٠﴾[النحل:٣٠]، ﴿فَلَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ٢٩﴾[النحل:٢٩].

والثالثة: أن يكون مضافًا إلى مضاف لما قارن (أل). **نحو**: "فنعم ابن أخت القوم غير مكذَّب".

والرابعة: أن يكون مضمرًا مستترًا مُفسَّرًا بتمييز. **نحو**: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾[الكهف:٥٠]، و**نحو**: "نعم امرأً هرمُ".

مسألة: يجوز أن تدخل (ما) على الفعلين، فتقول: "نِعِمّا، وبئسَما".

ويكون إعرابها فاعلًا، ولها حينئذٍ معنيان:

الأول: تكون معرفة ناقصة، أي: موصولة، وذلك إذا جاء بعدها فعلٌ، **نحو**: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[النساء:٥٨]، أي: نعم الذي يعظكم به.

والثاني: تكون معرفة تامة، أي: بمعنى: الشيء، وذلك إذا جاء بعدها اسمٌ، **نحو**: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[البقرة:٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي.

ـ ثالثًا: المخصوص بالمدح أو الذم:

يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس؛ فيقال: "نعم الرجلُ أبو بكر"، و"بئس الرجلُ أبو لهب".

ويجوز فيه إعرابان:

الأول: مبتدأ، والجملة قبله: خبره.

والثاني: خبرٌ لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب.

مسألة: المخصوص بالمدح أو الذم له حكمان:

الأول: قد يتقدم، فيتعين كونه مبتدأ. **نحو**: "زيدٌ نعمَ الرجلُ".

والثاني: قد يتقدم ما يشعر به فيحذف. **نحو**: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[ص:٤٤] أي: هو.

فصل

الأفعال التي تجري مجرى "نعم"، و"بئس" في المدح والذم نوعان:

الأول: صيغة "فَعُل":

كل فِعْلٍ ثلاثي صالح للتعجب منه، فإنّه يجوز استعماله على "فَعُل" بضم العين، ثم يجري حينئذٍ مجرى "نعم"، و"بئس": في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص، تقول في المدح: "فَهُم الرجلُ زيدٌ"، وفي الذم: "خَبُثَ الرجلُ عمروٌ".

تنبيه:

لك في فاعل "فَعُل" المذكور: أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مجردًا من "أل"، **نحو**: "فَهُم زيدٌ"، وأن تجره بالباء، **نحو**: "فهُم بالرجل زيدٌ"، وهذان الأمران لا يكونان في فاعل "نعم" و"بئس".

والثاني: حبّذا، ولا حبّذا:

يقال في المدح: "حبذا زيدٌ"، وفي الذم: "لا حبذا زيدٌ".

ف"حَبّ": فعلٌ، و"ذا": فاعلٌ، ويجوز في إعراب المخصوص بهما ما جاز في المخصوص ب"نعم" و"بئس".

تنبيهان:

الأول: لا يتغير "ذا" عن الإفراد والتذكير؛ بل يقال: "حبذا الزيدان والهندان"، أو الزيدون والهندات؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل؛ كما في قولهم: "الصيف ضيعت اللبن"، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها. ولا يتقدم المخصوص على "حبذا"؛ لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل.

والثاني: من أمثلة أفعال الذم: "ساء"؛ فإنه في الأصل سَوَأَ بالفتح؛ فحُوّل إلى فَعُل بالضم، فصار قاصرًا، ثم ضمن معنى "بئس" فصار جامدًا، قاصرًا، محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: "ساء الرجلُ أبو جهل"، و"ساء حطبُ النار أبو لهب"، وفي التنزيل: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾﴾[الكهف:٢٩]، و﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾[الأنعام:١٣٦].

باب التوابع

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة:

أولاً

النعت

وهو: التابع الذي يكمّل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به.

وخرج بقيد التّكميل: عطف النّسق والبدل، لأنهما لم يقصد بهما أصلًا تكميل متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص، بل هما مقصودان بالحكم.

وخرج بقيد الدلالة المذكورة: عطف البيان والتوكيد، لأنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما، بل هما عين متبوعهما، والغرض منهما هو رفع الاحتمال.

فصل

الأصل في النعت، أن يكون لغرضين:

- **التوضيح إن كان المتبوع معرفة نحو**: "جاء زيدٌ التّاجرُ"، أو "التّاجرُ أبوه".

- **والتخصيص إن كان المتبوع نكرة، نحو**: "جاءني رجلٌ تاجرٌ"، أو "تاجرٌ أبوه".

وقد يكون لمجرد المدح، **نحو**: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، أو لمجرد الذم؛ **نحو**: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، أو للترحم؛ **نحو**: "اللهم أنا عبدك المسكين"، أو للتوكيد، **نحو**: ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾[الحاقة:١٣].

فصل

النعت نوعان:

حقيقيٌّ: وهو ما دلّ على معنى في المنعوت. **نحو**: "جاء زيدٌ التّاجرُ".

وسببيٌّ: وهو ما دلّ على معنى فيما يتعلّق به. **نحو**: "جاء زيدٌ التّاجرُ أبوه".

فصل

النعت الحقيقيّ يتبع ما قبله في أربعة من عشرة:

واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة.

وواحدٌ من التعريف والتنكير.

وواحدٌ من الإفراد، والتثنية، والجمع.

وواحدٌ من التأنيث والتذكير.

نحو: "جاءني زيدٌ الفاضلُ"، و"رأيت هندَ الفاضلةَ"، و"مررت بمعلّمَين فاضلَين"، و"جاءني رجالٌ فُضلاءُ".

فصل

والنّعت السببيّ يتبع ما قبله في اثنين من خمسة:

واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة.

وواحدٌ من التعريف والتنكير.

وأما بقيّة العشرة، وهي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث:

فيُعطى فيها حكم الفعل:

فيلزم الإفراد، ويؤنّث ويذكّر بحسب مرفوعه.

تقول: "مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّهُ"، و"بامرأةٍ قائمٍ أبوها"، كما تقول: "قامت أمّه"، و"قام أبوها"، و"مررت برجلين قائمٍ أبواهما"، كما تقول: "قام أبواهما".

فصل

والأشياء التي ينعت بها ثلاثة:

أحدها: المفرد. وله أنواع كما سيأتي.

والثاني: الجملة. وللنعت بها ثلاثة شروط كما سيأتي.

والثالث: شبه الجملة. ويكون متعلّقًا بنعتٍ محذوف، تقديره: مستقرٌّ أو استقرَّ، **نحو:** "هذه طائرة فوق السحاب"، و"مررت برجلٍ في المسجد".

وقد يكون تقديره: كان أو كائن أو حصل أو حاصل، وغيرها من الألفاظ العامة، فإن أريد لفظ خاص وجب ذكره، **نحو:** "نظرت إلى رجلٍ يصرخ فوق الجبل".

وأنواع النعت المفرد ثلاثة:

أحدها: المشتق:

والمراد به ما دل على حدث وصاحبه. **نحو:** "ضارب ومضروب، وحسن، وأفضل".

والثاني: الجامد المشبهُ للمشتق في المعنى:

كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، وأسماء النسب، تقول: "مررت بزيد هذا"، و"برجل ذي مال"، و"برجل دمشقيّ"؛ لأنّ معناها: الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق.

والثالث: المصدر:

نحو: "هذا رجل عدل، وزور"، على التأويل بالمشتق، أي: عادل، وزائر.

وشروط النعت بالجملة ثلاثةٌ:

الأول: أن يكون المنعوت نكرةً.

والثاني: أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف.

والثالث: أن تكون الجملة خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب، ويقابلها الجملة الإنشائية، كالأمر والنهي والاستفهام، فلا يجوز: "مررت برجل اضربْهُ".

نحو: "جاءني رجلٌ يحبّه الناسُ"، و"أكرمني رجلٌ أبوه كريم".

فصل

تعدد النّعوت له صورتان:

الأولى: أن تتحد في المعنى.

فيُستغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه، **نحو**: "جاءني رجلان فاضلان"، و"رجال فضلاء".

والثانية: أن تختلف في المعنى.

فيجب التفريق فيها بالعطف بالواو، **نحو:** "مررت برجال شاعر، وكاتب، وفقيه".

مسألة: الأصل في النعت هو الإتباع، ويجوز قطعه عن المنعوت، ويعطى إعرابًا مستقلًا.

وحقيقة القطع:

أن يُجعل النّعتُ خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا لفعلٍ محذوف، نحو: "سلّمت على محمدٍ الكريمِ"، على الإتباع، ويجوز: الكريمُ، والكريمَ، على القطع.

فالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، والنّصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.

فصل

النعت من حيث القطع والإتباع له ثلاثة أحكام:

أحدها: جواز الأمرين.

والثاني: وجوب الإتباع.

والثالث: وجوب القطع.

أولًا: مواضع جواز الأمرين، وهي أربعة:

أحدها: إذا كان النعت واحدًا ومنعوته معلومًا بدونه. **نحو:** "الحمدُ لله الحميد".

والثاني: إذا تكررت النعوت والمنعوت معلوم بدونها. **نحو**: "الحمد لله الحميد العليم الغفور". فيجوز إتباعها كلها، وقطعها، وإتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع.

والثالث: إذا تعددت النعوت، واتحد لفظها، ومعنى عاملها وعمله. **نحو**: "جاء زيد وأتى عمرو الظريفان"، و"هذا زيد وذاك عمرو العاقلان"، و"رأيت زيدًا وأبصرت خالدًا الشاعرين".

والرابع: إذا تعددت النعوت المتحدة في اللفظ لعامل واحد، **نحو**: "مررت بالمعلمَين الفاضلين أو الفاضلان".

ثانيًا: مواضع وجوب الإتباع، وهي ثلاثة:

أحدها: إذا كان النّعت واحدًا ومنعوته لا يعلم بدونه. **نحو**: "سلّمت على محمدٍ التّاجرِ".

والثاني: إذا تكررت النعوت والمنعوت لا يعلم بدونها. **نحو**: "مررت بزيدٍ التاجرِ، الفقيهِ، الكاتبِ"، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: "أحدهم تاجر كاتب"، و"الآخر تاجر فقيه"، و"الآخر فقيه كاتب".

والثالث: إذا كان المنعوت نكرة والنعت واحدٌ. **نحو**: "مررت بطالبٍ نبيهٍ".

فإن تكررت النعوت، تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي الأمران، **نحو**: "مررت برجلٍ تاجرٍ، فقيهٍ، كاتبٍ"، ويجوز في: "فقيه"، و"كاتب" القطع بالرفع أو النّصب.

ثالثا: مواضع وجوب القطع، وهي ثلاثة:

أحدها: إذا تعددت النعوت، واتحد لفظها، واختلف عاملها في المعنى والعمل. **نحو**: "جاء زيدٌ ورأيت عمرًا الفاضلين".

والثاني: إذا تعددت النعوت، واتحد لفظها، واختلف عاملها في المعنى فقط. **نحو**: "جاء زيد ومضى عمرو الكاتبين".

والثالث: إذا تعددت النعوت، واتحد لفظها، واختلف عاملها في العمل فقط. **نحو**: "هذا مؤلمُ زيدٍ وموجعٌ عمرًا الشاعران".

ثانيًا

التوكيد

وهو نوعان:

أولًا: التوكيد اللّفظيّ:

وهو إعادة اللفظ الأول بعينه. **وله أربع حالات:**

الأولى: إعادة الاسم. **نحو**: "جاء محمدٌ محمدٌ".

والثانية: إعادة الفعل. **نحو**: "جاء جاء محمدٌ".

والثالثة: إعادة الحرف. **نحو**: "نعم نعم زيدٌ قائمٌ".

قلتُ: هذا إذا كان الحرف من حروف الجواب، فإن كان من غيرها وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد، **نحو**: "إن زيدًا إن زيدًا فاضل"، **والله أعلم**.

والرابعة: إعادة الجملة. **نحو:** "أكرمت محمدًا أكرمت محمدًا".

قلتُ: التوكيد اللفظي إن كان جملة، فالأكثر اقترانها بالعاطف، **نحو:** ﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ٥﴾[النبأ:٤-٥]، و**نحو:** ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ٣٤ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ ٣٥﴾[القيامة:٣٤-٣٥]، وتأتي بدونه، نحو قوله ﷺ: **«والله لأغزون قريشًا ثلاث مرات»**، ويجب الترك عند إيهام التعدد، **نحو:** "ضربت زيدًا ضربت زيدًا"، **والله أعلم.**

ثانيًا: التوكيد المعنويّ:

وله سبعة ألفاظ معلومة، وهي:

النفس، والعين، وكلّ، وجميع، وعامّة، وكلا، وكلتا.

أولًا: النّفس والعين:

يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد، ويجب إفرادهما مع المفرد، وجمعهما على "أفعل" مع المثنّى والجمع، **نحو:** "جاء الخليفة نفسه، أو عينه"، و"جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما"، و"جاء الزيدون أنفسهم، أو أعينهم".

ثانيًا: كلّ وجميع وعامّة:

يؤكد بها المفرد والجمع فقط، ويجب اتصالهن بضمير المؤكد، ويؤكد بها لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، **نحو:** "جاء القوم كلهم، أو جميعهم، أو عامّتهم"، و"اشتريت العبد كله".

قلتُ: ولاشتراط اتصالهن بضمير المؤكد لم يُجعل من التوكيد قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة:٢٩]، ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾[غافر:٤٨]، لعدم اتصالهما بضمير المؤكَّد، والصحيح في إعرابهما: "جميعًا" حال، و"كلا" بدل، **والله أعلم**.

ثالثًا: كلا وكلتا:

يؤكد بهما المثنى فقط، ويجب اتصالهما بضمير المؤكد، ويؤكد بها لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، **نحو**: "جاء الرجلان كلاهما"، و"جاءت المرأتان كلتاهما".

قلتُ: ولاشتراط اتصالهما بضمير المؤكد لم يُجعل من التوكيد قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[الكهف:٣٣]؛ لعدم اتصال "كلتا" بضمير المؤكَّد، فتعرب مبتدأ، وجملة "آتت" في محل رفع خبر.

ولأنّه يؤكد بهما لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن امتنع على الأصح: "اختصم الزيدان كلاهما"، و"الهندان كلتاهما"؛ لامتناع التقدير المذكور؛ لأنّ الاختصام لا يكون إلا من اثنين، فليس فيه احتمال أن يقع من أحدهما حتى يزال بالتوكيد، **والله أعلم**.

فصل

جميع ألفاظ التوكيد المعنويّ تتبع المؤكَّد في إعرابه، وتعريفه، ولا يجوز توكيد النكرة بها، على الأصح.

فصل

يجوز إذا أريد تقوية التوكيد، أن تتبع "**كلّه**" بأجمع، و"**كلّها**" بجمعاء، و"**كلّهم**" بأجمعين، و"**كلّهنّ**" بجُمَع، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[الحجر:٣٠]، و"جاء الجيش كلّه أجمع"، و"القبيلة جمعاءُ"، و"النساء كلهنّ جُمَع".

وقد يؤكد بهن وإن لم يتقدم "**كلّ**"، **نحو**: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾[ص:٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[الحجر:٤٣].

فصل

إذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين، وجب توكيده أولًا بالضّمير المنفصل، **نحو**: "قوموا أنتم أنفسكم".

بخلاف "قام الزيدون أنفسهم" فيمتنع الضمير؛ لأنّ المؤكَّد المرفوع اسمٌ ظاهر.

وبخلاف: "ضربتهم أنفسَهم"، و"مررت بهم أنفسِهم"، و"قاموا كلُّهم"، فالضمير جائز لا واجب؛ لأنّ المؤكَّد في الأول ضميرٌ منصوب، وفي الثاني ضميرٌ مجرور، ولأنّ التّأكيد في الثالث بـ"كل" لا بالنّفس ولا بالعين.

ثالثًا

عطف النّسق

وهو: التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف العشرة، وهي: الواو، والفاء، وثُمّ، وحتّى، وأو، وإمّا، وأم، وبل، ولا، ولكنْ.

فصل

وحروف العطف نوعان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى. وهي السّبعة الأول.

والثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط. وهي الثلاثة الباقية.

فصل

في معاني حروف العطف:

ـ (الواو):

فأمّا الواو فلمطلق الجمع.

والمعطوف بالواو له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون متأخرًا في الحكم. **نحو**: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾[الحديد:٢٦].

والثانية: أن يكون متقدّمًا في الحكم. **نحو**: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾[الشورى:٣].

والثالثة: أن يكون مصاحبًا في الحكم. **نحو**: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[العنكبوت:١٥].

ـ (الفاء):

وأما الفاء فللتّرتيب والتعقيب. **نحو:** ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ [عبس: ٢١].

ـ (ثمّ):

وأما ثُمّ فللترتيب والتراخي. **نحو:** ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ [عبس: ٢١-٢٢].

ـ (حتى):

وأما حتى فالعطف بها قليل.

وشروط العطف بها أربعة:

أحدها: كون المعطوف اسمًا.

والثاني: كونه ظاهرًا، فلا يجوز "قام الناس حتى أنا".

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه.

والرابع: كونه غاية للمعطوف عليه.

مثاله: "مات الناسُ حتى الأنبياءُ".

ـ (أو):

بعد الطلب، لها معنيان:

الأول: للتخيير. **نحو:** "تزوج زينب أو أختها".

والثاني: للإباحة. **نحو:** "جالس العلماء أو الزهاد".

والفرق بينهما: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة.

وبعد الخبر لها أربعة معانٍ:

الأول: للشك. **نحو:** ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾[الكهف:١٩].

والثاني: للإبهام. **نحو:** ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾[سبأ:٢٤].

قلتُ: الشاهد في (أو) الأولى، وهو الذي قاله ابن هشام في المغني، وقيل: الشاهد في الثانية، وقيل: فيهما، والمعنى: إنّ أحدنا لفي أحد هذين، كقولك: زيد أو عمرو في القصر أو في المسجد، أي: أحد هذين في أحد هذين، وعلى هذا المعنى يكون القول الثالث هو الأقرب، **والله أعلم**.

والثالث: للتفصيل. **نحو:** ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾[البقرة:١٣٥].

فإن قيل: (أو) في الآية جاءت بعد الأمر (كونوا)، وهي بعده لها معنيان فقط ليس منهما التفصيل.

قلت: التفصيل هنا في القول وليس في الأمر، ومعنى الآية: وقالت اليهود كونوا هودًا، وقالت النصارى كونوا نصارى، **والله أعلم**.

والرابع: للتقسيم. **نحو:** "الكلمة اسم أو فعل أو حرف".

والفرق بين المعاني الأربعة كالتالي:

الشك: إذا كان المتكلّم لا يعلم بالحكم.

والإبهام: إذا كان يعلم وأراد الإبهام على السامع.

والتفصيل: تبيين للأمور المجتمعة بلفظ واحد.

والتقسيم: تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة.

قلتُ: ويرى المحققون أنّ التفصيل والتقسيم بمعنى واحد، فيكفي الاكتفاء بأحدهما، **والله أعلم**.

- (إمّا):

بعد الطلب، لها معنيان:

الأول: للتخيير. **نحو**: "تزوج إمّا زينبَ وإمّا أختها".

والثاني: للإباحة. **نحو**: "جالس إمّا العلماء وإمّا الزهاد".

وبعد الخبر لها أربعة معانٍ:

الأول: **للشك**. **نحو**: "جاء إما زيد وإما عمرو"، إذا لم تعلم الجائي منهما.

والثاني: **للإبهام**. **نحو**: "قام إما زيد وإما عمرو"، إذا كنت تعلم القائم منهما، وإنما أردت الإبهام على السامع.

والثالث: **للتفصيل**. **نحو**: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[الإنسان:٣].

والرابع: **للتقسيم**. **نحو**: "الكلام إمّا خبر وإمّا إنشاء".

- (أم):

وأمّا (أم) فضربان:

أحدهما: متصلة: وهي المسبوقة:

– إما بهمزة التسوية؛ **نحو**: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[البقرة:٦].

– وإما بهمزة يطلب بها وبأم التعيين. **نحو**: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[النازعات:٢٧].

وهي حينئذٍ عاطفة.

والثاني: منقطعة:

فتكون غير عاطفة، وهي الخالية مما سبق، ولا يفارقها معنى الإضراب.

نحو: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾[الرعد:١٦]، أي: بل هل تستوي.

وهي حينئذٍ غير عاطفة، بل هي بمعنى (بل) الابتدائية.

قلتُ: والمقصود بالإضراب هنا: إبطال الحكم السابق، ونفي مضمونه، والانصراف عنه إلى ما بعدها، ويسمى: الإضراب الإبطالي، **والله أعلم**.

- (**بل**):

وأما (بل) فيعطف بها المفرد، ولها معنيان:

الأول: سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، وذلك بعد الإيجاب أو الأمر. نحو: "قام زيد بل عمرو"، و"ليقم زيد بل عمرو".

والثاني: تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، وذلك بعد النفي أو النهي. نحو: "ما جاءني محمدٌ بل خالدٌ"، و"لا يقمْ زيد بل عمرو".

- (**لكن**):

وأمّا لكن فيعطف بها المفرد، بشرط أن تسبق بنفي أو نهي، وألا تقترن بالواو.

ولها معنى واحد، وهو: تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، نحو: "ما مررت برجل صالح، لكن طالح"، ونحو: "لا يقم زيد، لكن عمرو".

وتكون (لكن) حرف ابتداء في ثلاثة مواضع:

أحدها: إن تلتها جملة، **نحو**:

إنّ ابنَ ورقاء لا تخشى بوادره   لكن وقائعُه في الحرب تُنتظَر

والثاني: إن تلت واوًا، **نحو**: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[الأحزاب:٤٠]، أي: ولكن كان رسول الله.

قلتُ: وليس المنصوب معطوفًا بالواو على خبر كان السابقة في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[الأحزاب:٤٠]؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب، **والله أعلم**.

والثالث: إن سبقت بإيجاب، **نحو**: "قام زيد لكن عمرو لم يقم".

ولا يجوز لكن عمرو، على أنه معطوف.

ـ (لا):

وأمّا (لا) فيعطف بها المفرد، وتأتي بعد الخبر المثبت، وبعد الأمر.

ولها معنى واحد، وهو: نفي الحكم عمّا بعدها. **نحو**: "ذهب زيد لا عمرو"، و"أكرمْ زيدًا لا عمرًا".

قلتُ: ذكرتُ معاني حروف العطف بالتفصيل في كتابي "الوافي في معاني الحروف"، **والله أعلم**.

فصل

العطف له أربعة أحكام:

الأول: لا يحسن العطف على الضّمير المرفوع المتصل، إلا في حالتين:

- **بعد توكيده**: بضمير منفصل، **نحو**: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾[الأنبياء:٥٤].

- **وجود فاصل**: **نحو**: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[الرعد:٢٣].

والثاني: لا يكثر العطف على الضّمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

خلافًا للكوفيين، **نحو**: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[فصلت:١١]، ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[البقرة:١٣٣].

والثالث: يجوز عطف المفرد على المفرد، وهو أربعة أنواع:

أولها: عطف الاسم على الاسم. **نحو**: "جاء زيد وخالد".

والثاني: عطف الفعل على الفعل. **نحو**: "قام زيد وانطلق".

والثالث: عطف الاسم على الفعل. **نحو**: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[الأنعام:٩٥].

والرابع: عطف الفعل على الاسم. **نحو**: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾[العاديات:٣-٤].

فالأول، والثاني: يجوزان مطلقًا، **والثالث، والرابع**: يجوزان بشرط كون الاسم شبيهًا بالفعل، كما في الأمثلة المذكورة.

والرابع: يجوز عطف الجملة على الجملة، وهو أربعة أنواع:

أولها: عطف الاسمية على الاسمية. **نحو**: "زيد أبوه قائم وأخوه قاعد".

والثاني: عطف الفعلية على الفعلية. **نحو**: "زيد قام أبوه وقعد أخوه".

والثالث: عطف الاسمية على الفعلية. **نحو**: "قام مُحَمَّد ومُحَمَّد قعد".

والرابع: عطف الفعلية على الاسمية. **نحو**: "مُحَمَّد ذهب وقعد صالح".

فالأول، والثاني: يجوزان بلا خلاف، **والثالث**: **والرابع**: فيهما ثلاثة أقوال، ثالثها الجواز إذا كان العطف بالواو فقط، والمختار عندي: الجواز مطلقًا، **والله أعلم**.

رابعًا

عطف البيان

وهو: التابع المشبه للنَّعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة، **نحو**: "أقسم بالله أبو حفص عمرُ"، أو تخصيصِه إن كان نكرة، **نحو**: "هذا خاتمٌ حديدٌ".

قلتُ: ويفارق عطفُ البيان النّعتَ في كونه جامدًا غير مؤول بمشتق، والنّعت مشتق أو مؤول بمشتق، **والله أعلم**.

فصل

عطف البيان له حكمان:

الأول: يوافق متبوعه في أربعة من عشرة:

واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة.

واحدٌ من الإفراد، والجمع، والتثنية.

واحدٌ من التّذكير، والتأنيث.

واحدٌ من التّنكير، والتّعريف.

والثاني: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل، إلا في حالتين يتعين فيهما عطف البيان، ويمتنع البدل:

الأولى: أن يمتنع الاستغناء عنه، **نحو**: "هند قام زيد أخوها".

فيتعين كون "أخوها" عطف بيان هنا؛ لأنه لو أعرب بدلًا لخلت جملة الخبر عن الرابط؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل، فهو من جملة أخرى.

والثانية: أن يمتنع إحلاله محل الأول، **نحو**: "يا زيدُ الحارثُ".

فيتعين كون "الحارث" عطف بيان من "زيد" لا بدلًا، لامتناع إحلاله محلّه، فلا يقال: يا الحارث، لأنّ "يا" و"أل" لا يجتمعان على الصحيح.

خامسًا

البـــدل

وهو: التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة.

ف"**المقصود بالحكم**": **خرج به**: النعت، والبيان، والتأكيد؛ فإنّها مكملات للمقصود بالحكم.

و"**بلا واسطة**": **خرج به**: العطف؛ لأنّ المعطوف مقصود بالحكم، لكنّه بواسطة حرف العطف.

فصل

أقسام البدل أربعة:

أحدها: بدل كل من كل:

وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، **نحو**: "يعجبني زيدٌ أخوك". ومنه: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[الفاتحة:٦-٧].

والثاني: بدل بعض من كل.

وهو أن يكون البدل جزءًا حقيقيًا من المبدل منه، **نحو**: "يعجبني زيدٌ وجهه". ومنه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾[آل عمران:٩٧].

والثالث: بدل الاشتمال:

وهو أن يكون البدل جزءًا غير حقيقيّ من المبدل منه.

نحو: "يعجبني زيدٌ علمُه". ومنه: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾[البقرة:٢١٧].

والرابع: البدل المباين:

وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: بدل الغلط:

وذلك إن كان المبدل منه غير مقصود، ولكن سبق إليه اللسان، **نحو**: "رأيت زيدًا الفرس"، إذا أردت الفرس فغلطت فقلت: زيدًا.

فالفرس بدل غلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أنّ البدل نفسه هو الغلط، كما قد يُتوهّم.

والثاني: بدل النسيان:

وذلك إن كان المبدل منه مقصودًا ثم تبين بعد ذكره فساد قصده، **نحو:** "رأيت زيدًا الفرس"، إذا قصدت زيدًا ثم تبين لك أنك أخطأت.

فالفرس هنا بدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانًا.

والثالث: بدل الإضراب:

وذلك إن كان قصدُ كل واحد منهما صحيحًا، **نحو:** "رأيت زيدًا الفرس".

إن قُصد الأول، ثم أُضرب عنه إلى الفرس، وجُعل الأول في حكم المتروك.

فالفرس هنا بدل إضراب، أي: بدل شيء ذكر ثم أضرب عنه، أي: ترك.

تنبيهان:

الأول: تبين مما سبق أنّ الغلط، والنسيان، والإضراب، أمور تتعلق بالمبدل منه لا البدل، بعكس ما يُتوهّم عند كثير من الطلاب.

والثاني: أنّ المثال الواحد للبدل المتابين يحتمل الأنواع الثلاثة، والقصد هو الذي يحدد المراد.

فصل

البدل له سبعة أحكام:

الأول: يبدل الظاهر من الظاهر. كما تقدم.

والثاني: لا يبدل المضمر من المضمر، و**نحو:** "قمتَ أنت"، و"مررتُ بكَ أنت". توكيد اتفاقًا.

والثالث: يبدل الظاهر من المضمر، **نحو**: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[الأنبياء:٣].

والرابع: لا يبدل المضمر من الظاهر، فلا يقال: "رأيت زيدًا إياه".

والخامس: يبدل الفعل من الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ﴾[الفرقان:٦٨-٦٩].

والسادس: تبدل الجملة من الجملة، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ١٣٣﴾[الشعراء:١٣٢-١٣٣].

والسابع: يجوز بدل النّكرة من المعرفة. **نحو**: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾[البقرة:٢١٧].

قلتُ: ويمكن التفريق بين التوابع الخمسة بما يلي:

إن كان التابع توكيدًا أو عطف نسق فواضحٌ، وإن كان مشتقًّا فنعت، وإن كان جامدًا فيجوز فيه أمران: عطف البيان، والبدلية إن صحّ تكرار العامل، وإن لم يصح فيتعين عطف البيان، **والله أعلم**.

باب النداء

هو طلب إقبال، **نحو**: "يا عبدالله"، فإنّ أصله: أدعو عبدالله، فحذف الفعل، وأنيب (يا) عنه، فالمنادى أصله مفعول به؛ لذا يذكر المنادى في أغلب المصنفات في باب المنصوبات، فهو منصوب إن كان معربًا كما مثلنا، وفي محل نصب إن كان مبنيًا، **نحو**: "يا زيدُ".

فصل

الأحرف التي ينادى بها ثمانية:

- الهمزة المقصورة. **نحو**: "أزيدُ".
- الهمزة الممدودة. **نحو**: "آزيدُ".
- أي المقصورة. **نحو**: "أي محمدُ".
- أي الممدودة. **نحو**: "آي محمدُ".
- (يا). **نحو**: "يا خالدُ".
- (أيا). **نحو**: "أيا خالدُ".
- (هيا). **نحو**: "هيا خالدُ".
- (وا). **نحو**: "وا زيدُ".

فصل

في استعمال أحرف النّداء:

(الهمزة) و**(أي) المقصورتان**. لنداء القريب.

(الهمزة) و**(آي) الممدودتين**، و**(أيا)**، و**(هيا)**، و**(وا)**: للبعيد.

(يا): للبعيد والقريب، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، نحو: "يالله للمسلمين"، وتتعين هي أو (وا) في باب الندبة.

حذف حرف النداء:

فصل

الأصل جواز حذف حرف النداء. **نحو**: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[يوسف:٢٩]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾[الرحمن:٣١]، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[الدخان:١٨].

ويمتنع الحذف في ثماني مسائل:

الأولى: المنادى البعيد. **نحو**: "أيا محمدُ".

الثانية: المندوب. **نحو**: "يا عمرًا".

الثالثة: المستغاث. **نحو**: "يا لله".

الرابعة: النكرة غير المقصودة. كقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي".

الخامسة: المضمر، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، "يا إيّاك"، و"يا أنت".

السادسة: اسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشدّدة، **نحو**: "يا اللهُ".

السابعة: اسم الإشارة، **نحو**: "يا هذا".

الثامنة: النكرة المقصودة، **نحو**: "يا طالبُ".

فصل

أقسام المنادى خمسة:

الأول: المفرد العلم. **نحو**: "يا محمدُ".

قلتُ: المراد بالمفرد هنا وفي باب (لا) التي لنفي الجنس: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وإن كان مثنى أو مجموعًا، **والله أعلم**.

والثاني: النكرة المقصودة. **نحو**: "يا طالبُ".

والثالث: النكرة غير المقصودة. **نحو**: "يا طالبًا".

والرابع: المضاف. **نحو**: "يا عبدالله".

والخامس: الشبيه بالمضاف، **نحو**: "يا طالبًا عِلمًا أقبل".

قلتُ: الشبيه بالمضاف هو: ما اتصل به شيء من تمام معناه، كأن يتصل بفاعله، **نحو**: "يا واسعًا سلطانُه"، أو بمفعوله، **نحو**: "يا طالبًا علمًا"، أو بشبه الجملة، **نحو**: "يا طالبًا للعلم أقبل"، **والله أعلم**.

فصل

المنادى له حكمان:

الأول: البناء على ما يرفع به لو كان معربًا، وذلك في القسم الأول والثاني.

والثاني: النصب، وذلك في الأقسام الثلاثة الباقية.

فصل

لا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صور:

إحداها: اسم الله تعالى، تقول: يا الله، بإثبات الألفين.

والثانية: الجمل المحكية، **نحو**: "يا المنطلق زيد"، فيمن سُمي بذلك.

والثالثة: اسم الجنس المشبه به، كقولك: "يا الخليفةُ هيبةً".

والرابعة: ضرورة الشِّعر، كقول الشاعر: "عباسُ يا الملكُ المتوج".

فصل

تابع المنادى نوعان:

النوع الأول: تابع المنادى المنصوب، وله حكمان:

الحكم الأول: واجب النصب، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا كان مضافًا، فينصب مطلقًا، أي: سواء كان التابع نعتًا، أو بيانًا، أو توكيدًا، أو بدلًا، أو معطوفًا، **نحو**: "يا أبا لحسن صاحبنا"، "يا تميم كلَّهم"، و"يا ذا الفضل عبدَالله"، و"يا ذا الفضل وذا العلم".

والثانية: إذا كان معطوفًا مُعرّفًا بـ(أل)، **نحو**: "يا أبا محمدٍ والصديقَ".

والحكم الثاني: واجب البناء، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا كان مفردًا بدلًا، **نحو**: "يا أبا الحسنِ عليُّ".

والثانية: إذا كان معطوفًا مجرّدًا من (أل)، **نحو**: "يا أبا محمدٍ وخالدُ".

والنوع الثاني: تابع المنادى المبنيّ، وله أربعة أحكام:

الأول: وجوب النصب:

إذا كان مضافًا مجردًا من (أل)، فينصب مطلقًا، أي: سواء كان التابع نعتًا، أو بيانًا، أو بدلًا، أو منسوقًا، أو توكيدًا، **نحو**: "يا زيد صاحب عمرو"، و"يا زيدُ أبا عبدالله"، و"يا زيد وأبا عبد الله"، و"يا تميمُ كلَّكم".

والثاني: وجوب الرفع:

إذا كان نعتًا لـ(أيّ) أو لاسم الإشارة، **نحو**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[البقرة:٢١]، وقولك: "يا هذا الرجلُ".

والثالث: جواز الرفع والنصب:

وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بـ(أل)، **نحو**: "يا زيدُ الحسنَ الوجهِ".

والثاني: ما كان مفردًا من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو كان معطوفًا مقرونًا بـ(أل)، **نحو**: "يا زيدُ الحسنُ والحسنَ"، و"يا غلامُ بشرٌ وبشرًا"، و"يا تميمُ أجمعون وأجمعين"، وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ:١٠]، وفي قراءة: "والطيرُ" بالرفع.

قلتُ: الرفع: مراعاة للفظ المنادى، والنّصب: مراعاة لمحل المنادى؛ لأنّ المنادى في الأصل مفعول به، إذ هو واقع موقع الكاف في: أدعوك، **والله أعلم**.

والرابع: وجوب البناء على الضم:

إذا كان مفردًا بدلًا، أو معطوفًا مجردًا من (أل)، **نحو**: "يا زيدُ بِشْرُ"، و"يا زيدُ وبِشْرُ".

فصل

المنادى المضاف لياء المتكلّم قسمان:

أحدهما: ما فيه ست لغات.

والثاني: ما فيه عشر لغات.

أولًا: ما فيه ست لغات:

وهو الأصل في المضاف إلى ياء المتكلم، **نحو**: "يا غلامي".

واللغات الست هي:

الأولى: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة. **نحو**: "يا غلامِ".

والثانية: ثبوتها ساكنة. **نحو**: "يا غلامي".

والثالثة: ثبوتها مفتوحة. **نحو**: "يا غلاميَ".

والرابعة: قلب الكسرة فتحة والياء ألفًا. **نحو**: "يا غلامَا".

والخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة. **نحو**: "يا غلامَ".

والسادسة: حذف الياء وضم الحرف الذي كان مكسورًا. **نحو**: "يا غلامُ".

ويستثنى مما يجوز فيه ست لغات أمران:

الأول: المعتلّ، **نحو**: "فتى، وقاضي"، ففيه لغة واحدة فقط، وهي ثبوت الياء مع الفتح فتقول: "يا فتايَ، ويا قاضيَّ".

والثاني: الوصف المشبه للفعل، **نحو**: "مكرمي، وضاربي"، ففيه لغتان فقط: ثبوت الياء مفتوحة، وثبوتها ساكنة، **نحو**: "يا مُكرميَ، أو مكرميْ، ويا ضاربيَ، أو ضاربيْ".

ثانيًا: ما فيه عشر لغات:

وهما اسمان فقط: "أب، وأم".

واللغات العشر هي اللغات السّت السابقة مع لُغاتٍ أربع أُخر، وهي:

الأولى: إبدال الياء تاء مكسورة. **نحو**: "يا أبتِ".

والثانية: إبدال الياء تاء مفتوحة. **نحو**: "يا أبتَ".

والثالثة: الجمع بين التاء والألف. **نحو**: "يا أبتا".

والرابعة: الجمع بين التاء والياء. **نحو**: "يا أبتي".

فتحصل مما سبق أنَّ المنادى المضاف لياء المتكلم أربعة أقسام:

- ما فيه لغة واحدة.
- وما فيه لغتان.
- وما فيه ست لغات.
- وما فيه عشر لغات.

والمنادى في جميع هذه اللغات إعرابه واحد: منادى منصوب -لأنّه مضاف- وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء المذكورة إن ذكرت، أو المحذوفة إن حُذفت.

فصل

إذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير.

نحو: "يا ابن أخي"، و"يا ابن خالي".

ويستثنى من ذلك شيئان: (ابن أُمِّي)، و(ابن عمِّي):

ففيهما أربع لغات:

الأولى: إثبات الياء. **نحو**: "يا بنَ أُمّي"، و"يا بنَ عمّي".

والثانية: حذف الياء مع كسر الميم. **نحو**: "يا بنَ أُمِّ"، و"يا بنَ عمِّ".

والثالثة: حذف الياء مع فتح الميم. **نحو**: "يا بنَ أُمَّ"، و"يا بنَ عمَّ".

والرابعة: قلب الياء ألفًا. **نحو**: "يا بنَ أُمّا"، و"يا بنَ عمّا".

باب الاستغاثة

هو: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها.

وأركان أسلوب الاستغاثة ثلاثة:

الأول: حرف النداء.

ويجب أن يكون (يا) لا غير، وأن يكون مذكورًا.

والثاني: المستغاث به.

ويجر بلام مفتوحة.

والثالث: المستغاث له.

ويجر بلام مكسورة.

مثاله: "يا لَلّهِ لِلمسلمين".

(يا): حرف نداء واستغاثة.

(لله): اللام حرف جر، و(الله) اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا، على أنّه مفعول به؛ لأنّ الأصل: أدعو اللهَ، فـ(يا) نائبة عن الفعل.

(للمسلمين): جار ومجرور.

بــــاب النــدبــة

هـو: نـداء موجـه للمتفجّع عليه، أو المتوجّع منه، بلفظ (وا) أو (يا)، عند أمن اللبس. **نحو**: "واعمراه، وارأساه".

وحكم المندوب حكم المنادى: فيُضمُّ في **نحو**: "وا زيدُ"، وينصب في **نحو**: "وا أميرَ المؤمنين".

تنبيه:

يجوز في المندوب المفرد ثلاثة أمور:

الأول: التجريد من الألف والهاء. **نحو**: "وا زيدُ"، فيكون منادى مندوب مبني على الضم.

والثاني: الختم بالألف. **نحو**: "وا زيدا"، فيكون منادى مبنيّ على الضم المقدّر منع منه الفتحة المناسبة للألف الزائدة.

والثالث: الختم بالألف والهاء، وذلك في الوقف، **نحو**: "وا زيداهْ"، فيكون منادى مبنيّ على الضم المقدّر منع منه الفتحة المناسبة للألف الزائدة، والهاء زائدة للوقف.

باب الترخيم

هو: حذف آخر المنادى تخفيفًا.

وشروط ترخيم المنادى خمسة:

أن يكون معرفةً، غير مستغاث، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد.

فلا يرخم نحو قول الأعمى: "يا إنسانًا خذ بيدي"، وقولك: "يا لجعفر"، و"واجعفراه"، و"يا أمير المؤمنين"، و"يا تأبط شرًّا".

فصل

المنادى المرخّم نوعان:

الأول: المختوم بتاء التأنيث.

فيجوز ترخيمه مطلقًا، فتقول في هبة علمًا: "يا هِبَ"، وفي مسلمة لمعيَّنَةٍ: "يا مُسْلِمَ".

والثاني: المجرد من التاء.

فيشترط لجواز ترخيمه: كونه علمًا، زائدًا عن ثلاثة أحرف، **نحو**: "جعفر، وسعاد".

فلا يجوز ذلك في نحو: "إنسان لمعين"، ولا في **نحو**: "زيد"، ولا في **نحو**: "حكم".

قلتُ: إنّما مثّلت بـ"زيد" و"حكم " إشارة إلى منع ترخيم الثلاثي مطلقًا، أي: سواء كان الوسط ساكنًا كـ"زيد"، أو متحركًا كـ"حَكَم"، وقد أجاز جمهور الكوفيين ترخيم الثلاثي مطلقًا، وأجازه الفراء في محرك الوسط دون ساكنه، **والله أعلم**.

فصل

يحذف للترخيم واحدٌ من ثلاثة أمور:

الأول: حرفٌ واحد، وهو الغالب؛ **نحو**: "يا سعا". ومنه قراءة بعضهم: "يا مَالِ".

والثاني: حرفان: الأخير والذي قبله، وذلك بشروط ستأتي.

والثالث: كلمة برأسها، وذلك في المركب المزجي، تقول في معدي كرب: يا معدي.

ويشترط في حذف الحرفين للترخيم: أن يكون ما قبل الأخير حرف لين.

ويشترط في حرف اللين أن يكون: ساكنًا، زائدًا، مكمّلًا أربعة فصاعدًا، وقبله حركة من جنسه، **نحو**: "سلمان، ومنصور، ومسكين علمًا"، فتقول في ترخيمها: "يا سلمَ، ويا منصُ، ويا مسكِ".

وبناء على الشروط السابقة لحرف اللين، فلا يصح حذف ما قبل الآخر في ترخيم الأسماء التالية:

- **هَبَيَّخ، وقَنَوَّر: عَلَمَين**، لتحرك حرف اللين.

- **مختار، ومنقاد: علمين**، لأصالة الألفين.

- **سعيد وثمود وعماد**، لأنّ السابق على حرف اللين اثنان.

- **فِرْعَون، وغُرْنَيْق علمًا**، لعدم مجانسة الحركة.

ويكتفى في ترخيم هذه الأسماء بحذف الحرف الأخير فقط.

فتقول: "يا هبيَّ"، و"يا مختا"، و"يا سعي"، و"يا فرعو".

فصل

والباقي من المحذوف للترخيم فيه لغتان:

الأولى: لغة مَن ينتظر:

وهي أن يُنوى المحذوف، فلا يُغيَّر ما بقي، تقول في جعفر: "يا جعفَ" بالفتح، وفي حارث: "يا حارِ" بالكسر، وفي منصور: "يا منصُ" بتلك الضمة؛ وفي هرقل: "يا هرقْ" بالسكون.

والثانية: لغة مَن لا ينتظر.

وهي أن لا يُنوَى المحذوف، فيجعل الباقي؛ كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، فيُضم. تقول: يا جعفُ، ويا حارُ، يا هرقُ بالضم فيهنَّ.

باب المنصوب على الاختصاص

هو: اسم معمول للفعل (أَخُصُّ) واجبَ الحذف.

والاسم المختصّ له حالتان:

الأولى: أن يكون (أيُّها) أو (أيَّتُها).

فيضمان ويوصفان لزومًا باسم يلزم الرفع محلىً بـ(أل)، **نحو**: "أنا أفعل كذا أيّها الرجل"، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة".

والثاني: أن يكون غيرهما.

فينصب، **نحو**: «**نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث**»، و"نحن العربَ نكرم الضيف"، و"بك –اللهَ– نرجو الفضل".

تنبيه:

(أيُّها) أو (أيَّتُها) يكونان في النداء وفي الاختصاص، والفرق بينهما من وجهين:

الأول: أنهما في الاختصاص ليس معهما حرف نداء لا لفظًا، ولا تقديرًا.

والثاني: أنهما في الاختصاص لا يقعان في أول الكلام؛ بل في أثنائه، كما مثلتُ.

باب التحذير

هو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه.

والمنصوب على التحذير له حالتان:

الأولى: التحذير بلفظ: (إيا).

في هذه الحالة يجب حذفُ العامل، سواء عطفت عليه؛ أم كررته، أم لم تعطف عليه ولم تكرر، **نحو**: "إياك والأسدَ"، و"إيّاك إيّاك"، و"إياك من الأسد".

قلتُ: الأصل في **نحو**: "إياك والأسدَ": "احذر تلاقيَ نفسِك والأسد"، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول (تلاقي)، وأنيب عنه الثاني (نفس)؛ فانتصب، ثم الثاني (نفس)، وأنيب عنه الثالث (الكاف) فانتصب وانفصل.

والأصل في نحو: "إيّاك إيّاك": أحذّرك، فحذف الفعل، وانفصل الضّمير، ثمّ أكّد بمثله.

والأصل في نحو: "إياك من الأسد": باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف فانفصل الضمير، **والله أعلم**.

والثانية: التحذير بغير لفظ (إيا).

في هذه الحالة يجب حذف العامل إن كررت أو عطفت، **نحو**: "الأسدَ الأسدَ"، و**نحو**: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ۝١٣﴾[الشمس:١٣]، وفي غير ما ذكر يجوز الإظهار، **نحو**: الأسدَ، وتقول: "احذر الأسد".

باب الإغراء

هو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

وحذف العامل في الإغراء له حكمان:

الأول: وجوب حذف العامل في عطف أو تكرار، **نحو**: "المروءة والنّجدة"، و"أخاك أخاك"، بتقدير: الزم.

والثاني: جواز الحذف والإظهار في غير ما ذكر، **نحو**: "الصلاةَ جامعةً"، فتنصب الصلاة بتقدير: احضروا، وجامعةً على الحال.

ولو صُرح بالعامل لجاز.

باب نوني التوكيد

لتوكيد الفعل نونان:

نون ثقيلة: وهي مشددة مفتوحة، إلا بعد الألف فتكسر، **نحو**: "ليقومنَّ، وليقومانِّ".

ونون خفيفة: وهي ساكنة من غير تشديد، **نحو**: "ليقومَنْ زيدٌ".

فصل

في حكم تأكيد الفعل بنوني التوكيد:

الفعل الماضي: لا يؤكّدُ بهما مطلقًا.

وفعل الأمر: يؤكّدُ بهما مطلقًا، فتقول: "ذاكِرنَّ، واحفظَنَّ".

والفعل المضارع: يؤكّدُ بهما، وله ثلاثة أحكام:

الأول: الوجوب:

إذا كان المضارع:

مثبتًا، مستقبلًا، واقعًا في جواب القسم، غير مفصول من لام الجواب بفاصل. **نحو**: "والله ليقومَنّ زيدٌ".

والثاني: الجواز:

إذا كان المضارع:

- **بعد أداة طلب**: كأمر أو نهي أو استفهام. **نحو**: "لِيقومَنّ زيدٌ"، و"لا تهملَنَّ الدّرس"، و"هل تفهمنّ الدرس".
- **أو بعد "لا" النافية**: **نحو**: "أيها الطلاب لا ينجحنّ المهمل".
- **أو بعد إمّا الشرطية**: **نحو**: "إما تخافنّ من شيء فاستعذ بالله".

الثالث: المنع:

إذا كان المضارع:

- **منفيًا**: **نحو**: "والله لا أخون أمتي".
- **أو غيرَ دالّ على الاستقبال**: **نحو**: "والله لأزورك الآن".
- **أو مفصولًا عن لامه بفاصل**: **نحو**: "والله لسوف تقوم".
- **أو غيرَ مسبوق بشيء**: **نحو**: "ينجح المجتهد".

فصل

الفعل المؤكَّد نوعان:

أولًا: الصحيح الآخر، وله حالتان:

الأولى: ألّا يتصل بضمير رفع ساكن، وضمائر الرفع الساكنة ثلاثة: (واو الجماعة، وياء المخاطبة، وألف الاثنين)، فيجب فتح آخره، **نحو**: "لتضربَنَّ، واضربَنَّ".

والثانية: أن يتصل بضمير رفع ساكن، فيحرك آخره بما يجانس الضمير، ويحذف الضمير، إلا إذا كان ألفًا فلا، **نحو**: "اذهبُنّ يا طلاب، ولَتذهبُنَّ"، و"اذهبِنَّ يا هندُ، ولَتذهبِنَّ"، و"اذهبانِّ يا زيدان، ولَتذهبَانِّ".

قلتُ: **(لتذهبُنَّ)**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة، والضمير المحذوف فاعل، والأصل: لتذهبونّ، فحذفت نون الرفع لكراهية توالي الأمثال، ثم حذف الضمير لالتقاء الساكنين (الضمير والنون المشددة).

ومثله في الإعراب (لتذهبِنَّ)، إلا أنّ الضمير المحذوف هو الياء.

وأما (لتذهبانِّ) ففعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لكراهية توالي الأمثال، والألف فاعل.

وأما (اذهبُنّ): ففعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

ومثله: **(اذهبِنَّ)**، إلا أنّ الضمير المحذوف هو الياء.

و**(اذهبانِّ)**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بألف الاثنين، والألف فاعل، **والله أعلم**.

ثانيًا: المعتلّ الآخر، وله حالتان:

الحالة الأولى: ألّا يتصل بضمير رفع ساكن، وله حالتان:

الأولى: أن يكون الفعل معتلًا بالواو أو بالياء، فيجب فتح حرف العلة.

نحو: "لَيدعوَنَّ محمدٌ"، و"ادعوَنَّ يا محمدُ"، و"لَيرمِيَنَّ محمدٌ"، و"ارمِيَنَّ يا محمدُ".

والثانية: أن يكون الفعل معتلًا بالألف، فإنها تقلب ياء ثم تفتح. **نحو**: "ليخشيَنَّ محمدٌ"، و"اخشيَنَّ يا محمدُ".

قلتُ: والفعل المضارع والأمر في هاتين الحالتين مبنيان على الفتح، **والله أعلم**.

والحالة الثانية: أن يتصل بضمير رفع ساكن، وله ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون الضمير ألفًا:

- فإن كان حرف العلة واوًا أو ياء بقي الضمير وحرف العلة، **نحو**: "لتدعوانِّ، وادعوانِّ، ولَتقضِيانِّ، واقضِيانِّ".

- وإن كان حرف العلة ألفًا قلبت ياء، **نحو**: "لتخشيانِّ، واخشيانِّ".

والثانية: أن يكون الضمير واوًا:

- **فإن كان حرف العلة واوًا أو ياء** حُذف الضّمير مع حرف العلة، ويُضم ما قبل النّون، **نحو**: "لتدعُنَّ يا طلاب، وادعُنَّ"، و"لترمُنَّ يا طلاب، وارمُنَّ".

- **وإن كان حرف العلة ألفًا** حذف حرف العلة، وبقي فتح ما قبلها، وتُحرك واو الجمع بالضم، **نحو**: "لتسعَوُنَّ".

والثالثة: أن يكون الضمير ياءً:

- فإن كان حرف العلة واوًا أو ياء، حُذف الضمير مع حرف العلة، ويكسر ما قبل النون. **نحو**: "لتدعِنَّ يا هند، وادعِنَّ"، و"لترمِنَّ يا هندُ، وارمِنَّ".

- وإن كان حرف العلة ألفًا حذف حرف العلة، وبقي فتح ما قبلها، وتحرك الياء بالكسر، **نحو**: "لتسعَيِنَّ".

قلتُ: **الفعل المضارِع في هذه الحالات الثلاث معرب بالحرف**؛ لاتصاله بضمير رفع ساكن، والمضارع في الأمثلة السابقة: مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة كراهية توالي الأمثال (نون الإعراب، ونون التوكيد الثقيلة؛ إذ هي بمنزلة النونين فاجتمع بذلك ثلاث نونات)، وهو أمر مكروه في لغة العرب، وحذف الضّمير للتخلّص من التقاء الساكنين.

وأمّا فعل الأمر فهو في هذه الحالات مبني على حذف النون لاتصاله بضمير رفع ساكن، **والله أعلم**.

فصل

كل موضع صحَّ دخول الثقيلة فيه، يصحُّ فيه دخول الخفيفة إلا في موضعين:

الأول: فعل الاثنين، **نحو**: "اضربانِّ"، فلا تقل: اضربانْ.

والثاني: فعل جماعة الإناث، **نحو**: "اضربنانِّ"، فلا تقل: اضربنانْ.

لأنّ الخفيفة لا تقع بعد الألف.

قلتُ: القاعدة: أنّ الفعل المضارع أو الأمر إذا أسندا إلى نون النسوة ثم أريد توكيدهما، فإنه تزاد ألف بين نون النسوة وبين نون التوكيد، فتقول: "لتنصرنانِّ، وانصرنانِّ"، ولا يصح تخفيفها لما ذكرتُ، وقد بينت ذلك في كتاب "أصول المسائل الصرفية"، **والله أعلم**.

باب المـمنوع من الصّرف

الصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أمْكَنَ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف والفعل، **نحو**: "زَيْدٍ وفَرَسٍ"، فممنوع من الصرف، أي: ممنوع من التنوين.

والممنوع من الصرف نوعان:

الأول: ممنوع لعلة واحدة.

والثاني: ممنوع لعلتين.

أولًا: الممنوع لعلة واحدة، وهو قسمان:

الأول: الاسم المختوم بألف التأنيثِ مطلقًا:

أي: سواء كانت مقصورةً أم ممدودةً، ويمتنع صرف مصحوبها مطلقًا، أي: سواء كان نكرة، **نحو**: "ذكرى وصَحْرَاء"، أم معرفة، **نحو**: "رَضْوَى وزَكَرِيَّاء"، أم مفردًا كما تقدم، أم جمعًا، **نحو**: "جرحى وأنْصِبَاء"، أم اسمًا كما تقدم، أم صفة، **نحو**: "حُبلى وحَمْرَاء".

والثاني: الجمع المُوَازِنِ لِمَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ:

نحو: "مساجد، ودراهم، ومصابيح، ودنانير".

قلتُ: "**الموازن**" أي: المشابه لهذين الوزنين، والمشابهة في أمرين؛ **أحدهما**: الحركات والسكنات، **والثاني**: أن يأتي بعد ألف الجمع حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، لا أن يكون في أوله ميم، فهذا ليس بشرط، ولذلك مثلت بأسماء في أولها ميم وأخرى مجردة منها، وكلها ممنوعة من الصرف.

وذكر صاحب متمّمة الجروميّة: أن الجمع يمنع من الصرف إذا كان على صيغة منتهى الجموع، وهي صيغة مفاعل ومفاعيل، وفيه نظر؛ إذ يوهم بأنّ الجمع الممنوع من الصرف لابد أن يكون في أوله ميم، وليس الأمر كذلك.

والأسهل والأوضح حتى يزال اللبس أن يقال: يمنع الجمع من الصرف إذا كان على صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع أتى بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فيشمل المبدوء بالميم وغيره، **والله أعلم**.

ثانيًا: الممنوع لعلتين، وهو قسمان:

الأول: العَلَم.

والثاني: الصّفة.

أولًا: العَلَم، ويمنع من الصّرف في ستة مواضع:

الأول: إذا كان مؤنّثًا بالتاء، **نحو**: "عائشة، وطلحة"، أو كان مؤنّثًا معنويًّا زائدًا على ثلاثة أحرف، **نحو**: "زينب"، أو ثلاثيًّا مُحرّك الوسط، **نحو**: "سَقَر"، وجاز في **نحو**: "هند، ودعد"، الصّرفُ ومنعُه.

والثاني: إذا كان معدولًا على وزن "فُعَل"، **نحو**: "عُمَر، وزُفَر، وزُحَل".

قلتُ: إنّ هذه الأسماء لمّا سُمعت ممنوعة من الصّرف، وليس فيها علّة ظاهرة غيرُ العلميّة، قدّروا فيها العدل، وأنّها معدولة عن: عامر، وعن زافر، وعن زاحل، فالعدل فيها تقديريٌّ لا حقيقيّ، بخلاف العدل في الصّفة فإنّه حقيقيّ كما سيأتي، **والله أعلم**.

والثالث: إذا كان على وزنٍ خاصّ بالفعل، **نحو**: "شَمَّرَ، وضُرِبَ": عَلَمَين على شخصين، أو مشاركٍ له فيه **نحو**: "أحمد، ويزيد": عَلَمين على شخصين، و"تَغْلِب": علمًا على قبيلة، و"نَرْجِس": علمًا على نبت.

والرابع: إذا كان أعجميًّا زائدًا على الثلاثة، **نحو**: "إبراهيم، ويعقوب"، وصُرف **نحو**: "لجامٌ" لعدم علميّته في العجميّة، و**نحو**: "نوحٌ ولوطٌ" لأنّهما ثلاثيّان.

قلتُ: **وتعرف عُجمة الكلمة**: بنقل الأئمة لها، وبخروجها عن أوزان الأسماء العربية، **نحو**: "إبريسم"، فإنّ مثل هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي.

وجميعُ أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: مُحَمَّد ﷺ، وهود، وصالح، وشعيب عليهم السلام، **والله أعلم**.

والخامس: إذا كان مركّبًا مزجيًا، مختومًا بغير "ويه"، **نحو**: "بعلبك"، و"حضرموت"، فإن خُتم بـ"ويه" كـ"سيبويه"، بُني على الكسر على الأشهر، ويجوز إعرابه ممنوعًا من الصّرف.

والسادس: إذا كان مختومًا بالألف والنون الزائدتين. **نحو**: "عُثمان، وعِمران".

قلتُ: ومنه "عفّان" و"حسّان" إذا قلنا إنهما من "العفّة" و"الحسّ"؛ لأنّ الألف والنون حينئذٍ زائدتان، فإن جُعِلا من "العفن"، و"الحسن" فيصرفان؛ لأنّ النّون حينئذٍ أصلية، **والله أعلم**.

تنبيه:

أشرتُ بالمثالين: "عُثمان، وعِمران" إلى أنّ زيادة الألف والنّون في الأعلام: لا تختص بوزن (فَعْلان) -بفتح الفاء- بل تكون فيها وفي غيرها مما هو مضموم الأول أو مكسورها، بخلاف الصّفة؛ فإنّ زيادة الألف والنون تختصّ منها بما هو بوزن (فَعْلان) بفتح الفاء، كما سيأتي.

ثانيًا: الصفة، وتمنع من الصّرف في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت مختومة بالألف والنون الزائدتين، فتكون على وزن: (فَعْلان) بفتح الفاء لا غير، **نحو**: "عَطشان وشَبعان".

وتُمنع الصفة على وزن فَعْلَان من الصّرف إذا لم تقبل التاء: إمّا لأنّ مؤنثه فَعْلَى **نحو**: "سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان"، أو لكونه لا مؤنث له **نحو**: "لحيان، ورحمن" على الأظهر فيهما؛ إلحاقًا لهما بما هو الغالب في بابهما، وقيل: هما منصرفان على الأصل في الأسماء.

قلتُ: وسبب الخلاف فيما لا مؤنّث له أنّ علة منع "فعلان" من الصّرف هو انتفاء فعلانة، بشرط وجود "فعلى"، وما يلزم التذكير، **نحو**: "لحيان، ورحمن" تنتفي منه فعلانة، ولكن لا يوجد معه فعلى، فاجتمع في الكلمة ما يوجب المنع

وهو انتفاء "فعلانة"، وما يوجب الصّرف وهو عدم وجود "فَعْلى" وهو محال، فألحقه أكثر النّحاة بالغالب في باب فعلان من فَعِلَ وهو المنع من الصّرف؛ وصرفه بعض النّحاة لضعف داعي منعه، فحملوه على الأصل في الأسماء وهو الصّرف.

وما ذكرته هو المراد من قول القاضي البيضاويّ فيما رُوِّينا عنه -سماعًا- في تفسيره، متحدّثًا عن كلمة "الرحمن": "والأظهر أنّه غير منصرف -وإن حظر اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنّث على "فعلى" أو "فعلانة"- إلحاقًا له بما هو الغالب في بابه"، فتأمّل، **والله أعلم**.

وأمّا "ندمان": فإذا كان بمعنى: نديم من المنادمة في الشّراب، فمنصرف بلا خلاف؛ لأنّ مؤنّثه: فَعْلَانة، وأمّا إذا كان بمعنى: النّادم من النّدم فغير منصرف اتّفاقًا؛ لوجود الشرط؛ لأنّ مؤنثه حينئذٍ: ندمى، لا ندمانة.

والثاني: إذا كانت على وزن الفعل، فتكون على وزن: أفعل، **نحو**: "أحمر، وأصفر".

وتُمنع الصفة على وزن أفعل من الصّرف إذا لم تقبل التاء، إما لأنّ مؤنثه فَعْلاءَ، **نحو**: "أحمَرَ"، أو فُعْلَى، **نحو**: "أفْضَل"، ولا يمنع من الصرف (أرمل) بمعنى المحتاج، أو مَن توفيت عنه زوجته؛ لأنّ مؤنثه بالتاء (أرملة).

والثالث: إذا كانت معدولة.

ولها موضعان:

الأول: في كلمة "أخر"، **نحو**: "مررت بنسوةٍ أخرَ"؛ لأنّه جمع لـ"أُخرى" أنثى "آخر" -بفتح الخاء، بمعنى مغاير- وآخر من باب اسم التفضيل، واسم

التفضيل قياسه: أن يكون في حال تجرده من (أل) والإضافة مفردًا مذكّرًا، فكان القياس أن يقال: "مررتُ بنساء آخَر"، ولكنّهم عدلوا إلى أُخر.

والثاني: في ألفاظ العدد التي على وزن (فُعَال ومَفْعل). **نحو**: "أحاد وموحد"، وثناء ومثنى، ثُلاث، ومَثلَث، ورباع ومربع، فإنّها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة.

قلتُ: الأربعة مسموعة باتّفاق، وما زاد عليها كالخمسة فجائزة على الأصح، وقول البخاريّ في صحيحه، وأبي عبيدة في مجاز القرآن: "إنّ العرب لا تتجاوز الأربعة"، اعتُرِض بأنّ غيرهما سمع ما لم يسمعا، ومن سمع حجة على من لم يسمع، **والله أعلم**.

فصل

يَعْرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أن يكون أحَدُ سَبَبَيْه العلمية ثم ينكَّرُ.

تقول: "رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ".

قلتُ: ويستثنى من ذلكَ ما كان صفة قبل العلمية، **نحو**: "أحمر وسكْرَان"، فسيبويه يُبْقِيه غير منصرفٍ وخَالَفَهُ الأخفَشُ في الحواشي، ووَافَقَهُ في الأوسط، **والله أعلم**.

والثاني: التصغير المزِيلُ لأحد السببين:

نحو: "حُميد وعُمَيْر في أحمد، وعمر".

والثالث: إرادة التناسب.

كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ۝٤﴾[الإنسان:٤]، بتنوين "سلاسلا"، مع أنّه ممنوع من الصّرف لمناسبة "أغلالًا وسعيرًا".

والرابع: الضّرورة.

كقول الشاعر: "ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ".

فنوّن "عنيزة" وجرها اضطرارًا، مع أنها ممنوعة من الصرف للضرورة.

تنبيه:

التناسب والضّرورة مسوّغان لمخالفة القياس.

فأمّا التّناسب فيكون في النثر، كالآية المتقدمة، ومنه ما رُوِّينا -سماعًا- في السّنن الكبير للبيهقي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «**فارجعن مأزورات غير مأجورات**»، والقياس: "موزورات"، وقد جاءت كذلك في رواية أخرى للحديث، ذكرها الإمام البيهقي في السنن الكبير(١).

وأمّا الضّرورة فتكون في الشّعر خاصة، وقد عُني النّحاة بها، وصنّفوا فيها تصانيف نافعة ومفيدة.

---

(١) السنن الكبير للبيهقي، ت: عبدالله التركي (٧/٥٢٠).

فصل

والممنوع من الصرف حكمه في الإعراب حكم المفرد وجمع التّكسير المصروفَين، إلا أنّه ينفرد عنهما بحكمين:

الأول: عدم التنوين.

والثاني: يجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

ويشترط لجره بالفتحة أمران:

الأول: التجرد من "أل".

والثاني: عدم الإضافة.

فإن اقترن بأل، **نحو:** "المساجد"، **أو أضيف،** **نحو:** "مساجدكم"، جُرّ بالكسرة على الأصل.

باب إعراب الفِعْل المضارع

الفعل المضارع المعرب له ثلاث حالات:

- **أولًا: الرفع:**

وذلك إذا تجرَّد من النّاصب والجازم. **نحو:** "يذهبُ، ويذهبون".

- **ثانيًا: النصب:**

وذلك إذا سُبق بأداة نصب.

وأدوات النّصب أربع:

الأولى: (**لن**)، **نحو:** ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾[طه:٩١]، و"لن تهملوا الدّرس".

والثانية: (**كي**) المصدرية، وهي المسبوقة باللام. **نحو:** ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[الحديد:٢٣]، و**نحو:** "جئتك لكي تكرمَني".

والثالثة: (**إذن**)، إن صُدّرت في أول الكلام، وكان الفعل بعدها مستقبلًا، متّصلًا بها، أو منفصلًا عنها بالقسم، أو بلا النّافية. **نحو:** "إذن أكرمَك"، أو "إذن والله أكرمَك"، أو "إذن لا أكرمَك"، جوابًا لمن قال: أنا آتيك.

قلتُ: ومنه ما رُوِّينا -سماعًا- في كتاب السنن الكبير للبيهقي، عن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: «**أعندك شيء**» قلت: لا، قال: «**إذن أصومَ**»(١)، **والله أعلم.**

---

(١) السنن الكبير للبيهقي (٨/٤١٣).

والرابعة: (أنْ)، إن لم تسبق بعِلْمٍ أو ظنٍّ. **نحو**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾[النساء:٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْۖ﴾[البقرة:١٨٤].

- **فإن سبقت بعلمٍ، نحو**: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠] فهي مخفّفة من الثقيلة، فلا تعمل، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوف، والفعل بعدها مرفوع، وهو وفاعله خبر "إنْ" المخفّفة من الثقيلة.

- **وإن سبقت بظنٍّ، نحو**: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[المائدة:٧١] جاز فيها وجهان.

الأول: أن تكون ناصبة.

والثاني: أن تكون مخفّفة من الثقيلة، وقد قرئت الآية بنصب "تكونَ" على أنّ "أنْ" ناصبة، وقرئت برفع "تكونُ" على أنّ "أنْ" مخفّفة من الثقيلة.

فصل

تعمل (أنْ) ظاهرة وهو الأصل، وتعمل مضمرة، ولها حكمان:

الأول: الإضمار وجوبًا، وذلك في خَمْسَة مواضع:

أحدها: بعد لام الجحود، وهي المسبوقة بكَونٍ منفي، **نحو**: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾[العنكبوت:٤٠]، ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾[النساء:١٣٧].

والثاني: بعد أو، إذا صَلَحَ في موضعها:

- (حَتَّى)، **نحو**: "لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى".

- أو (إلاّ)، **نحو**: "لأَهْجُرَنَّه أَوْ يستقيمَ".

والثالث: بعد (حتى) إن كان الفعل مستقبلًا: **نحو**: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾[الحجرات:٩]، و**نحو**: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤].

قلتُ: هذا رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ "حتّى" هي الناصبة بنفسها، وقد ذكرت أقسام "حتّى" ومعانيها بالتفصيل في كتابي "الوافي في معاني الحروف"، **والله أعلم**.

والرابع: بعد فاء السببية مَسْبُوقة بنفي محض أو طلب بالفعل، **نحو**: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾[فاطر:٣٦]، ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾[طه:٨١].

قلتُ: **مذهب البصريين**: أنّ هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهَّم، فإذا قلت: "أكرمْني فأحسنَ إليك"، فالتقدير: ليكن منك إكرامٌ، فإحسانٌ منّي.

ومذهب بعض الكوفيين: أنّ الفاء هي الناصبة بنفسها، وهو الأقرب والأسهل، **والله أعلم**.

والخامس: بعد واو المعيَّة مَسْبُوقَة بنفي محض أو طلب بالفعل، **نحو**: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢﴾[آل عمران:١٤٢]، "لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ".

قلتُ: واحتُرز هنا وفي فاء السببية: بتقييد النفي بالمحض والطلب بالفعل من النّفي المنتقض بـ"إلا"، **نحو**: "مَا تَأْتِينَا إلاّ فَتُحَدِّثُنَا"، ومن الطَّلَبِ باسم الفعل **نحو**: "نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ"، أو بأسلوب الخبر، **نحو**: "حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ"، فالفعل حينئذٍ بعدها مرفوع، **والله أعلم**.

والثاني: الإضمار جوازًا، وذلك في خَمْسَة مواضع:

أحدها: بعد لام التعليل. وهي التي لم يَسْبقها كونٌ منفي، ولم يقترن الفعل بـلا. **نحو**: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١﴾[الأنعام: ٧١]، ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ١٢﴾[الزمر: ١٢].

- فإن سُبقت بالكَوْنِ المذكور، وجب إضمار أنْ كما مر.

- وإن قُرِن الفعلُ بلا نافية، وجب إظهارُها. **نحو**: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ﴾[البقرة: ١٥٠]، و﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[الحديد: ٢٩].

والأربعة الباقية هي: وقوعها بعد: "أوْ، والواو، والفاء، وثُمَّ"، إذا كان العطفُ على اسم ليس في تأويل الفعل، **نحو**: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾[الشورى: ٥١] بالنصب عطفًا على "وَحْيًا"، و**نحو**: "وَلُبْسُ عَبَاءةٍ وَتقَرَّ عَيْنِي". و**نحو**: "لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ"، و**نحو**: "إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ".

فإن كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل **نحو**: الطائر فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ وجب الرفع؛ لأنّ الاسم "الطائر" في تأويل الفعل، أي: الذي يطير.

• ثالثًا: الجزم: وذلك إذا سبق بجازم.

والجوازم نوعان:

أولًا: الجازم لفعل واحد، وهو خمسة أشياء:

أحدها: **الطّلب**: إذا سقطت الفاء من المضارع بعده، وقصد به الجزاء، **نحو**: "ذاكرْ تنجحْ"، وأصله: ذاكر فتنجحَ.

فإذا لم يقصد به الجزاء فلا يجزم، **نحو**: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ٥ يَرِثُنِي﴾[مريم:٥-٦] في قراءة الرفع، فإنه قَدَّرَهُ صفة لـ(وليًا) لا جوابًا لـ(هَبْ)، كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَم.

قلتُ: وذهب بعض النحاة ومنهم ابن هشام في الأوضح: أنّه مجزوم؛ لأنّه جواب شرط مقدّر لا للطلب، لتضمُّنه معنى الشرط، فهو مجزوم بـ"إن" الشرطية المحذوفة مع شرطها، وعلى هذا الرأي لا يكون الطلب من الجوازم، لذا لم يذكره ابن هشام منها، **والله أعلم**.

والثاني: (لا) الطلبية: نَهْيًا كانت. **نحو**: ﴿لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ﴾[لقمان:١٣]، أو دُعَاءً. **نحو**: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾[البقرة:٢٨٦].

والثالث: (اللام) الطلبية: أمرًا كانت. **نحو**: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾[الطلاق:٧]، أو دعاء. **نحو**: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾[الزخرف:٧٧].

والرابع: (لم): **نحو**: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾[الإخلاص:٣]، و"الطلاب لم يهملوا"، و"لم يرمِ زيد".

والخامس: (لمّا): **نحو**: ﴿لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ٢٣﴾[عبس:٢٣].

فائدة:

(لَمْ) و(لَمَّا) **يشتركان في أربعة أمور**: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمُضي.

قلتُ: وكون "لم" لنفي الماضي استدل به من قال: إنّ صيام عاشوراء لم يكن واجبًا، لما رويناه في السنن الكبير للبيهقي، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «**ولم يكتب الله عليكم صيامه**».

قال الإمام البيهقي معلّقًا على الحديث: "قوله: «**ولم يكتب الله عليكم صيامه**»: يدلّ على أنّه لم يكن واجبًا قطّ؛ لأنّ "لم" للماضي"(١)، **والله أعلم**.

وتختص (لم) بأمرين:

الأول: مصاحبة الشّرط. نحو: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[المائدة:٦٧]، فالفعل مجزوم بـ(إن) الشرطية، و(لم) للنفي فقط.

والثاني: جواز انقطاع نفي منفيها، فمثال الانقطاع: ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ١﴾[الإنسان:١]، ومثال عدم الانقطاع: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾[الإخلاص:٣].

ومن ثَمَّ جاز لم يكن ثم كان، وامتنع في لَمَّا.

قلتُ: الانقطاع وعدمه باعتبار وقت النطق، فالمنفي بـ"لم" قد يكون نفيه منقطعًا حال النطق، وقد لا يكون، كما في المثالين، وأما المنفي بـ"لما" فيجب اتصال نفي المنفي بحال النطق؛ لأنّها -كما سيأتي- تفيد توقع ثبوت المنفي، ومعنى توقع ثبوت المنفي: أي أَنّ المنفيّ حال النطق غير حاصل الآن، إلا أنّه يتوقع حصوله، ولذلك قلت: "ومن ثَمَّ جاز لم يكن ثم كان، وامتنع في لَمَّا".

فالمراد بـ"جاز" و"امتنع" أي: الانقطاع، **والله أعلم**.

---

(١) السنن الكبير للبيهقي (٩/٩٠-٩١).

وتختص (لـمّا) بأمرين:

الأول: جواز حذف مجزومها. **نحو:** "قاربت المَدِينَة وَلمَّا". أي: ولما أدْخُلْهَا.

والثاني: توقع ثبوت مجزومها. **نحو:** ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ٨﴾[ص:٨]، ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾[الحجرات:١٤].

ومن ثم امتنع قولنا: "لما يجتمع الضدان".

ثانيًا: الجازم لفعلين، وهو أربعة أنواع:

الأول: حرفٌ باتفاق، وهو: (إنْ). **نحو:** ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾[النساء:١٣٣].

والثاني: حرفٌ على الأصح، وهو: (إذْمَا). **نحو:** "إذما تقم أقم".

والثالث: اسمٌ باتفاق. وهو:

(مَنْ)، **نحو:** ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣].

و(مَا)، **نحو:** ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾[البقرة:١٩٧].

و(مَتَى)، **نحو:** "متى تذاكرْ أذاكرْ".

و(أَيّ)، **نحو:** ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[الإسراء:١١٠].

و(أَيْنَ)، **نحو:** ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[النساء:٧٨].

و(أَيَّانَ)، **نحو:** "أيان تنطلق أنطلق معك".

و(أَنَّى)، **نحو:** "فأصبحت أنّى تأتها تستجر بها".

و(**حَيْثُما**)، **نحو**: "حيثما تستقم؛ يقدر لك الله نجاحًا....".

والرابع: **اسمٌ على الأصح، وهو**: **(مَهْمَا)**. **نحو**: "وأنّكِ مهما تأمري القلبَ يفعل".

وهذه الأدوات تسمّى أدوات الشَّرط، وتَجزم فعلين، يسمى أولهما شرطًا، وثانيهما جوابًا وجزاء.

فصل

وللشرط وجوابه أربع صور:

الأولى: أن يكونا مضارعين. **نحو**: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[الأنفال:١٩].

والثانية: أن يكونا ماضيين. **نحو**: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[الإسراء:٨].

والثالثة: أن يكون الشَّرط ماضيًا، والجواب مضارعًا. **نحو**: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾[الشورى:٢٠].

والرابعة: أن يكون الشَّرط مضارعًا، والجواب ماضيًا. **نحو**: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ**».

فصل

يجوز رَفْعُ جواب الشَّرط في موضعين:

الأول: إذا كان الشّرط ماضيًا. **نحو**: "إن قام محمدٌ أقومُ".

والثاني: إذا كان الشرط مضارعًا منفيّا بـ(لم). **نحو**: "إنْ لَمْ تَقُمْ أقُومُ".

قلت: الجزم في هذا المثال بـ"لم" وليس بـ"إن" الشرطية، فلما لم تعمل في الشرط، ضعُف عملها في الجواب، فجاز رفعه، **والله أعلم**.

فصل

أدوات الشّرط مبنية إلا (أيًّا) فإنها معربة:

وبيان ذلك كالتالي:

أولًا: (من) و(ما) و(مهما)، يجوز فيها أمران:

الأول: أن تكون في محل رفع مبتدأ، وذلك إذا كان فعلُ الشرط لا يطلبهنّ مفعولات، **نحو**: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، و**نحو**: "ما تدّخرْه تجده"، و**نحو**: "مهما تدّخرْه تجده".

والثاني: أن تكون في محل نصب مفعول به مقدّم، وذلك إذا كان فعلُ الشرط يطلبهنّ مفعولات، **نحو**: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾[الأعراف:١٨٦]، و**نحو**: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾[البقرة:١٩٧]، و"مهما تدّخرْ تجده".

قلتُ: أعرب صاحب الكواكب الدرية (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾[البقرة:١٩٧]، اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، والأظهر ما ذكرتُ لما ذكرتُ، **والله أعلم**.

ثانيًا: (متى) و(أيان):

في محل نصب على الظرفية الزمانية، كما مثلتُ.

ثالثا: (أين):

في محل نصب على الظرفية المكانية، كما مثلتُ.

رابعًا: (أنى) و(حيثما) يجوز فيهما أمران:

الأول: يكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية، **نحو**: "أنّى تأتِ تدرك الاختبار"، و**نحو**: "حيثما تأتِ تدرك الاختبار".

قلتُ: مجيء (حيثما) للزمان، هو قول ابن هشام في المغني، **والله أعلم**.

والثاني: يكونان في محل نصب على الظرفية المكانية، **نحو**: "أنّى تجلس أجلس"، و"حيثما تجلس أجلس".

خامسًا: (أيّ):

تعرب على حسب ما تضاف إليه، فلها أربعة أعاريب:

الأول: **الرفع على الابتداء**، إذا أضيفت إلى اسم ذات وفعلُ الشرط لا يطلبه، **نحو**: "أيُّ رجلٍ تكرمْه أكرمْه".

والثاني: **النصب على المفعولية**، إذا أضيفت إلى اسم ذات وفعلُ الشّرط يطلبه مفعولًا، **نحو**: "أيَّ رجلٍ تكرمْ أكرمْ".

والثالث: **النصب على الظرفية الزمانية**، إذا أضيفت إلى ظرف زمان، **نحو**: "أيَّ يومٍ تأتني أكرمْك".

والرابع: **النصب على الظرفية المكانية**، إذا أضيفت إلى ظرف مكان، **نحو**: "أيَّ مكانٍ تجلسْ أكرمْك".

فصل

كلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُه شرطًا فإنّ الفاء تجب فيه.

وذلك في سبعة مواضع:

الأول: الجملةُ الاسْمِيَّة. **نحو**: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾[الأنعام:١٧].

والثاني: الجملة الطلبية. **نحو**: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[آل عمران:٣١].

والثالث: الجملة التي فِعَلُها جامِدٌ. **نحو**: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي﴾[الكهف:٣٩-٤٠].

والرابع: الفعل المقْرُون بـ(قَدْ). **نحو**: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾[يوسف:٧٧].

والخامس: الفعل المقْرُون بتَنْفِيس. **نحو**: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾[التوبة:٢٨].

والسادس: الفعل المقْرُون بـ(لَنْ). **نحو**: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[آل عمران:١١٥].

والسابع: الفعل المقْرُون بـ(ما). **نحو**: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[يونس:٧٢].

ويجوز أن تُغْني إذا الفُجَائية عن الفاء، وذلك إن كانت الأداة (إنْ) والجوابُ جملة اسْمِيَّة غير طلبية، **نحو**: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[الروم:٣٦].

فصل

المضارع المقرون بالفاء أو الواو من غير جملتي الشّرط له حالتان:

أولًا: إذا جاء بعد الجملتين فيجوز فيه ثلاثة أحكام:

الأول: جَزْمُه بالعطف.

والثاني: ورَفْعُه على الاستئناف.

والثالث: ونَصْبُه بـ"أن" مضمرة وُجُوبًا.

مثالــــــه: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[البقرة:٢٨٤].

قرئت الآية بجزم "فيغفر" عطفًا على "يحاسبكم"، وبرفع "فيغفر" على الاستئناف، وبنصبها على إضمار (أن).

ثانيًا: إذا جاء متوسطًا بين الجملتين، فله حكمان:

الأول: الجزم عطفًا على الشرط.

والثاني: النصب بإضمار (أن).

مثاله: "ومن يقترب منا ويخضعَ نؤوه".

"ويخضع" بالنصب على إضمار (أن)، ويجوز الجزم عطفًا على فعل الشرط المجزوم، ويمتنع هنا الرفع على الاستئناف؛ لأنّه لا يصح الاستئناف قبل الجواب.

فصل

في حكم حذف فعل الشّرط وجوابه.

- **فأمّا فعل الشّرط**: فيجوز حَذْفُ ما عُلمَ منه إن كانت الأداة "إنْ" مقرونة بـ"لا"، كقوله:

فطلقها فلست لها بكفء   وَإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

- **وأمّا جواب الشّرط**: فيجوز حَذْفُ ما عُلمَ منه، **نحو**: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا﴾[الأنعام:٣٥] الآية.

أي: فافعل.

ويجب حذف جواب الشّرط في موضعين:

الأول: إن كان الدالُّ عليه ما تَقَدَّم مما هو جواب في المعنى، **نحو**: "أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ".

والثاني: إن كان الدالُّ عليه ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق، **نحو**: "وَاللهِ إنْ قمتَ لأقومَنَّ".

تنبيه: إذا حُذِفَ الجوابُ اشْتُرِطَ مُضِيّ الشرط.

فتقول: "أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فعلتَ"، و"وَاللهِ إنْ قمتَ لأَقُومَنّ"، ولا يجوز: "أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ"، ولا "وَاللهِ إنْ تَقُمْ لأَقُومَنّ".

فصل

الشرط والقسم يحتاجان إلى جواب:

فإذا اجتمعا فيكفي جواب واحد منهما، ويكون وجوبًا للمتقدّم، **نحو**: "وَالله إنْ قمتَ لأقومَنَّ"، و"إنْ والله تقم أقم".

إلا إذا تَقَدَّمَهُمَا مبتدأ: فيجوز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره، فتقول: "زَيْدٌ وَالله إنْ يَقُمْ أَقُمْ".

فصل

الحروف الملحقة بالشرط معنًى لا عملًا أربعة:

أولًا: (لو)، وهي نوعان:

أحدهما: امتناعية:

وهي أن تكون لتعليق الجواب على الشرط في الماضي، وهو الأغلبُ، فتكون حينئذ حرف امتناع لامتناع، أي: امتنع الجواب لامتناع الشرط، **نحو**: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾[الأعراف:١٧٦]. وكقولك: "لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان النهار موجودًا".

تنبيه:

(لو) تقتضي امتناع شرطها دائمًا، أما الجواب ففيه تفصيل: فإن لم يكن لجوابها سببٌ غير الشرط، لزمَ امتناعُه كما مثلتُ، وإلا لم يلزم **نحو**: "لَوْ كانت الشَّمْسُ طالعة كان الضوءُ موجودًا"، فإنّه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء؛ لاحتمال أن يكون بالسراج مثلًا.

قلتُ: ومنه - وهي مسألة دقيقة -: "**نعم العبد صهيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ**"، فـ(لو) هنا لا تدل على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط؛ إذ يقتضي ذلك أن يكون المعنى: خاف وعصى، وهذا المعنى غير صحيح، وإنما كان هذا معناها؛ لأنّ (لو) نافية ودخلت على (لم) وهي نافية، ونفي النفي إثبات، لذا تعيّن في الجواب أن يكون غير ممتنع، فيكون المعنى: خاف فلم يعص، فامتنع الشرط وهو عدم الخوف، فثبت نقيضه وهو الخوف، ولم يمتنع الجواب وهو عدم العصيان، فلم يثبت

نقيضه وهو العصيان، فصحَّ المعنى، ولا يلزم من انتفاء عدم الخوف انتفاء عدم العصيان؛ لأنّ عدم المعصية قد يكون من غير الخوف كالتعظيم والإجلال، والمراد من الأثر: أنّ صهيبًا لو قدّر خلوّه عن الخوف لم يقع منه معصية، فكيف والخوف حاصل له، **والله أعلم**.

والثاني: غير امتناعية:

وهي أن تكون لتعليق الجواب على الشّرط في المستقبل، فترادف (إنْ) الشرطية، **نحو**: "لو نذاكرُ لنجحنا"، ولا تفيد حينئذٍ الامتناع.

تنبيه:

قد تأتي (لو) مصدرية فَتُرَادِفُ (أنْ) المصدرية، فلا تحتاج إلى جواب. وأكْثَرُ وقوعها بعد وَدَّ، **نحو**: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾[القلم:٩]، أو يَوَدُّ، **نحو**: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾[البقرة:٩٦].

فتحصل من ذلك أنّ (لو) ثلاثة أقسام:

الأول: شرطية تفيد الامتناع، والثاني: شرطية لا تفيد الامتناع، والثالث: مصدرية.

ثانيًا: (أمّا):

وهي: حرفُ شرطٍ دائمًا، وتفصيلٍ غالبًا، وهي: نائبة عن أداة شرطٍ وجملته؛ ولهذا تُؤَوَّل بمهما يكن من شيء، ولابدّ من فاءٍ تاليةٍ لتاليها، ومثالها: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ١١﴾[الضحى:٩-١١].

ومِنْ تَخَلُّفِ التفصيل قولك: "أمَّا زَيْدٌ فمنطلقٌ".

ثالثا ورابعًا: (لولا) و(لوما)، ولهما وجهان:

أحدهما: أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما، فيسمّى كلٌّ منهما: حرف امتناع لوجود، فيَخْتَصَّانِ بالجمل الاسميَّة، **نحو**: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾[سبأ:٣١].

والثاني: أن يَدُلَّا على التحضيض، فيختَصَّان بالفعلية، **نحو**: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[الفرقان:٢١]، ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[الحجر:٧].

باب العدد

الأعداد أربعة أنواع:

الأول: **المفردة**. من واحد إلى عشرة.

والثاني: **المركبة**. من أحد عشر إلى تسعة عشر.

والثالث: **ألفاظ العقود**. من عشرين إلى تسعين.

والرابع: **العددان**: **مائة، وألف**.

وأحكامها أربعة:

أولًا: تذكير العدد وتأنيثه:

- الأعداد المفردة:

العدد: **واحد واثنان، وما كان على وزن "فاعل"**، يطابق العدد المعدود في تذكيره وتأنيثه، **نحو**: "كتاب واحد"، و"كتابان اثنان"، و"وردة واحدة"، و"وردتان اثنتان"، و"رجلٌ ثالثٌ"، و"امرأة ثالثة".

والعدد: **من ثلاثة إلى عشرة**. يخالف العدد المعدود، **نحو**: "عشرة رجال"، و"عشر نساء".

قلتُ: وتجوز الموافقة إذا حذف المعدود، ومنه ما رُوِّينا -سماعًا- في صحيح مسلم، عن أبي أيوب الأنصاري، أنّ النبيّ ﷺ قال: **«من صام رمضان، ثمّ أتبعه ستًّا من شوال؛ كان كصيام الدهر»**، والقياس ستة؛ لأنّ المعدود -الأيام- مذكر.

ومنه قول القاضي أبي شجاع -من أصحابنا- فيما روينا عنه -سماعًا- في مختصره الفقهي المشهور: "وأربعٌ لا يقع طلاقهم"، والقياس: وأربعة، **والله أعلم**.

قلتُ: وبهذه القاعدة "**مخالفة العدد للمعدود**" استدل أصاحبنا الشافعية على أنّ المراد بالقرء في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾[البقرة:٢٢٨] هو الطهر، بدليل أنّ العدد مؤنّث، فدلّ على أنّ المعدود مذكر وهو الطهر، ولو كان المراد بالقرء الحيضة، لذُكّر العدد؛ لأنّ المعدود حينئذٍ مؤنّث، **والله أعلم**.

- والأعداد المركبة:

العددان: **أحد عشر، واثنا عشر**، يوافقان المعدود، **نحو**: "أحد عشر رجلًا"، و"إحدى عشرة امرأة"، و"اثنا عشر رجلًا"، و"اثنتا عشرة امرأة".

والأعداد: **من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر**:

الجزء الأول: يخالف العدد المعدود، والجزء الثاني: يوافق العدد المعدود، **نحو**: "ثلاثة عشر رجلًا"، و"ثلاث عشرة امرأة".

- وألفاظ العقود، ومائة، وألف: تلزم حالة واحدة: **نحو**: "عشرون رجلًا"، و"عشرون امرأةً"، و**نحو**: "مائة رجلٍ"، و"مائة امرأةٍ"، و"ألف رجلٍ"، و"ألف امرأةٍ".

تنبيه:

إذا كان المعدود جمعًا نُظر إلى مفرده، وأنّث العدد وذكر وفقًا له.

كقوله تعالى: ﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[الحاقة:٧].

ثانيًا: تمييز العدد:

قلتُ: التمييز في باب العدد هو المعدود، فقد يكون منصوبًا فيكون تمييزًا لفظًا ومعنى، وقد يكون مجرورًا فيكون تمييزًا في المعنى، وأما لفظه فمجرور بالإضافة، فهو أعم من التمييز الذي في باب المنصوبات، **والله أعلم**.

تمييز الأعداد المفردة:

العدد: واحد واثنان: يكتفى بالمعدود عن العدد، فتقول: "كتابٌ، وكتابان".

وما كان على وزن "فاعل"، يكون تمييزه مفردًا مجرورًا، **نحو:** "ثالث رجلٍ".

والعدد: من ثلاثة إلى عشرة: يكون تمييزه جمعًا مكَسَّرًا في الغالب. **نحو:** ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[لقمان:٢٧].

وتمييز الأعداد المركبة: يكون تمييزها مفردًا منصوبًا، **نحو:** "خمسة عشر رجلًا".

وتمييز ألفاظ العقود: يكون مفردًا منصوبًا. **نحو:** "عشرون رجلًا"، و"عشرون امرأةً".

وتمييز مائة، وألف: يكون مفردًا مجرورًا. نحو: "مائة رجلٍ"، و"مائة امرأةٍ"، و"ألف رجلٍ"، و"ألف امرأةٍ".

ثالثًا: الأعداد من حيث البناء والإعراب نوعان:

الأول: أعداد مبنية.

وهي الأعداد المركبة عدا العدد اثني عشر، فتبنى على فتح الجزأين، **نحو:** "جاء خمسةَ عشرَ طالبًا"، و"أكرمتُ خمسةَ عشرَ طالبًا"، و"سلّمتُ على خمسةَ عشرَ طالبًا"، وأمّا العدد (اثنا عشر) فإنّه يعرب إعراب المثنى، **نحو:** "جاء اثنا عشرَ طالبًا"، و"أكرمتُ اثني عشرَ طالبًا"، و"سلّمتُ على اثني عشرَ طالبًا".

والثاني: أعداد معربة.

وهي بقية الأعداد، فتعرب بالحركات، **نحو:** "جاء ثلاثةُ رجال"، و"أكرمتُ ثلاثةَ رجالٍ"، و"سلّمتُ على ثلاثةِ رجال"، ما عدا ألفاظ العقود، فتعرب إعراب جمع المذكر السالم، **نحو:** "جاء عشرون طالبًا"، و"أكرمتُ عشرين طالبًا"، و"سلّمتُ على عشرين طالبًا".

فصل

الأعداد المعطوفة بعضها على بعض تطبق عليها الأحكام وفق طبيعة كل عدد من حيث: التذكير والتأنيث، والإعراب والبناء، وأمّا التمييز: فيكون باعتبار العدد الأخير السابق له.

الأمثلة: "جاء مائةٌ وخمسةٌ وسبعون كاتبًا"، و"رأيتُ ألفًا وتسعَمائةِ أديبٍ"، و"أكرمت ألفًا ومائةً وتسعةَ أدباء"، و"قرأت ألفين ومائةً وخمسةَ عشرَ كتابًا".

رابعًا: صياغة اسم الفاعل من العدد:

يجوز أن تَصُوغ من اثنين وعشرة وما بينهما اسمَ فاعل، كما تَصُوغه من فَعَل، فتقول: ثَانٍ وثَالِثٌ ورابع إلى العاشر، كما تقول: ضارب وقاعد.

وله أربع حالات:

الأولى: الإفراد، نحو: "ثانٍ، وثالث". ومعناه: واحدٌ موصوف بهذه الصفة.

والثانية: الإضافة إلى ما هو مشتق منه، نحو: "ثاني اثنين". ومعناه: واحدٌ من اثنين.

والثالثة: الإضافة إلى ما دونه، نحو: "ثالث اثنين"، ومعناه: جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة.

والرابعة: أن ينصب ما دونه، نحو: "رابعٌ ثلاثةً"، ومعناه: جاعل الثلاثة أربعةً.

فائدة: في كتابة الياء من العدد (ثمانية):

العدد (ثمانية) له حالتان:

- **الأولى: أن يكون العدد مؤنّثًا،** فتثبت الياء مطلقًا، أي سواء كان:

– **مفردًا، نحو:** "عندي ثمانيةٌ من الكتب".

– **أو مضافًا، نحو:** "ثمانيةُ أقلامٍ".

– **أو مركّبًا، نحو:** "ثمانية عشَرَ كتابًا".

• **والثانية: أن يكون العدد مذكّرًا**، فيعامل معاملة الاسم المنقوص:

– **فإن كان مفردًا**: حذفت ياؤه في حالة الرفع، والجر، وتبقى في حالة النصب من دون تنوين، على أنّه ممنوع من الصرف في هذه الحالة؛ لأنّه عدد مؤنّث مختوم بياء زائدة، **نحو**: "جاء ثمانٍ من الطالبات"، و"مررت بثمانٍ من الطالبات"، و"أكرمتُ ثمانيَ من الطالبات".

قلتُ: ويجوز حذف الياء في الإفراد وجعل الإعراب على النون، فتقول: "جاء ثمانٌ وعشرون امرأة"، و"أكرمت ثمانًا وعشرين"، و"مررت بثمانٍ وعشرين"، **والله أعلم**.

وإن كان مضافًا أو مركبًا: ثبتت فيهما الياء، **نحو**: "جاء ثماني طالبات"، و"ثماني عشرة موظّفة".

قلتُ: ويجوز في المركّب أربع لغات: -فتح الياء: ثمانيَ، وسكونها: ثمانيْ، وحذفها مع كسر النون: ثمانِ، وحذفها مع فتح النون: ثمانَ، **والله أعلم**.

فائدة:

تضبط الشين في (عشر) و(عشرة) وفقًا لجنس المعدود بهما:

فإن كان المعدود مذكّرًا: وجب فتح الشين، **نحو**: "عشَرة من الرجال"، و"عشَرة رجال"، و"أحد عشَر رجلًا".

وإن كان المعدود مؤنّثًا: وجب تسكين "الشين"، **نحو**: "عشْرٌ من الفتيات"، و"عشْرُ فتيات"، و"سبعَ عشْرةَ فتاة".

باب كنايات العدد

كنايات العدد ثلاثة:

أولًا: (كم)، وهي نوعان:

- **الأول**: استفهامية بمعنى: أيّ عَدَدٍ، وتُمَيَّز بمنصوب مفرد، **نحو**: "كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟"، ويجوز جره بـ"مِنْ" مضمرة جوازًا، إن جُرَّتْ كم بحرف. **نحو**: "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيتَ ثَوْبَكَ؟".

- **والثاني**: خبرية بمعنى: كثير، وَتُمَيز بمجرور مفرد أو مجموع، **نحو**: "كَمْ رِجَالٍ جَاؤوكَ! وكم امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ!"، والإفراد أكثر.

ثانيًا: (كأيّنْ)، ولها حكمان:

أحدهما: إفادة التكثير مثل (كم) الخبرية.

والثاني: جَرُّ تمييزها بمن ظاهرة، مثالها: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾[العنكبوت: ٦٠].

ثالثًا: (كذا)، ولها حكمان:

أحدهما: يكنى به عن العدد القليل والكثير.

والثاني: وجوب نصب تمييزها، مثالها: "قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا".

تنبيه:

(**كم**) **بنوعيها**، و(**كأين**): لهما الصدارة في الكلام، بخلاف (**كذا**) فليس لها الصدارة في الكلام، فلذلك تقول: "كذا درهمًا عندي"، وتقول: "قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا".

فصل

الكنايات الثلاث مبنية على السّكون، ومحلّها من الإعراب يختلف بحسب ما بعدها، فقد تكون في محل رفع، أو نصب، أو جرّ. **وبيانه كالتالي:**

أولًا: تكون في محل رفع في حالتين:

الأولى: إذا وقع بعدها اسمُ ذاتٍ ولم يله فعل. **نحو**: "كم طالبًا في الفصل؟".

والثاني: إذا وقع بعدها اسم ذات ووليه فعل لا يطلبه مفعولًا. **نحو**: "كم رجلًا اشتغل؟ وكم رجلًا أكرمته؟".

ثانيًا: تكون في محل نصب في ثلاث حالات:

الأولى: إذا وقع بعدها اسمُ ذاتٍ ووليه فعلٌ يطلبه مفعولًا، فتكون في محل نصب مفعول به، **نحو**: "كم رجلًا أكرمتَ؟".

والثانية: إذا وقع بعدها ظرف زمان أو مكان، فتكون في محل نصب مفعول فيه، **نحو**: "كم يومًا صمتَ؟ وكم ميلًا مشيتَ؟".

والثالثة: إذا وقع بعدها مصدر، فتكون في محل نصب مفعول مطلق. **نحو**: "كم زيارةً زرت أخاك؟".

ثالثا: تكون في محل جرٍّ في حالتين:

الأولى: إذا سبقت بحرف جر، فتكون في محل جرٍّ بحرف الجر، **نحو**: "في كم ساعةٍ تنتهي من الامتحان؟".

والثانية: إذا سبقت بمضاف، فتكون في محل جرٍّ بالإضافة. **نحو**: "فوق كم حاجزٍ يقفز الحصانُ؟".

تم الكتاب بحمد الله وفضله

فهـرس الـمـوضـوعـات